الموسم الثاني
للانصات المركزي

القضاء العراقي: النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الاحد
2025/02/09
No. :7986

المرافعة التاريخية

حقائق عن كوردستانية كركوك وتأسيس الدولة العراقية

مام جلال: التآخي بين مكونات كركوك وانصاف التاريخ وحقوق الكورد المشروعة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
- عقدان على المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال حول كركوك
- الرئيس بافل وبوغدانوف: حماية حقوق الكورد كعنصر مهم في بناء سوريا الجديدة
- نحو العمل المشترك لإقامة حكم رشيد وحل المشكلات
- إدارة كركوك تعمل على تعزيز التعايش وخدمة الجميع دون تمييز
- الاتحاد الوطني: نريد حكومة وبرلمانا فعالين قادرين على حل المشكلات
- رئيس الجمهورية : سياستنا الخارجية تستند إلى مصالح شعبنا
- شرف الدين جباري : المرافعة الكبرى لمام جلال.. كردستان حقائق ووثائق
- سوران الداودي: التوازنات السياسية في كركوك بين الشراكة والتحديات
- القضاء العراقي: النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية
- شخصية وحوار ومواقف
- السوداني في حوار صريح :

- بغداد تلعب دور الوسيط الاقليمي

-نعمل على إنهاء الخلافات مع كردستان
- رؤى وتحليلات سياسية حول العراق
- أحمد حسن: إشكالية العلاقة بين الدين والديمقراطية في ظل النظام العراقي المتقلب
- عبدالمنعم الأعسم: 8 شباط 1963.. «داعش» كان هناك
- حسين علي الحمداني: غزوة البعث الداعشي
- المـرصـــد التركـي و الملف الكردي
- « الكردستاني» يوقف عملياته قبل دعوة أوجلان «المرتقبة»
- "نداء أوجلان التاريخي".. ماذا سيتضمن ولماذا الآن؟
- المرصد السوري و الملف الكردي
- قسد: قادرون على إدارة مناطقنا وتركيا تحاول إفساد حوارنا مع دمشق
- واشنطن: لا أوامر محددة تتعلق بوضع قواتنا في سوريا
- الإليزيه:ماكرون اكد للشرع وفاء فرنسا لقوات سوريا الديمقراطية
- شورش درويش: الحرب على شرق الفرات خطأ حسابي أكيد
- حسني محلي: إردوغان في سوريا.. ماذا حققت تركيا؟
- رؤى و قضـايـــا عالميـــة
- روبرت ساتلوف : خطة ترامب للتعامل مع الشرق الاوسط
- سيرجي لافروف: ميثاق الأمم المتحدة، كأساس قانوني لعالم متعدد الأقطاب
- الاخيرة
- العلم الكردستاني بين الحقوق الدستورية والازدواجية في مفهوم السيادة

العدد: 7986... 2025-02-09

عقدان على المرافعة التاريخية حول كركوك

التعهدات التي اعطيت للشعب الكوردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكورد والتركمان من لواء كركوك

*** / المرصد.. تقرير خاص لفريق الرصد والمتابعة**

قبل ٢٠ عاما وفي كلمة تأريخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، دعا السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها.

وأثبت الرئيس طالباني عبر الوثائق والخرائط بأن مدينة كركوك جزء من اقليم كردستان لكنه أكد مع ذلك انه لايطالب بضمها الى الاقليم في الوقت الحاضر بل بشكل يحفظ التآخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة.

وشـدد طالباني على ضـرورة تثبيت حقوق شعب كردستان في قانون ادارة الدولة الذي يناقشه المجلس حاليا مبتدئا بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقال انه تم الحاق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم ونقل عن لسان ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك قوله «تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه واضاف بان ادمونز عمل على محو الصبغة الكردستانية من لواء كركوك ووصف ذلك بانه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الامم من قبل العراق وبريطانيا».

واضاف ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية

وبريطانيا ووصـل الامر الـى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين واكد على حقوق التركمان والكرد « في عودة المرحلين منهم الى ديار آبائهم واجدادهم في المناطق التي تم ترحيلهم منها « كما نقل عنه موقع الاتحاد على الانترنيت الاربعاء.

وفي جانب آخر من حديثه قرأ طالباني جانبا من اعلان لجنة عصبة الامم حول حدود العراق والتي قال إنها لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرين وتبدأ حدود كردستان من جبل حمرين على الرغم من وجدود بعض التركمان في مدنها، ومن ثم اشار مام جلال الى كتاب مشكلة الموصل والذي جاء فيه كردستان ليس جزءاً من العراق او من الاناضول.

واشار ايضاً الى كتاب قاموس الأعلام وقرأ الفقرة التي تقول: ان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضع خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة، وقال طالباني: نحن لا نطالب حالياً بضم كركوك الى كردستان العراق بل نطالب باعادة المرحلين من الكرد والتركمان الى أماكنهم الاصلية في كركوك وعودة العرب الذين استوطنهم النظام البائد في كركوك الى اماكنهم في وسط وجنوب العراق وبعدها يتم اجراء استفتاء بين اهالي كركوك من الكرد والتركمان والعرب الاصلاء على اساس احصاء دقيق يجرى لتحديد مستقبل ومصير كركوك. وطالب بالاعتراف رسمياً باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في العراق واعتبر ذلك حقاً شرعياً للكرد.

ونستذكر كل عام تلك المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال، حيث أثبت الرئيس طالباني في يوم التاسع من شباط ٢٠٠٤، كردستانية مدينة كركوك في إجتماع لأعضاء مجلس الحكم في العراق، ومن خلال عرض العديد من الوثائق والمصادر التاريخية التي قدمها لمجلس الحكم والرأي العام العالمي.

> **مام جلال عرض حقائق عن كركوك وتأسيس الدولة العراقية**

وبحسب المراقبين فانه لحد الان لم يستطع احـد اثـبـات عكس ما طرحه الرئيس مام جلال من وثائق وخرائط تثبت كردستانية كركوك.

حقائق حول كركوك

وفي حوار صحفي حول تاريخ تأسيس الدولة العراقية قال الرئيس مام جلال: لقد شرحت للاخوة أعضاء مجلس الحكم خلال مرافعتي بأنه عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل التي لم تكن جزءاً من هذه الدولة التي تأسست عام (١٩٢٠) وعند التأسيس جاء الانكليز وعرضوا استفتاءً على (الملك فيصل) واستثنوا كردستان من هذا الاستفتاء وهو مذكور في كتاب (تأريخ الوزرات العراقية) ايضاً كالآتي:»يشترط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات او عدمه والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها».

واضاف ان معاهدة سيفر كانت نافذة آنذاك والتي سمحت لكردستان العراق بالانضمام لكردستان المركزية التي كان لها حكم ذاتي، وقال انه حسب البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر فإن:»الدول الحليفة الرئيسة لن تضع اية عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، الى هذه الدولة المستقلة».

وقال: لقد شرحت للاخوه أعضاء مجلس الحكم أنه في عام (١٩٢٢) اتفقت الحكومتان العراقية والانكليزية على تشكيل حكومة في كردستان وصدر البيان في (٢٥) ديسمبر (١٩٢٢). وكان رائجاً في ذلك الوقت بأن هذا

البيان بمثابة هدية عيد الميلاد (كريسمس) للكرد واصـدر العراق والانكليز بيانا أعلنوا فيه اعترافهم بحق الكرد في دولتهم وطلبوا منهم ارسـال ممثلين الى بغداد لترسيم الحدود والاتفاقات الجمركية.

وقد ذكر ذالك في كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) (ج ١- ص٢٧٤) كمايأتي:

تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردستانية ضمن هذه الحدود وتأملان أن الكرد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الـى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية في حكومتي انكلترا والعراق.

وأوضح الرئيس مام جلال: هذه الحقيقة مخفية ولكنها موثقة في هذا الكتاب بكل وضوح وكذلك في العديد من الكتب الاخرى عن تاريخ العراق.

واضاف الرئيس مام جلال: قلت لزملائي الكرام في مجلس الحكم بانه قبل (٨٢) عاما تم اعطاؤنا الحق من قبل العراق والانتداب البريطاني بتشكيل دولتنا وتأتون بعد هذه الاعـوام وتناقشوننا على الفيدرالية؟ بينما المفروض ان تقدروا مطالبتنا الفيدراليه بعد (٨٢) سنة من حق الاستقلال.

وقال الرئيس مام جلال: في جميع مراسلات الملك فيصل مع المندوب السامي كان هذا الامر واضحاً، ففي إحدى الرسائل يسأل الملك فيصل المندوب السامي عن حدود مملكته في ذالك الوقت، رد عليه تشرشل الذي كان وزيرا للمستعمرات ويقول له: «قل لجلالة الملك وعدناه بدولة عربية وليس امبراطورية وأن حدود دولته جبل حمرين، من حمرين الى الشمال توجد بلاد اسمها (كـردسـتـان) بالرغم من وجود اقليات تركمانية في كفري وكركوك و أربيل وآلتون كوبري ولكن هذا البلد هو كردستان».

> **ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم اشترط عدم المساس بهوية كركوك الكوردستانية**

وأضـاف الرئيس مام جلال، بأنه شرح للحاضرين قراراً آخر لعصبة الامم الذي صـدر في (١٩٢٤-١٩٢٥) تقول اللجنة: بحثنا جميع كتب الجغرافيا وكتب الرحالة القديمة وكذلك كتب الجغرافيا التي كانت تدرس في مصر وتبين لنا بأن العراق لم يتجاوز الانبار وتكريت او جبل حمرين في اي وقت مضى. احيانا كانت سامراء جزءاً في الانبار وفي بعض الاوقات كانت جزءاً من تكريت والباقي لم يكن عراقاً، اما المملكة الواقعة شمال هذه الحدود فتسمى كردستان وأن ولاية الموصل لم تكن ابداً جزءاً من العراق وان هذه المناطق ليست جزءاً من تركيا لأنه توجد بينهما كردستان المركزية وسوريا واذا استمعنا للغة سكانها علينا ان نؤسس دولة كردستانية ولكن ذلك غيرممكن ويسردون بعض الحجم في هذا الصدد».

واوضـح الرئيس مام جلال: «وعندما قررت عصبة الامـم ان تلحق ولايـة الموصل بالعراق وضعت بعض الشروط للعراق لإرضاء الكرد بأن يكونوا جزءاً منه حيث ذكر نصا: «يجب مراعاة رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة مملكتهم وترتيب الأمـور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة الكرية لغة رسمية في هذه الامور».

وقال الرئيس مام جلال: ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم أصدر قراراً يقضى بأن احد الشروط هو عدم المساس بهوية كركوك الكردستانية، ويقول بأنه لو تم المساس بهوية كركوك الكردستانية سينتهي الاتفاق الذي ألحقت بموجبه ولاية الموصل بالعراق.

وقال الرئيس مام جلال: شرحت ذلك لزملائي في مجلس الحكم وقلت: اذا اردتم أن تفككوا وحدة العراق فهذا هو كلام المبعوث البريطاني.

الرئيس بافل وبوغدانوف:

حماية حقوق الكورد كعنصر مهم في بناء سوريا الجديدة

الاتحاد الوطني يؤيد أي صداقة أو عمل مشترك يخدم بلدنا والاستقرار في المنطقة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٥/٢/٦ في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني بمدينة أربيل، وفدا روسيا رفيع المستوى، برئاسة ميخائيل بوغدانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي.

وخلال لقاء حضره رفعت عبدالله ود. هاوري الشيخ دارو عضوا المكتب السياسي، دارا خيلاني مسؤول العلاقات الخارجية للاتحاد الوطني، اللواء الركن عمر صالح قائد قوات ٧٠، وبولو شالاو علي عسكري مسؤول استخبارات البيشمركه، جرى التأكيد على تعزيز العلاقات الثنائية على الصعد كافة في إطار الحفاظ على المصالح العليا.

وجدد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على تعزيز آفاق التعاون والتنسيق من أجل خدمة الأهداف السامية المشتركة، وقال: «الاتحاد الوطني يؤيد أي صداقة أو عمل مشترك يخدم بلدنا والاستقرار في المنطقة، لهذا نريد تطوير وتعزيز العلاقة التي أسس لها الرئيس مام جلال، من جميع الأوجه، وتسخيرها في خدمة تقوية إقليمنا.

كما تطرق اللقاء الى المستجدات السياسية والعسكرية في العراق ومنطقة الشرق الاوسط وخاصة سوريا، حيث تم التأكيد على أهمية صون الاستقرار والأمن في المنطقة، وحل المشكلات عن طريق الحوار واتباع آلية وطنية للتغلب على التحديات وحماية حقوق جميع الاطراف، ولاسيما احترام إرادة وحقوق جميع القوميات والمكونات في سوريا وغربي كوردستان، وحماية حقوق الكورد وأن يكونوا عنصرا مهما في بناء سوريا الجديدة.

وقد أوضح الرئيس بافل ستراتيجية الاتحاد الوطني لمجمل التطورات والقضايا، حيث قال: «رغبة الاتحاد الوطني الكوردستاني هي تكوين رؤية مسؤولة وحريصة على الحل السلمي للمشكلات وإقامة علاقات متوازنة بين جميع الاقطاب والاطراف، حتى نتمكن من إبعاد بلادنا عن الحروب والصراعات».

نحو العمل المشترك لإقامة حكم رشيد وحل المشكلات

السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين، الأمين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني

الإخوة والأخوات قيادة وكوادر الاتحاد الاسلامي الكوردستاني

بمناسبة الذكرى الـ ٣١ لإعلان الاتحاد الاسلامي الكوردستاني، نتقدم إليكم بأرق التهاني القلبية، آملا أن يواصل الاتحاد الاسلامي دوره الاعتدالي من أجل تقوية كيان الاقليم وتحقيق الأهداف السامية لشعبنا.

في هذه المناسبة، ننظر بتقدير وعرفان الى دور سيادتكم والاتحاد الإسلامي الكوردستاني، كقوة مؤثرة على الساحة السياسية الكوردستانية، حيث كنتم دوما مع وحدة الصف وتوحيد البيت الكوردستاني والوئام والأخوة بين مكونات المجتمع الكوردي.

كما أجدد حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على تعزيز العلاقات الثنائية بيننا والعمل المشترك بهدف نجاح الخطوات نحو إقامة حكم رشيد وخدمي وحل المشكلات وضمان حياة جديرة لمواطنينا الأعزاء.

ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٢/٦

إدارة كركوك تعمل على تعزيز التعايش وخدمة الجميع دون تمييز

ابناء كركوك يحتاجون الى الخدمات والحكم الرشيد

في إطار زيارته الى محافظة كركوك، اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٥/٢/٦، مع ريبوار طه محافظ كركوك وأعضاء مجلس المحافظة، كلا على حده.

وخلال الاجتماعين، جدد قوباد طالباني دعمه للإدارة الجديدة في كركوك ومجلس محافظتها، مشيدا بدور المحافظ والإدارة الذين تمكنوا خلال فترة قصيرة من اتخاذ خطوات مهمة لخدمة مواطني كركوك، مثل تنظيف الشوارع والأزقة ووضع الحجر الأساس للعديد من المشاريع الحيوية.

وأشار نائب رئيس الوزراء الى الوضع الخاص لكركوك، مستذكرا مواقف الرئيس مام جلال الذي كان يصف كركوك دوما بمدينة الإخاء والتعايش، وقال: «ما يبعث على السرور أن الادارة الجديدة لن تكرر أخطاء الإدارات السابقة، وتعمل على تعزيز

التعايش المشترك بين مكونات المحافظة وخدمة الكركوكيين دون تمييز»، داعيا أن تثبت الادارة الجديدة يوما بعد آخر، أنها تقدم الخدمات للجميع وأنها فعلا حكومة المواطنين».

وأضاف قوباد طالباني: «مع الأسف لم تتم خدمة كركوك كما يجب خلال السنوات الماضية، لأسباب مختلفة، ولم تنفذ فيها مشاريع خدمية واستثمارية»، مشددا على ضرورة «أن تشجع هذه الادارة المستثمرين وتقدم التسهيلات اللازمة لهم، وتولي الاهتمام بزيادة المساحات الخضراء وتحسين بيئة المدينة وتنفيذ المزيد من المشاريع الخدمية فيها».

وفي هذا الإطار دعا الحكومة الاتحادية الى دعم إدارة كركوك من خلال تخصيص الميزانية اللازمة لها.

وجرى في الاجتماعين، التباحث حول قرار محكمة القضاء الإداري التي اعترفت رسميا بمجلس المحافظة وإدارة كركوك الجديدة، داعيا الأطراف التي تقاطع اجتماعات مجلس محافظة كركوك العودة الى المجلس وإيصال أصوات المواطنين الذين صوتوا لهم في انتخابات مجلس المحافظة.

ووصل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الى محافظة كركوك، وكان في استقباله محمد الحافظ رئيس مجلس المحافظة وريبوار طه محافظ كركوك.

وناقش قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان مع المسؤولين في ادارة كركوك الاوضاع الراهنة وسبل تطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال خلال مؤتمر صحفي: انا مسرور اليوم بزيارة محافظة كركوك واشكر المسؤولين هنا على حفاوة الاستقبال.واضاف نائب رئيس مجلس الوزراء: انا مسرور جداً لانني رأيت العمل المشترك والفريق الواحد في العمل من اجل خدمة ابناء كركوك الاعزاء، الذين لايحتاجون الى السياسة بل يحتاجون الى الخدمات والحكم الرشيد.

واوضح: انا مسرور جداً لانني ارى روحية واحدة ووحدة صف واتمنى تطوير هذه الوحدة، انا هنا اليوم لاؤكد دعم حكومة اقليم كوردستان والاتحاد الوطني الكوردستاني لادارة كركوك ومجلس المحافظة وجميع ابناء كركوك الاعزاء.

ودعا قوباد طالباني، الاطراف المقاطعة لجلسات مجلس محافظة كركوك الى المشاركة الفاعلة وابداء آرائهم داخل مجلس المحافظة والعمل على اداء مهامهم الرقابية.

الاتحاد الوطني: نريد حكومة وبرلمانا فعالين قادرين على حل المشكلات

المجلس القيادي يجتمع قريبا لبحث قضايا مهمة

عقد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، إجتماعا السبت ٢٠٢٥/٢/٨ في السليمانية، ومن المقرر أن يجتمع المجلس القيادي خلال الأيام القليلة المقبلة، لبحث عدد من القضايا المهمة.

وقال سعدي أحمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني: «بحث الاجتماع عددا من المسائل التنظيمية والسياسية والملفات المهمة المتعلقة بتطورات الأوضاع في إقليم كوردستان والعراق».

وأوضح المتحدث باسم الاتحاد الوطني قائلا: «كما سيجتمع المجلس القيادي للاتحاد الوطني خلال الأيام القادمة، للتباحث بدقة حول القضايا التي طرحت خلال اجتماع المكتب السياسي».

من جهة اخرى أكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، ضرورة تشكيل حكومة وبرلمان فعالين تكونان قادرين على حل جميع المشكلات مع الحكومة الاتحادية.

كلنا مدينون للمعلمين

وقال سعدي أحمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني في تصريح نقله موقع (المسرى): «كلنا مدينون للمعلمين، هم من علمونا القراءة والكتابة، وكل المعلومات والعلوم التي تُستخدم اليوم ونستفيد منها مصدرها من المعلمين، لذلك من الواجب علينا ان نحترم المعلمين ونثمن آراءهم وتوجهاتهم»، مضيفا «آمل ألا يؤثر هذا الاعتصام والإضراب عن الطعام على حالتهم الصحية، لذلك أدعوهم إلى الحفاظ على حياتهم، ولا أعتقد أن مسألة الرواتب مسالة غير قابلة للحل، بل بالعكس أنا متفائل، لأنه كما نرى بدأت هذه المعضلة تحل شيئا فشيئا»، مؤكدا «يجب علينا أن نتصدى لكل الأصوات والأشخاص الذين يريدون السوء بالمعلمين».

الموقف من تشكيل الحكومة

وعن موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني من تشكيل الحكومة، ومطالبهم وشروطهم لتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة إقليم كوردستان، قال سعدي بيره: «يجب أولا أن نصل لتفاهمات واتفاقات في اجتماعاتنا حول تشكيل الحكومة وتشخيص المشاكل وإيجاد الحلول لها، ومن ثم طرحها في الاجتماعات من قبل الهيئة المعنية بالمفاوضات للاتفاق عليها من عدمها، لتبدأ لاحقا عملية البدء بتشكيل الحكومة».

الخلافات بين حكومتي الإقليم وبغداد

وفيما يتعلق بحل الخلافات والمشكلات بين حكومتي الإقليم وبغداد، أوضح المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، قائلا: «مشكلة الإقليم مع بغداد ليست في ملف رواتب الموظفين فقط، وإنما هناك مشكلات سياسية أخرى بحاجة إلى حل، الجميع يعلم أننا نعيش في بلد متعدد القوميات والمذاهب والأفكار السياسية، لذلك فأنا أرى أنه من الطبيعي وجود مشكلات بين الإقليم والحكومة الاتحادية».

لدينا خلافات أخرى مع بغداد

وأضاف: «موضوع الرواتب موضوع مهم يتعلق بقوت المواطنين، ولكن يجب الا ننسى لدينا خلافات أخرى مع بغداد منها المادة ١٤٠ والتعريب والإرهاب والأوضاع الأمنية على الحدود والاعتدات التي تحصل على الإقليم، وغيرها كلها بحاجة إلى حلول مع الحكومة الاتحادية وهذا لا يحصل الا بوحدة وتعاون الجميع»، مؤكدا «يجب الإسراع في تشكيل حكومة وبرلمان فعالين للتصدي لهذه الملفات وحلها مع بغداد».

رئيس الجمهورية :

سياستنا الخارجية تستند إلى مصالح شعبنا ورؤيته للأمن والاستقرار في المنطقة

دور مهم للعراق وايران في تثبيت دعائم السلام والاستقرار عربياً وإقليمياً

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٦ شباط ٢٠٢٥، نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية للشؤون الاستراتيجية الدكتور محمد جواد ظريف والوفد المرافق له.

ونقل السيد ظريف تحيات فخامة الرئيس الإيراني السيد مسعود بزشكيان، إلى فخامة الرئيس وتمنياته للشعب العراقي بالمزيد من التطور والرخاء، فيما حمّل الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، نائب الرئيس الإيراني، تحياته وتقديره إلى الرئيس بزشكيان، مؤكدا حرص العراق على تعزيز العلاقات بين البلدين وتطوير آليات التعاون الثنائي بما يخدم المصالح المشتركة.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن سياستنا الخارجية تستند إلى مصالح شعبنا ورؤيته للأمن

والاستقرار في المنطقة، مشيرا إلى أهمية اعتماد الحوار البنّاء والمنتج في حل القضايا والأزمات التي تواجه دول المنطقة.

وبشأن التطورات في فلسطين أكد فخامته موقف العراق الثابت بدعم الفلسطينيين لنيل حقوقهم وتقرير مصيرهم بإقامة دولتهم المستقلة.

وأضاف فخامته أن العراق يرتبط بعلاقات جيدة مع دول الجوار والعالم، وانطلاقا من دوره المحوري، فقد سعى إلى تعزيز فرص السلام وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الإقليمية.

بدوره، أكد نائب الرئيس الإيراني عمق العلاقات العراقية الإيرانية، مشيرا إلى الأواصر الدينية والجغرافية والاجتماعية والتاريخية التي تربط الشعبين الجارين.

كما أكد ظريف الدور المهم للبلدين في تثبيت دعائم السلام والاستقرار عربياً وإقليمياً، مجددا دعم بلاده للعراق في الدفاع عن أمنه وحماية سيادته واستقلاله.

مباحثات مع العاهل الأردني حول تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة

الى ذلك بحث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ٧ شباط ٢٠٢٥، مع العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الجهود المبذولة لاحتواء التوترات في المنطقة، وتثبيت الاستقرار فيها.

وأكد فخامة الرئيس وجلالة الملك، في اتصال هاتفي، دعمهما الثابت لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لما يشكله ذلك من أساس لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وتم بحث ملف العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأهمية التنسيق المشترك، بما يسهم في تحقيق المصالح العليا بين البلدين الشقيقين.

ضرورة العمل وفق معايير واضحة تسهم في تطوير الخدمات المقدمة للمواطن

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٦ شباط ٢٠٢٥ في قصر بغداد، محافظ البنك المركزي السيد علي محسن العلاق.

وجرى خلال اللقاء، بحث الوضع المالي والاقتصادي في البلاد والسبل الكفيلة بإصلاح وتطوير القطاع المصرفي وانتهاج السياسات النقدية التي تعزز الاستقرار المالي وتحقق التنمية الاقتصادية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة العمل وفق معايير واضحة تسهم في تطوير الخدمات المقدمة للمواطن، مشيراً إلى أهمية تشجيع وجذب الاستثمارات من خلال دعم القطاع الخاص واستثمار الوضع

الأمني المستقر في البلاد بما يعزز هذا الجانب.

بدوره استعرض محافظ البنك المركزي جهود البنك في مواجهة التحديات الاقتصادية، كما عبر عن شكره وتقديره لاهتمام رئيس الجمهورية وتوجيهاته السديدة بهذا الشأن.

اشادات وتقدير لجهود فخامته في تعزيز الوحدة الوطنية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٨ شباط ٢٠٢٥ ببغداد، نائب رئيس مجلس النواب السيد شاخوان عبد الله.

وجرى خلال اللقاء، بحث تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، فضلا عن مناقشة السبل الكفيلة برفع مستوى التنسيق بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب لتشريع القوانين المهمة وبما يحقق تطلعات أبناء الشعب في الرفاه والاستقرار.

وأكد السيد رئيس الجمهورية أن المرحلة الحالية تتطلب ترسيخ أسس التعاون المشترك بين جميع القوى والكتل الوطنية لتثبيت الاستقرار السياسي والأمني في العراق، ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

من جانبه أعرب السيد شاخوان عبد الله عن شكره وتقديره لجهود السيد الرئيس في تعزيز الوحدة الوطنية، مؤكداً حرص مجلس النواب على أداء مهامه بأعلى درجات المسؤولية.

أهمية تفعيل التنسيق بين الجامعات العراقية ونظيراتها في البلدان المتقدمة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٦ شباط ٢٠٢٥ في قصر بغداد، وفد جامعة كويسنجق برئاسة رئيس الجامعة الدكتور محمد حسيب صديق.

وفي مستهل اللقاء هنأ السيد رئيس الجمهورية الوفد الضيف بمناسبة تحقيق جامعة كويسنجق إنجازاً علمياً مميزاً في مجال الاستدامة لعام ٢٠٢٤ واعتمادها في تصنيف (UIGREENMETRIC) للاستدامة الذي يعتمد على معايير دقيقة تغطي جوانب بيئية وتعليمية وإدارية مختلفة، مشيداً بدور الكادر التدريسي والإداري للجامعة في تطوير أداء الجامعة والارتقاء بواقعها.

وأشار فخامة الرئيس إلى أهمية تفعيل التنسيق بين الجامعات العراقية ونظيراتها في البلدان المتقدمة، وتطوير آليات التواصل وتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز عملية التوأمة والشراكة بينها وبين الجامعات في الدول المتقدمة، مؤكداً دعمه لكل ما من شأنه تلبية احتياجات الأساتذة والطلبة وتذليل العقبات والمشاكل أمامهم.

بدورهم قدم أعضاء الوفد استعراضاً شاملاً للخطط والبرامج والمشاريع التطويرية للجامعة، معربين عن شكرهم لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية واهتمامه ورعايته للأسرة التعليمية.

شرف الدين جباري :

المرافعة الكبرى لمام جلال.. كردستان حقائق ووثائق

أوضح الرئيس مام جلال في مرافعته الكبرى بإحدى جلسات مجلس الحكم العراقي، عبر العديد من الأدلة والوثائق والخرائط، حقائق عموم المنطقة وعائديتها التأريخية والجغرافية فيما أشرت الكافات الثلاث، في الأدلة والوثائق والخرائط العالمية القديمة والحديثة، نداء الحق والحقيقة وصرخة المظلوم أمام الضمائر الحية.

يوم عرض الرئيس مام جلال طالباني (١٩٣٣ – ٢٠١٧)، كسياسي محنك و محام متمرس ومدافع صلب وأمين عن حقوق جميع المكونات وفي مرافعة كبرى وتأريخية بقلب العاصمة بغداد في إحدى جلسات مجلس الحكم العراقي (٩ شباط ٢٠٠٤) وبحضور السادة كبار القادة العراقيين المعروفين، النسخة الأصلية والنادرة من أحدى الخرائط العالمية وهي الخريطة الإدارية للمملكة العثمانية والتي تعود لسنة ١٨٩٣ م، وتشير بوضوح إلى كوردستان متضمنا كركوك والمناطق الأخرى، كانت إشارة واضحة إلى دخول القضية الكوردستانية مرحلة جديدة من النضال المختلف الأوجه ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم الإنسانية والوطنية التي تفرضها الحقائق والمتغيرات في المنطقة والعالم وضرورة التفهم لحل قضية شعب عريق وذات حضارة عميقة الجذور في هذه المنطقة يبلغ تعداده الملايين ويملك كل مقومات التعبير عن ذاته أسوة بجميع الشعوب.

وقد أوضح الرئيس مام جلال خلال المرافعة، كيفية الحاق (جنوب كوردستان، ولاية الموصل) في أواسط العشرينيات بالدولة العراقية الحديثة التكوين والمطاليب المشروعة لشعب كوردستان والظلم الكبير الذي لحق به نتيجة المصالح اللامشروعة للقوى المتنفذة، مستحضرا التضحيات الجسام والنضال العادل عبر سنين وأزمان طويلة.

وفي كلمة له ومثلما نشر في وسائل الإعلام المختلفة آنذاك، "سعى الرئيس مام جلال عبر الوثائق والخرائط أن يثبت وبالأدلة القاطعة كوردستانية كركوك والمناطق المستقطعة الأخرى، مشددا على ضرورة تثبيت حقوق شعب كوردستان في قانون إدارة الدولة والـذي كان يناقشه المجلس وقتذاك ، حيث بدأ بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم، (شعب كوردستان) مقسم على أربع دول وهي (تركيا والعراق وايران وسوريا) مؤكدا أنه تم الحاق (شعب جنوب كوردستان) بالدولة العراقية سنة ١٩٢٥ م، بقرار من عصبة الأمم.

ونقل الرئيس مام جلال عن لسان ، ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامـم للنظر في مصير مستقبل (جنوب كوردستان، ولاية الموصل) آنذك ادموندز، (C.J.Edmonds ١٨٨٩ – ١٩٧٩ والذي أصبح لاحقا اي بعد تأسيس المملكة العراقية. مستشارا لوزارة الداخلية العراقية حتى نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم قوله " تم الحاق جنوب كوردستان بالعراق بعدة شروط منها: أن يكون الإداريون في هذه المنطقة الكوردستانية من الكورد وأن تكون اللغة الكوردية لغة رسمية وابقاء وضع كوردستان على ما هو عليه".

وذكر الرئيس مام جلال ، " بأن (ادموندز) عمل على محو الصبغة الكوردية من لواء كركوك، واصفا ذلك بأنه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الأمم من قبل العراق وبريطانيا وبأن التعهدات التي أعطيت للشعب الكوردي لم تنفذ وإنما تم إنتهاكها من قبل الحكومات العراقية وبريطانيا ووصل الأمر إلى حد

> **الرئيس مام جلال أوضح كيفية الحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية**

خطير من سياسات الإبادة والتطهير العرقي ضد السكان الأصليين في زمن نظام البعث " .

وفي جانب آخر من حديثه، قرأ الرئيس قسما من إعلان لجنة عصبة الأمم حول حدود العراق والتي تقول " لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرين وتبدأ حدود كوردستان من جبل حمرين " ثم أشار الى كتاب (مشكلة الموصل) لمؤلفه الدكتور فاضل حسين، طبعة بغداد، والذي جاء فيه" كوردستان ليست جزءاً من العراق او من الأناضول" ، لافتا ايضاً الى كتاب قاموس الأعلام التركي العثماني ١٨٩٨ م وقرأ الفقرة التي تقول:" إن ثلاثة أرباع كركوك من الكورد ".

قـراءة في تفاصيل خريطة المملكة العثمانية الإدارية لسنة ١٨٩٣ م , والتي عرضها الرئيس في يوم المرافعة الكبرى فحقا أنها خريطة نادرة وواضحة المعالم وقد كتبت بشكل كبير بالرسم الآتي: كردستـان، وهي إثبات للحقيقة بما فيها الكفاية ولوحدة وامتداد أرض كوردستان بكل أقسامها واجزائها رغم ماتعرضت له هذه الارض الخيرة والخصبة من حروب وتشرذم وتقسيمها بعد معركة جالديران ١٥١٤ م بين الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية وبعدها في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ، إلى أربعة أجزاء أخرى بين ايران وتركيا والعراق وسوريا.

ما ميز هذه الخريطة، إحتوائها على التفاصيل ولاتحتاج إلى اي شرح او تعليق وتوضح واقع المنطقة بشكل جلي.

وهنا تفاصيل ما جاء في رسم الدلالة بشكل دائري ضمن الخريطة العثمانية بالنص: "خارطة مستحدثة

ادموندز: تم الحاق جنوب كوردستان بالعراق بعدة شروط منها

لولايات المملكة العثمانية في آسيا ١٨٩٣ ، في أيام خلافة سيدنا ومولانا السلطان الأعظم السلطان عبدالحميد خان أيد الله ملكه مدى الدوران سنة ١٣١١ هجرية، طبعت بمطبعة الأميركان في بيروت سنة ١٨٩٣ ".

الجهات المعنية وكل الخيرين و المنصفين والحريصين على السلام والاستقرار وعلى إحقاق الحق وإعـادة الحقوق المسلوبة إلى أهلها، الأخذ بالوثائق والحقائق الدامغة إلى جانب غيرها من الوثائق المتعلقة بواقع المنطقة والعمل بموجبها وإعتمادها كادلة بينة في تثبيت الحقائق و(ما أكثرها) وإيجاد الحلول الصحيحة للمشاكل دون تهميش لاي مكون او أمة مع (تأكيدي الدائم)على الحالة التضامنية الإنسانية بين الشعوب والمكونات في المنطقة وحيث لدي إيمان مطلق بأن الشعوب والمكونات بشكل عام لاتعادي بعضها البعض وتريد العيش بسلام ووئام.

نعم أن حل الإشكالات بالطرق والوسائل السياسية والدبلوماسية ضـروري ومن المهم أن يكون الحكم والإدارة في خدمة المجتمع وعلى أسس صحيحة من الديمقراطية والشفافية والعدالة الاجتماعية تحفظ حقوق وكرامة الجميع دون استثناء.

وقد حرصنا دوما في كتاباتنا على تبيان الحقيقة وطرح المبادرات والحلول الواقعية والصحيحة للمشاكل وعندما تبلورت فكرة الكتابة عن هذا الموضوع، وضعت أمام عيني، الوقائع التاريخية والاحداث اوبالأحرى هي تمر في مخيلتي جيئة وذهابا وايضا ماثلة امامي كل التجارب الإنسانية وأعرف أن هذه الكتابة هي محاولة متواضعة للعبد الفقير لله كاتبها وهي للحقيقة والتاريخ والتذكير حيث يظهر أنه ومع الأسف الوقائع والوثائق شئ والواقع المعاش شئ آخر وحيث تتحكم بمصائر الشعوب أمور أخرى منها تضارب المصالح والتوجهات غير المشروعة ، وقد أمكن لي البحث المضني خلال الفترات الماضية، عن الإطلاع والحصول على العديد من الوثائق والخرائط المعتبرة العالمية ومن أمهات المصادر المختلفة الهامة وهي منتشرة وموجودة في طول العالم وعرضها حول كوردستان بصورة خاصة ودول المنطقة والعالم عموما وأن ماعرضها الرئيس في تلك الجلسة التأريخية، هي نماذج من عشرات بل قل المئات من الخرائط والوثائق التي تخص الجانب المذكور .

وما أود الاشارة اليه في هذا الصدد، بأن الخرائط والوثائق العالمية القديمة بشكل عام تشير الغالبية العظمى منها بشكل واضح ولا لبس فيها، بكلمة كوردستان بهذا الرسم الانكليزي kurdistan) او (coordistan) او (كورديو) او أشكال أخرى وفقا للغة الرسام او الكاتب او دار النشر او الدولة وكذلك وفقا لمراحل تطور الكتابة، على المناطق الكوردستانية المعروفة للجميع .

إن هذه الخرائط والوثائق تعتبر من الأدلة الدولية المعتبرة وتقطع الطريق أمام أي التفاف او محاولة لإنكار وغمط الحقوق المشروعة ولابد من الأخذ بها مع الوثائق والوقائع الأخرى لإقرار الحقوق التاريخية والثابتة وتدحض في الوقت نفسه المحاولات والإدعاءات غير المنطقية ولايمكن أن تكون مدينة او منطقة معينة، عائدة او ملحقة إلى جهة او إثنية معينة لمجرد وجودها فيها ولها فيها ذكريات وأماني وقد جاءت اليها كرها او طوعا في حقب زمنية مختلفة وعديدة، ومثالنا بعض المناطق الكوردستانية المعروفة وكذلك مثال وجود الملايين من المواطنين الآسيويين في البلدان والإمارات الخليجية، كالكويت والإمارات وقطر والذين يفوق عديدهم أضعاف مضاعفة من السكان العرب أنفسهم أصحاب الديرة والأرض، لايمكن أن تجعل الآسيويين الإدعـاء بأنهم

أصحاب لتلك الأراضي والأمثلة تطول ..

وعموما لاتوجد أية خريطة قديمة ومعتبرة الإ وكتب عليها، أسم كوردستان بإحدى الأشكال التي أشرت اليها ومعها والمدن والحواضر المعروفة بإجزائها المختلفة والمقسمة إلى جانبها وحواليها، كديار بكر (آمد) و وان ومناطق الموصل وكركوك ولورستان و أردلان وغيرها رغم ما تعرضت له الأرض الكوردستانية من تقسيم وإحتلالات ويـوم كان لكوردستان وجـود وأسـم و دولا وإمـارات معروفة، لم تكن هنالك دولا ذات سيادة كما اليوم ولكن ماعسانا القول أمام الظروف والأسباب المختلفة عبر التاريخ لتجعل من أرض كوردستان ميدانا للصراعات والإتفاقيات والبروتوكولات الدولية وتجعل من أعرق وأقدم الشعوب عرضة للتقسيم والتشرد والكوارث وإنكار للحقوق والهوية ؟ ..

حدود ومساحة كوردستان

وحول حدود ومساحة كوردستان بجميع اجزاءها او مناطق تواجد الكوردستانيين، هنالك العديد من الآراء والكتابات والتحديدات المختلفة آخذين بنظر الاعتبار أن الحدود بين الدول والإمارات لم تكن في غابر الأزمان والأيام بالصورة التي عليها الآن، من ترسيم وتحديد وفقا للقوانين والإتفاقات والمعاهدات الدولية، لكن جميعها متفقة عموما على الحدود والمساحة التأريخية وأماكن تواجد الشعب الكوردستاني حيث تبلغ المساحة التقريبية حوالي (٥٠٠٠٠٠) كيلو متر مربع، فعلى سبيل المثال لا التحديد والحصر نذكر عدد منها: إذ حدد القيادي الدكتور عبدالرحمن قاسملو (١٩٣٠ – ١٩٨٩)، في كتابه المعنون (كوردستان و الكورد)، طبعة ١٩٧٠ م، وكما نُشر فقرات منه في كتاب (القضية الكردية في العشرينيات) لمؤلفه الدكتور عزيز الحاج ، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٥ ، واقتبسناه من الكتاب المذكور الصفحة (٢٢٧) حدود كوردستان كالاتي: "يبدأ خط مستقيم عند قمة أرارات في الشمال الشرقي، ينحدر جنوبا إلى الجزء الجنوبي من

> **عصبة الأمم: حدود العراق لم تتخط ابداً جبل حمرين**

زاغروس وبشتكوه في (غرب ايران)، ومن تلك المنطقة نرسم خطا مستقيما نحو الغرب إلى الموصل في العراق ومن ثم خطا مستقيما نحو الغرب يمتد من الموصل إلى المنطقة الكوردية من لواء الاسكندرونة، ومن تلك النقطة يمتد نحو الشمال الشرقي حتى ارضروم في تركيا ثم من ارضروم يمتد الخط نحو الشرق إلى قمة ارارات ".

فيما جاء ذكر المدن والولايات الكوردستانية الرئيسة في الصفحة الاولى ضمن كتاب "ارمينيا و كوردستان " وهو كتاب من سلسلة كتب خاصة بمناطق النفوذ والسيطرة البريطانية في العالم والمنشور بلندن في سنة ١٩٢٠ م من قبل H.M ، حيث اعد (الكتاب، الدراسة الشاملة)، من قبل الإنكليز (القسم الخاص، المكتب الخارجي)، خصيصا كمصدر ووثيقة لتزويد الوفد البريطاني بالمعلومات ضمن الاستعدادات لمؤتمر السلام في نفس العام وحصلنا على نسخته الأصلية الإنكليزية وتعرض هنا لأول مرة بهكذا دراسات، فقرات منه بهذا الشكل : " كوردستان عموما أخذ لتعني تلك المنطقة التي تضم الأقسام السكانية الكوردية الكبرى من الولايات : (وان – فان) ، ديار بكر والموصل (يقصد بها ولاية الموصل بكل تفاصيلها، الكاتب) لكن هناك كورد خلال الامتداد الكلي من المدى طوروس، من أدنه إلى الحدود الفارسية ـ التركية غرب من بحيرة ارومية".

ويقول المستشرق الروسي فلاديمير مينورسكي (١٨٧٧ – ١٩٦٦) في كتابه المطبوع مرارا والمعنون (الكورد) : " الكورد الذين ينتشرون على مساحة واسعة جدا والذين يختلفون بهيئاتهم ومظهرهم بشكل ملحوظ،

قاموس الأعلام العثماني: ثلاثة أرباع كركوك من الكورد

إن العوامل الجوهرية (لطابعهم القومي)، هي نمط حياتهم وكذلك لغتهم ".

وفي كتاب " الشعب الـكـوردي، دراسـة تأريخية وسياسية " لكاتبه الضابط والدبلوماسي المعروف حسن ارفع (١٨٩٥ – ١٩٨٣) والذي كان رئيسا لأركان الجيش الإيراني خلال الفترة (١٩٤٤ – ١٩٤٦) وبعدها سفيرا في تركيا، حيث طبع كتابه لأول مرة وباللغة الإنكليزية سنة ١٩٦٦ م، في العاصمة البريطانية لندن وقد ترجمه الى العربية السيد عبدالرزاق محمود القيسي حيث جاء ضمن الكتاب في طبعته العربية وفي الصفحتين ٢١ و ٢٢ نصا مايلي :أن المنطقة التي يشكل فيها الكورد الوارد توصيفهم اعلاه، الأغلبية السكانية هي منطقة تعتبر جبلية بشكل رئيس وتتحدد شرقا بالمنحدرات الشرقية لسلسلة جبال زاكروس والى بحيرة رضائية مع إحاطة آذرية حول مدينة رضائية وتمتد نحو الجنوب الشرقي الى الخط المار من اواسط المنطقة مابين كل من محوري سنندج، همدان و كرمنشاه، همدان.

اما الى الجنوب، فإن الإقليم يمتد الى الخط التقريبي الذي يضم كرمنشاه وكركوك، وبالكاد يتخطى (يمر من خارج) مدينة الموصل ثم يعود ليشمل ماردين و ويرانشهر و اورفة وبعد ذلك يستدير هذا الخط شمالا نحو ملاطيا ومن ثم يتبع مجرى نهر الفرات الى أن يبلغ الكمالية ومن هناك يتحدد الإقليم من الشمال بسلسلتي جبال مرجان داغ و خرخال داغ الشاهقتين اللتين تمتدان الى جنوب منطقتي ارزنجان و ارضروم وصولا الى منطقة جبال اكري داغ (ارارات) " .

اما شيخ المؤرخيين العراقيين، السيد عبدالرزاق الحسني (١٩٠٣ – ١٩٩٧)، فقد ذكـر عن القضية الكوردستانية مايأتي في إحدى هوامش موضوعاته وذلك في الصفحة (٢٠١) ومايليه من صفحات من كتابه القيم: " تأريخ الوزارات العراقية " بجزءه الأول بطبعته الثانية سنة ١٩٥٣ مأ... " احصي عدد الكرد أخيرا فكان نحو ثلاثة ملايين نسمة، وهم موزعين بين تركيا وايران والعراق وسورية ويبلغ عدد القاطنين منهم في شمال العراق نحو نصف مليون نسمة او سدس هذا العدد المجموع وقد قضت معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠ اب سنة ١٩٢٠ أن يوضع مشروع للإستقلال المركزي للمناطق الكردية الواقعة في شرقي الفرات وجنوب غربي ارمينية وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق، في خلال ستة اشهر من تأريخ دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ، وفي ظرف سنة واحدة من تأريخ تنفيذها إذا فاتح كرد هذه المنطقة مجلس عصبة الأمم برغبتهم في الإستقلال عن تركيا، وأقر المجلس عنده الرغبة، فيجب منحهم إستقلالهم،

وفي هذه الحالة لايعارض الحلفاء بقية الكرد، القاطنين في كردستان العراقية، إذا اختاروا الانضمام الى دولة مستقلة كردية كالتي ذكرناها (انظر المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من معاهدة سيفر) من هنا تتجلى فكرة تكوين دولة كردية مستقلة تشمل، فيما تشمله من المناطق الاخرى، كردستان العراقية، مع ان الدولة العراقية لم تكن قد عرفت يومئذ، او تقرر خلقها".

اما ديللافاليه الرحالة الايطالي المعروف (المولود في ١٥٧٦ او ١٥٨٦ حسب البعض من المصادر والمتوفي في ١٦٥٢)، فقد زار منطقتنا ومايجاورها وبقي فيها فترة طويلة متنقلا بين جبالها وتلالها ووديانها وسهولها فدون مشاهداته في كتاب معروف وضعه بلغته الايطالية مزدانة بالعديد من الخرائط والصور المرسومة، وقد قام المؤرخ العراقي المعروف السيد الأب بطرس حداد (١٩٣٨ – ٢٠١٠)، بترجمة مايخص المنطقة من الايطالية

الى العربية واصدره في كتاب قيم باسم " رحلة ديللافالية إلى العراق " وطبعه اول مرة ببغداد سنة ٢٠٠١ م بواقع (١٩٣) صفحة وقد جاء فيه الاتي نصا حول عنوان موضوعنا وذلك في الصفحة (٩٣) ومايليها : " في اليوم السابع دفعنا ضريبة كانت تجمع في ذلك الموقع ورحلنا منذ الصباح الباكر فمررنا بجبال جرداء وأرض قاحلة وعند الغروب توقفنا عند قرية تسمى « قزلرباط » (١) وهي آخر موقع مأهول يخضع للسيطرة التركية، يسوسها رجل اسمه أحمد أو محمد بك وهو رئيس قبيلة كردية وقد خلع السلطان عليه رئاسة المنطقة مدى الحياة مقابل حراسته للحدود هو ورجال قبيلته. "

ويضيف الرحالة الايطالي فيكتب : " الكرد لا بد أن أسرد عليك شيئا من الأخبار عن الكرد يا سيدي. تقع منطقة كردستان بين الدولتين: العثمانية و الفارسية ان منطقة وجودهم ليست عريضة بقدر ما هي طويلة. فالمساحة عرضا من الغرب إلى الشرق تستغرق مسيرة عشرة أيام أو اثني عشر يوما تقريبا بينما هي من الشمال إلى الجنوب طويلة جدا إذ تبدأ تقريبا من أراضي بغداد و السوس حسبما أظن و تمتد إلى ما بعد الموصل (وهي نينوى) إلى بلاد مادي و أرمينيا و ما بعدها إلى البحر و هي منطقة مكينة لأنها جبلية متفرعة من جبل طوروس، فالسلسلة تبدأ من هناك لتقسم آسيا وتتقدم إلى الجنوب حتى تصل إلى الخليج. هذه الجبال الشم هي الفاصل الطبيعي بين الدولتين العثمانية والفارسية حاليا كما كانت قديما الفاصل الطبيعي بين الدولة الرومانية والفرثية." ماذا كان يطلق على كردستان في العهود القديمة يا ترى؟

هذا ما أجهله و لا أعتقد انها كانت تسمى باسم عام كما هي الآن، بل كانت تقسم إلى شعوب عديدة و بأسماء مختلفة و يؤيد قولي هذا ما ورد في مؤلفات الأقدمين. فقد ذكر عن بعضهم باسم «كاردوكي» الذين أغاروا على زينوفون و أتباعه فألحقوا بهم الأذى بالقرب من نهر دجلة عند تراجعهم إلى اليونان، كما يروي بنفسه في كتبه

> **سماحة الحكيم افتى بحرمة وتجريم استباحة الدم والارض الكوردستانيين**

الرائعة عن حملة قورش الأصغر. إن كتابه هذا في رأيي هو من أروع ما خلف من المؤلفات .

و للكرد لغة خاصة بهم تختلف عن اللغات المجاورة أي: العربية و التركية و الفارسية و رغم ذلك ففي كلامهم لكنة فارسية و تقترب منها في بعض ألفاظها".

يعيش بعضهم في خيام، وينتقلون من مكان إلى آخر مع مواشيهم، لكن الأكثرية تعيش في قرى ويخضعون لأسياد من جنسهم، وسيادة أمرائهم وراثية في الأكثر، ويتقاسمون الولاء للدولتين المتجاورتين فبعضهم مع العثمانيين والبعض الآخر مع الفرس حسب قربهم من هؤلاء أو من أولئك. لكن كبار أمرائهم أحرار ينعمون بالاستقلال ولكن بدرجات ما بين القوي والأقوى هناك بين أمرائهم من يستطيع أن يعد عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف فارس، مثل أمير بتليس الذي رأيته في اسطنبول. أما محمد بك صاحب قزلرباط الذي ذكرته قبيل قليل فبإمكانه إعداد نحو ألفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل لأكثر".

أن الأمراء الأقوياء لا يعترفون بتبعية لأحد لكنهم يقبلون حماية أحد العاهلين وقد يغيرون الولاء من هذا إلى ذاك حسبما تقتضيه منافعهم، كما يحدث عندنا في إيطاليا تماما! اما الضعفاء فيقبلون بالتبعية بطبيعة الحال ويرضون بالرئاسة لفترة محدودة أو مدى الحياة و لكنها غير وراثية. يعتبر الزيّ الكرديّ مزيجا من أزياء الأتراك والفرس وهو لباس خشن.

نساؤهم سافرات يتجولن بحرية بين القوم، ويتحدثن بحرية مع الرجال كردا كانوا أم غرباء، الكرد مسلمون منهم

> سماحة السيستانى : انتم على حق والذين جاءوا الى ارضكم، ليسوا على حق

على مذهب الفرس، ومنهم على مذهب الأتراك بحسب التبعية السياسية التي يقبل بها أمراؤهم يظن بهم بعض المسلمين سوءا و تنتشر في أوساطهم الخرافات ولقلة معلوماتي عنهم فلا أستطيع التبسط أكثر في عاداتهم. في بعض أماكنهم كمدينة الجزيرة مثلا الواقعة على نهر دجلة في بلاد ما بين النهرين يسوسها أمير كردي، و كذلك في الجبل الذي يطلق عليه الكلدان، فهو يخضع للكرد أيضا وتلك المنطقة جبلية وعرة المسالك ويعيش فيها عدد كبير من النصارى الكلدان واليعاقبة والنساطرة ويتكلمون إلى اليوم اللغة الكلدانية العامية، ويستخدمهم الأمير الكردي أحيانا كجنود مقاتلين في صفوف جيشه. هذا كل ما استطعت جمعه من أخبار عن الكرد ".

اما المؤرخ المعروف السيد شمس الدين سامي، فقد وضع عصارة جهده في اصدار سلسلة قيمة من (قاموس الاعـلام) بعدة اجـزاء مجلدة ومرتبة حسب الحروف الابجدية، حيث دون في (المجلد الخامس) من قاموسه الشهير والذي وضعه بلغة تركية عثمانية والمطبوع بمطبعة مهران باسطنبول سنة ١٨٩٦ م، عن كوردستان الكثير من التفاصيل.

وكوردستان هي اسم على مسمى وتعبير عن وجود وكينونة شعب اصيل وقدير ولاتعني البتة معاداة اي شعب او مكون في المنطقة و تريد ان تكون شعلة مضيئة وايقونة المحبة والسلام للجميع . وقد جاء ايضا ذكره في المصادر العربية والاسلامية القديمة وهناك خرائط عدة معروفة في هذا المجال وذكره ايضا المستوفي القزويني في كتابه المعروف (نزهة القلوب)، في القرن الرابع الميلادي.

ولم تنكر الدولة العثمانية او تمنع أسم كوردستان من التداول الرسمي رغم سياساتها المعروفة والادلة حول ذلك كثيرة ومنها الاماكن والصكوك والامـوال والمكاتبات والخرائط والقواميس المعروفة والمنتشرة. وفي ايران ايضا ومنذ زمن بعيد حتى اليوم، فان الاسم متداول وحيث توجد عدة اماكن تحمل اسم كوردستان.

وقد جاء في كراس " اين تكمن المصالح الحقيقية للقومية التركمانية " ص ٨ و٩ الطبعة الثالثة ٢٠٠٦ ، نصا مايأتي :" التلفظ باسم كوردستان رغم كونه اسما رسميا في عهد النظام البعثي لمنطقة الحكم الذاتي .. ورغم كون كوردستان مستعملة في العهد العثماني، والاكثر انه في بداية عهد المرحوم مصطفى باشا اتاتورك كان المجلس الوطني التركي الكبير يضم مكتوبا على جدرانه لائحة بأسم " كوردستان ميللت وكيلي"، اي نواب كوردستان . ومعلوم انه توجد ولاية في الجمهورية الاسلامية تحمل اسم " استان كوردستان " وتوجد فيها جامعة بأسم " دانشكاه كوردستان" ويوجد بلفار في العاصمة طهران باسم " بزرك راه كوردستان " كما تحمل الطائرة الرئاسية الايرانية اسم " كوردستان " .

وشخصيا اتذكر انه في اوائـل النصف الاول من ثمانينيات القرن الماضي وعندما كنت في مرحلة المتوسطة بمدينة كركوك، دخل المعاون الاداري (والذي كان من غير الكورد إلا انه كان يتكلم بلغات اهل المدينة بطلاقة) الى الصف فجاءة ليخبرنا على حد قوله بوجود كتابات ضد السلطات وكتابة اسم كوردستان هنا وهناك وحيث يبدو ان السلطات قد ابلغته بوجوب اخطار الطلبة بالابتعاد عن الامور السياسية و توبيخهم او اسداء النصيحة لهم ولان الدولة على حد قول المعاون تتداول لفظة كوردستان بشكل رسمي فلا حاجة للكتابة على الجدران حيث قال نصا بنبرة ناصحة فيها شيئا من الشدة قائلا وبلغة كوردية :" ابنائي كفو عن ذلك (ويقصد بالكتابة على الجدران والاماكن لان (وقد ذكر المعاون في جملته

نصا الاسم الاول للرئيس العراقي انذاك حتى من دون اية القاب) يصيح ليلا ونهارا كوردستان كوردستان".

الكوردستانيون وادوارهم في الحضارة الانسانية وفي التضامن والتعاون مع شعوب المنطقة.

وقد انتشر الكوردستانيون ومنذ امد بعيد في معظم بقاع العالم واصبحوا لاجئين فيها بسبب الظروف المختلفة وكذلك فان ادوارهـم شاخصة في الحضارة الانسانية وفي التضامن والتعاون مع شعوب المنطقة وفي العديد من المراحل التأريخية وبمسميات عديدة.

فمن لايعرف من حرر بيت المقدس وأسس دولا عديدة في غابر الأيام لشعوب المنطقة ومن لايعرف من تناخى للدفاع عن مناطق ولاية البصرة سابقا ضد الاحتلال الاجنبي في سنة ١٩١٥م، واستحق قائد الكوردستانيين انذاك الشيخ محمود الحفيد (١٨٨٢ – ١٩٥٦)، الاهزوجة المعروفة للاهل هناك : (ثلثين الجنة لمحمد واحفاده والثلث الاخر لكاكه احمد الشيخ وكرده).

اضافة الى العديد من المواقف سواء في الماضي او الحاضر وقد دفع الكوردستانيين في مجملها غاليا ثمن مواقفهم حتى ان هناك تقيمات مختلفة سواء من قبل المثقفين الكوردستانيين انفسهم او المتابعين الاخرين لما كان يجب يتخذ او لايتخذ من مواقف وافعال تجاه القضايا والاحداث المختلفة عبر التاريخ وحتى يومنا هذا وتأثير كل ذلك على مجمل اوضاع الكوردستانيين.

مواقف مسؤولة ومبدئية لايمكن ان ينسى

ولايمكن أن ينسى المواقف المسؤولة والمبدئية لكل الذين وقفوا ولازالـوا إلى جانب الحقوق العادلة والمشروعة لشعب لكوردستان وحريتها من رؤوساء دول وحكومات وشخصيات سياسية وثقافية واجتماعية في مختلف بقاع العالم وتعاطفهم مع قضيته.

وقد نظم شاعر العرب الاكبر الاستاذ محمد مهدي الجواهري النجفي (١٨٩٩ – ١٩٩٧). قصيدته الرائعة : "

> **بدون حل القضية الكوردستانية لايمكن أن تشهد المنطقة إستقرارا حقيقيا**

كوردستان ياموطن الابطال "، مطلع الستينيات وفي اوج تعرض الكوردستانيين إلى الاضطهاد وسياسات القمع، تعبيرا عن الاعتزاز والتقدير لنضالات وتضحيات شعبها، تلك القصيدة الرائعة، حولتها الفنانة المعروفة، السيدة ميادة حناوي إلى اغنية جميلة أخيرا وتقول القصيدة:

" يا أيها الجبل الأشمُّ تجلة ومقالةً هي والتجلةُ توأمُ شعبٌ دعائمه الجماجمُ والـدمُ تتحطم الدنيا، ولايتحطّمُ" .

ولم يبخل أبن السماوة، الشاعر الانساني كاظم السماوي (١٩١٩ – ٢٠١٠)، بقصائده وكتاباته عن كوردستان إذ انشد في قصيدته الرائعة والمعنونة بإسم (كردستان، قمر احمر فوق سهوب الليل) يقول :

" ياكردستان
أحلم أن تشرق شمسك فوق روابيك الخضراء
أن يتلألأ القمر الازرق فوق جبالك، ياكردستان
لك الخفقات الأولى في القلب
الرعشات الأولى في الحب
ولك المجد.. لتعلو.. لتعلو هامة إنسانك
لامجد سوى مجد الإنسان ياكردستان يا كردستان." .

وفي كل هذا لايمكن أن تنسى الدور والموقف الديني والوطني والانساني المشرف لسماحة السيد محسن الحكيم الذي افتى في اواسط ستينيات القرن الفائت بحرمة وتجريم استباحة الدم والارض الكوردستانيين، ففي ٥ تموز ١٩٦٥ ، اصدر المرجع آية الله السيد

> **كان قدر كوردستان أن تتعرض إلى المظالم و التقسيم القسري**

محسن الطباطبائي الحكيم (١٨٨٩ – ١٩٧٠)، فتواه المشهور بحرمة قتال الشعب الكوردستاني، خاذلا بذلك الحكام المستبدون، وهنا عرض لمحتوى الفتوى نقلا عن تلفزيون الفرات وكذلك الموسوعة الحرة :

"عندما اخذ الحكام المرتبطون بالأجنبي بترويج أفكار القومية العربية في العراق، قام السيد بالتصدي لتلك الأفكار, وقـاوم كل أشكال التعصب والتمييز الطائفي والعرقي في الـعـراق, وخير شاهد على ذلك إصـداره الفتوى المعروفة بحرمة مقاتلة الكرد في شمال العراق, لأنهم مسلمون, تجمعهم مع العرب روابط الأخوة والدين ".

وكذلك كان الموقف المشرف نفسه للسيد الشهيد محمد باقر الصدر (١٩٣٥ – ١٩٨٠) تجاه مظلومية الكوردستانيين.

اما سماحة السيد علي السيستاني فقال اثناء لقائه بمدينة النجف الاشرف بتأريخ ١٢ / ٧ / ٢٠٠٤ ، بوفد من الشخصيات الكوردستانية ومن بينهم عدد من علماء الدين الاسلامي بكوردستان ومثلما نشر في وسائل الاعلام وقتها :

" انتم على حق والذين جاءوا الى ارضكم، ليسوا على حق " ومضيفا : " الكورد يعيشون منذ الاف السنين في وطنهم ومارتكب ضدهم من ممارسات التطهير العرقي ظلم لايقبل به احد وانتم على حق ".

العزة والبقاء لله وحده والعزة والحرية والكرامة حق قطعي ومكتسب لجميع من في الانسانية.

إن ايه دولة او امة تريد العزة والمفخرة والحرية والكرامة والعيش الرغيد فقط لنفسها على حساب الاخرين من شعوب واقوام الارض، فانها تظلم نفسها قبل الاخرين ولان العزة والبقاء لله وحده والعزة والمفخرة والحرية والكرامة والعيش الرغيد، هي حق قطعي ومكتسب لجميع من في الانسانية ولافرق بين عربي او اعجمي الا بالتقوى، اولم يقل الخالق عز و جل:

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ، سورة الحجرات ، الاية ١٣ . ورحم الله القائل :" امة تضطهد امة اخرى لايمكن أن تكون حرة ".

حل القضية الكوردستانية حلا عادلا وشاملا وسلميا وديمقراطيا في جميع اجزاءه

وفي الختام أقول، كان قدر كوردستان وهي الاسم الشائع لها منذ قرون بعيدة، أن تتعرض إلى المظالم و التقسيم القسري على ايدي القوى الإستعمارية لمرتين على مدى التأريخ والمستمر لحد زمننا هذا، لذا فإنه آن الآوان في القرن الحادي والعشرين وربيع تحرر الشعوب والتقدم الحضاري، ازالة تلك المظالم ويكون لشعبنا كغيره من الشعوب والامم في العالم، الحق في تقرير المصير والتعبير عن وجوده على ارضه وفقا لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومفاهيم حقوق الإنسان ومشيئة ورغبة مواطنيه، وضع اسس عادلة ومتينة للسلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم ويعيش الجميع بحرية وكرامة وتامين مستقبل هذا الجيل والاجيال اللاحقة الى ان يرث الله الارض ومن عليها وحيث بدون حل القضية الكوردستانية حلا عادلا وشاملا وسلميا وديمقراطيا في جميع اجزاءه، لايمكن أن تشهد المنطقة إستقرارا حقيقيا وبات من الضروري في هذه المرحلة، عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الكوردستانية من مختلف الاوجه وبحضور كل الاطراف المعنية.

والله والحقيقة من وراء القصد

سوران الداودي:

التوازنات السياسية في كركوك بين الشراكة والتحديات

تُعد كركوك واحدة من أكثر المحافظات العراقية تعقيدا من الناحية السياسية والعرقية، حيث تتداخل فيها مصالح القوى الكردية والعربية والتركمانية، مما يجعل أي تغيير في إدارتها موضع جدل واسع. ومن بين القضايا الأكثر حساسية في المحافظة هو منصب المحافظ، حيث يعترض بعض الفصائل العربية والجبهة التركمانية على تولي الكورد لهذا المنصب، رغم وجود إدارة مشتركة تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف المكونات.

تم تشكيل الإدارة الحالية لكركوك وفق آلية تهدف إلى تحقيق قدر من التوازن بين المكونات الرئيسية، حيث تضم محافظًا كرديًا يمثل الحزب الفائز في الانتخابات المحلية رئيس مجلس عربيًا لضمان مشاركة المكون العربي في صنع القرار ونائب محافظ تركمانيًا ليعكس الحضور التركماني في الإدارة.

ورغم أن هذه الصيغة تبدو وكأنها تحقق نوعًا من التوافق السياسي، إلا أن معارضة بعض الفصائل العربية والجبهة التركمانية تُظهر أن الخلافات لا تزال قائمة.

تعتمد الأطـراف المعارضة لتولي الكورد منصب المحافظ على إصدار البيانات السياسية كأداة رئيسية للتعبير عن رفضها. وتشمل هذه البيانات:

- انتقادات لقرارات الإدارة المحلية.

-التشكيك في شرعية التوافقات التي أدت إلى تولي الكورد المنصب

-التحذير من أن تنفيذ المشاريع التنموية قد يعزز موقف الإدارة الحالية على حساب الأطراف المعارضة.

ويبدو أن هذه الفصائل تدرك أن نجاح الإدارة في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية قد يؤدي إلى إضعاف موقفها السياسي، لذلك تعمل على محاولة التشويش على أي إنجازات يتم تحقيقها من خلال التصعيد الإعلامي والسياسيعلى المستوى الشعبي، يبدو أن محافظ كركوك الحالي يحظى بمقبولية واسعة ليس فقط لدى الكورد، وإنما أيضًا بين العرب والتركمان.

> نجاح الإدارة عامل حاسم في تهدئة التوترات أو تصعيدها

ويعود ذلك إلى أسلوبه في التعامل مع جميع المكونات على قدم المساواة، إضافة إلى تركيزه على تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية دون تمييز. هذا النهج ساعد في تعزيز الاستقرار النسبي في المحافظة وخلق بيئة إيجابية تدعم التعايش بين مختلف المكونات، وهو ما قد يمثل عامل قوة للإدارة الحالية في مواجهة الاعتراضات السياسية.

لا يمكن النظر إلى الوضع في كركوك بمعزل عن المشهد السياسي العراقي العام، حيث تعكس التطورات في المحافظة تأثير الصراعات بين بغداد وأربيل، وبين القوى السياسية داخل الحكومة العراقية.

وتعتبر المحافظة نقطة تماس بين النفوذ الكردي والعربي والتركماني، مما يجعل أي تغيير في إدارتها يؤثر بشكل مباشر على موازين القوى داخل العراق.

وبالنظر إلى هذه التعقيدات، فإن تحقيق الاستقرار في كركوك يعتمد على مدى قدرة الإدارة الحالية على تحقيق تفاهمات جديدة مع الأطراف المعارضة، وإثبات أنها قادرة على العمل لمصلحة جميع المكونات، وليس لطرف دون الآخر.

مع استمرار المشهد السياسي الحالي، يمكن توقع عدد من السيناريوهات المحتملة:

١- استمرار المعارضة دون تغيير جذري، حيث تواصل الفصائل إصدار البيانات والتعبير عن رفضها، لكن دون أن يكون لها تأثير مباشر على عمل الإدارة.

٢- تصعيد سياسي وإعلامي في حال شعرت الأطراف المعارضة بأنها تفقد نفوذها داخل المحافظة.

٣- انفتاح على التفاوض إذا تمكنت الإدارة المشتركة من تقديم مشاريع تنموية تُحقق مكاسب لجميع المكونات، مما قد يؤدي إلى تخفيف حدة المعارضة. على المستوى الشعبي، يبدو أن محافظ كركوك الحالي يحظى بمقبولية واسعة ليس فقط لدى الكورد، وإنما أيضًا بين العرب والتركمان. ويعود ذلك إلى أسلوبه في التعامل مع جميع المكونات على قدم المساواة، إضافة إلى تركيزه على تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية دون تمييز. هذا النهج ساعد في تعزيز الاستقرار النسبي في المحافظة وخلق بيئة إيجابية تدعم التعايش بين مختلف المكونات، وهو ما قد يمثل عامل قوة للإدارة الحالية في مواجهة الاعتراضات السياسية

تظل كركوك نموذجًا مصغرًا للتعقيدات السياسية في العراق، حيث تتشابك المصالح العرقية والسياسية في بيئة حساسة تتطلب توازنًا دقيقًا.

وبينما تسعى الإدارة المشتركة إلى تحقيق الاستقرار من خلال تقاسم السلطة، تواجه تحديات كبيرة تتعلق بمعارضة بعض الفصائل، والتي تحاول عرقلة جهودها عبر البيانات السياسية والتصعيد الإعلامي.

ومع ذلك، فإن المقبولية الشعبية التي يحظى بها المحافظ الحالي بين مختلف المكونات ساهمت بقوة في تشكيل عامل استقرار يساعد في تهدئة التوترات السياسية.

وفي النهاية، فإن نجاح الإدارة في تحقيق إنجازات ملموسة قد يكون العامل الحاسم في تهدئة التوترات أو تصعيدها، مما يجعل مستقبل كركوك مرهونًا بمدى قدرة القادة المحليين على تحقيق شراكة سياسية حقيقية ومستدامة ويبدو ان الادارة الحالية مصرة على ان تكون المحافظة في دائرة الامن والتعايش والتنمية الحقيقية التي حرمت منهامنذ عقود .

نتائج التعداد السكاني لمحافظة كركوك[6]						
اللغة الأم	1957	النسبة المئوية	1977	النسبة المئوية	1997	النسبة المئوية
كرد	187,593	48.2%	184,875	38%	155,861	21%
عرب	109,620	28.2%	218,755	45%	544,596	72%
تركمان	83,371	21.4%	80,347	17%	50,099	7%
مسيحيي العراق	1,605	0.4%				
يهود	123	0.03%				
آخر	6,545	1.77%	0	0%	2,189	0.3%
إجمالي	388,829	100%	483,977	100%	752,745	100%

القضاء العراقي: النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية

نص القرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية التطهير العرقي ضد الكورد

*المرصد

قررت المحكمة الجنائية العراقية العليا الخاصة بملف التطهير العرقي، إطلاق سراح خمسة متهمين، والحكم على ثمانية متهمين بالسجن لفترة تتراوح بين ست إلى سبع سنوات، كما أصدرت قرارين مهمين بالنسبة للضحايا.

وقرأت المحكمة برئاسة القاضي محمود صالح، في جلستها النهائية يوم الأحد ٢٠٠٩/٨/٢، حكمها النهائي على المتهمين في هذا الملف.

كما أصدرت المحكمة قرارين مهمين، أولهما غير مثبت من الناحية القانونية، جاء فيه أن الكورد تعرضوا على يد النظام السابق إلى التهجير والتبعيد، بهدف تغيير ديموغرافية مدن كركوك وخانقين ومندلي وشنجار وشيخان ومخمور والمدن الأخرى، المعروفة بالمناطق المتنازع عليها، والمشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، والثاني: تعويض كافة العوائل التي تعرضت في تلك المناطق إلى التهجير والتضرر، حيث بإمكان كل عائلة تسجيل دعوة لها في المحكمة بهدف التعويض.

وقررت المحكمة إخلاء سبيل كل من لطيف نصيف جاسم، ومحمد مهدي صالح، وأحمد حسين خضير، وهاشم

حسن مجيد، وفرحان مطلك الجبوري.

كما قررت الحكم بالسجن ٧ سنوات لكل من: علي حسين المجيد، وطارق عزيز، وسعدون شاكر، ومزبان خضر هادي.

والمتهمون الذين حكم عليهم بست سنوات سجن هم: محمد زمام عبدالرزاق، وأياد فتيح الراوي، ومحمود فيزي الهزاع، وقيس عبدالرزاق الأعظمي.

وفيما يأتي نصوص الأحكام الصادرة بحق المدانين في القضية:

المتهم: فرحان مطلك صالح الجبوري

١- لعدم كفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم فرحان مطلك صالح وفق التهمة المسندة اليه استنادا لأحكام المادة (٢/اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المواد (٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠)، واحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

قررت المحكمة الغاء التهمة والافراج عنك استنادا لأحكام المادة (١٨٢) الفقرة (ج) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل واخلاء سبيلك من التوقيف حالا ما لم تكن موقوفا او مطلوبا في قضية اخرى.

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : علي حسن المجيد

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم علي حسن المجيد وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان علي حسن المجيد بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه موقوفا على قضية اخرى ومحكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية.

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : طارق عزيز عيسى

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم طارق عزيز عيسى وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك

استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان طارق عزيز عيسى بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المتهم : سعدون شاكر محمود

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم سعدون شاكر محمود وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان سعدون شاكر محمود بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه موقوفا على قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : مزبان خضر هادي

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم مزبان خضر هادي وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان مزبان خضر هادي بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ٢،١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية.
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المتهم : محمد زمام عبدالرزاق

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم محمد زمام عبدالرزاق وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان محمد زمام عبدالرزاق بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، مع احتساب مدة موقوفيته للفترة من ٢٠٠٥/٦/٢٠ ولغاية ٢٠٠٩/٨/٢٠.

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : إياد فتيح خليفة الراوي

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم اياد فتيح خليفة الراوي وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان اياد فتيح خليفة الراوي بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ٢،١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية.
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : محمود فيزي الهزاع

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم محمود فيزي الهزاع وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك

استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان محمود فيزي الهزاع بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المتهم : قيس عبدالرزاق محمد جواد الأعظمي

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم قيس عبدالرزاق محمد جواد الاعظمي وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان قيس عبدالرزاق محمد جواد الاعظمي بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ٢،١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المحكمة تصدر قرارين مهمين:

أولا : قررت المحكمة الاحتفاظ للمشتكين في هذه القضية بحق المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقتهم من جراء هذه الجريمة امام المحاكم المدنية.

ثانيا: إشعار السيد قاضي التحقيق باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الاشخاص الذين اشتركوا في ارتكاب هذه الجريمة ولم تتخذ الاجراءات القانونية بحقهم استنادا لأحكام المادة (١٥٥) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

كلمة ممثل الادعاء العام:

الادعاء العام يعلن للمحكمة بأن القرار سيتم تمييزه بالنسبة للقرارات الصادرة بحق المتهمين الذين تم الافراج عنهم باستثناء المتهمين أحمد حسين خضير ومحمد مهدي صالح.

رئيس وزراء العراق :

بغداد تلعب دور الوسيط بين طهران وواشنطن ونعمل على إنهاء الخلافات مع كردستان

قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إن بلاده تحرص على الابتعاد عن سياسة المحاور في المنطقة، وتهدف إلى أن تكون نقطة التقاء بحكم علاقاتها الجيدة مع كافة الأطراف.

وفي مقابلة خاصة مع قناة «الشرق»، أجرتها هديل عليّان في العاصمة بغداد، تحدث السوداني عن أهم القضايا التي تقلق العراق في ضوء التغيير المفاجئ الذي حدث في سوريا، والرسائل التي وجهها إلى الإدارة السورية الجديدة، مقدماً

نصيحة إلى دمشق بعدم تكرار الأخطاء التي وقع فيها العراق بعد سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين عام ٢٠٠٣.

وأشار إلى أن العراق تجمعه علاقات مع إيران على عدة مستويات، وفي الوقت نفسه يُعتبر شريكاً للولايات المتحدة في «مكافحة الإرهاب».

وأكد أن العلاقة مع السعودية في أفضل حالاتها، إذ يجري التنسيق بين البلدين في مجال الأمن الإقليمي وسوق الطاقة والاستثمارات.

وعن علاقة المركز مع إقليم كردستان، تحدث السوداني عن وجود إشكالات ترتبط بملف الرواتب وتصدير النفط، لكنه أكد في الوقت نفسه أن بغداد قطعت شوطاً في حل الخلافات مع أربيل.

وبشأن تطورات الوضع في غزة، أكد السوداني رفض العراق أي خطط أو دعوات لتهجير الفلسطينيين، مشيراً إلى أن القمة العربية المقبلة التي تستضيفها بغداد تتزامن مع «ظروف عصيبة» تعيشها المنطقة.

كما تناول رئيس الوزراء العراقي أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه بلاده، في ملفات الطاقة، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، ومكافحة الفساد. وإلى نص المقابلة:

ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الحكومة العراقية خلال السنوات الثلاث الماضية؟

بالتأكيد كان هناك مجموعة من التحديات، داخلية وخارجية.. بحكم أن العراق مر بفترة من الحرب ضد الإرهاب، مما أثر بشكل كبير على مستوى التنمية والخدمات وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، فكان هذا واحداً من الاستحقاقات المهمة، وهذا يرتبط بفلسفة إدارة الدولة والموارد واستثمارها بالشكل الصحيح، والذي ينعكس على تحقيق تنمية حقيقية.

لقد كنا أمام استحقاقات إصلاحية اقتصادية، ومالية، ومصرفية، وإدارية. وأيضاً هناك إصلاحات تتعلق بالاستخدام الأمثل للنفط والغاز، حيث كنا نحرق الغاز ونستورد غاز من خارج العراق، وهذا يُمثل هدراً كبيراً وثقلاً على الموازنة.

وكذلك الأنظمة المتعلقة بالأتمتة والحوكمة والدفع النقدي، كانت جميعها غائبة عن سياسات وإجراءات وعمل مؤسسات الدولة، وهي بالنتيجة تُمثل إجراءات مطلوبة لمكافحة الفساد كظاهرة خطيرة تهدد مشاريع الدولة، وبنفس الوقت أيضاً توفر مرونة وسهولة في الخدمات للمواطنين.

كنا أمام هذه التحديات بما في ذلك المحافظة على الأمن والاستقرار، خصوصاً بعد أن انتصرنا على عصابات «داعش». كان المفترض أن نحافظ على هذا المستوى من الأمن، وجاءت تداعيات ٧ أكتوبر لتُمثل منعطفاً جديداً لم يكن في حساباتنا، وأضاف الكثير من التداعيات على المنطقة وتأثيراتها على مجمل الأوضاع. لكن وضعنا في حسابات البرنامج الحكومي خارطة طريق لتنفيذ الأولويات، وعلى هذا الأساس نجحنا بتكاتف جميع القوى السياسية والوطنية ومؤسسات الدولة، في التركيز على أولويات البرنامج، حيث قطعنا شوطاً كبيراً في تنفيذها.

هل أثّرت الانقسامات الداخلية على أداء الحكومة العراقية؟

أي مراقب يتابع المشهد السياسي العراقي، يجد أن حالة الاختلاف والرؤى في بعض المواقف موجودة، لكن الموقف الوطني كان موحداً تجاه وحدة العراق، ومواجهة الإرهاب، واستحقاقات المرحلة، بما يصب في خدمة أبناء الشعب العراقي. هذه ثوابت مهمة علينا أن نحافظ عليها، وبالفعل حافظت عليها القوى السياسية حتى في ظل اختلافاتها،

وكنا عاملاً مساعداً كحكومة أن نوظف كل الجهود باتجاه تنفيذ البرنامج الحكومي الذي ينعكس على آمال وتطلعات المواطنين.

دائماً ما يتعرض العراق لضغوط سواء دولية أو حتى إقليمية.. كيف تتعامل الحكومة مع هذه الضغوط؟

بصراحة أنا دائماً ما أسمع هذه المفردة (الضغوط). وباعتباري جزءاً من العملية السياسية منذ ٢٠٠٣، مررت بعدة مناصب، فقد كنت وزيراً في حكومتين وتقلدت ٧ حقائب، ونائباً في البرلمان، والآن رئيس وزراء. أستطيع أن أقول وبكل ثقة: لم أتعرض إلى أي ضغط، ولم ألاحظ أي ضغط خارجي أو داخلي عليّ كمسؤول، ولا حتى كرئيس حكومة، ولا في أي ظروف صعبة.

وحتى في ظل تداعيات ٧ أكتوبر وما حصل في المنطقة، لم أتعرض لضغوط أو إملاءات لتنفيذ رغبات خارجية. نحن بوصلتنا خدمة العراق والعراقيين، واحترامنا للآخرين يرتبط بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المصالح المشتركة. هذه هي المبادئ التي تحكم العلاقة مع كل الدول الشقيقة والصديقة.

هنالك حملة على الفساد ومطالبات أيضاً شعبية بالإصلاح. أين وصلتم في هذا الملف؟

أي مراقب لإجراءات الحكومة العراقية في مكافحة الفساد، يجد منهجاً جديداً، بدأ بإصلاح المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، التي كان يشوبها بعض الخلل، مروراً باعتماد منهج لاسترداد الأموال والمطلوبين خارج العراق، وقد وضعناه معياراً في علاقاتنا الخارجية، فضلاً عن اعتماد أساليب جديدة في الشفافية وسهولة الإجراءات ومراقبة صرف الأموال. هذه تمثل أساليب وقائية قبل أن نذهب إلى الإجراءات العقابية الرادعة. وهذا المنهج في مكافحة الفساد حقق نتائج عملية في الحد من هذه الظاهرة، والعمل مستمر مع كافة المؤسسات الرقابية والمعنية، خصوصاً الجهة القضائية.

الاكتفاء من الغاز بحلول ٢٠٢٨

أين وصلتم في ملف الكهرباء والخدمات؟

بالنسبة للكهرباء، إذا قارنا مستوى الإنتاج مع ما كان عليه قبل سنوات، سنلاحظ وجود زيادة مستمرة، وهذا يعني أن هناك محطات إنتاج جديدة وطاقات إنتاجية تضاف إلى مجمل ما تنتجه الحكومة، لكن في المقابل، هناك ارتفاع بالطلب أكثر من الإنتاج الذي يضاف بشكل غير مسبوق بصراحة، وهذه أيضاً تحتاج إجراءات للحد منها.

هذه الحكومة وضعت في سلم أولوياتها كل ما يتعلق بالخدمات والكهرباء على نحو خاص، وتحسين باقي القطاعات التي تواجه خللاً وهدراً في الطاقة، مثل قطاع النقل والتوزيع، وأيضاً ترشيد الاستهلاك والذهاب إلى أنظمة حديثة في إدارة الطاقة المنتجة. الخلل الأساسي الذي يؤثر أيضاً على قدرتنا في تأمين الطاقة الكهربائية، هو أننا نستورد الغاز للأسف. هذا الاستيراد يجعلنا أمام كثير من التحديات الأخرى، حيث مثلاً الغاز الإيراني يخضع جزء منه للعقوبات الامريكية، وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على تحويل المستحقات. أيضاً مسألة العرض والطلب تبقى للدولة المصدرة وفق احتياجها أو مشاكلها.

في المحصلة، نحن اليوم لدينا طاقات إنتاجية متوقفة لأن الوقود ليس موجوداً، وبالتأكيد عملنا على تجاوز هذه المشكلة من خلال المشاريع التي أقرت، سواء كانت عبر إبرام عقد مع شركة «توتال»، أو مع شركة الهلال، في الجولة

الخامسة، الملحق، والجهد الوطني، ومن المأمول أن نتوقف عام ٢٠٢٨ عن استيراد الغاز، ونؤمّن كل احتياجات محطات الكهرباء من الوقود.

معالجة النقاط الخلافية مع كردستان

لنتحدث عن العلاقة مع أربيل. الخلافات غالباً ما تطفو على السطح. كيف تصف العلاقة الآن مع الإقليم؟

بالتأكيد على ضوء الاتفاق السياسي الذي شُكّلت بموجبه هذه الحكومة، وضعنا هذه النقاط الخلافية التي كانت تؤثر على مستوى العلاقة بين الإقليم وبغداد. وبروح الشراكة والتعاون، قطعنا شوطاً كبيراً في معالجة هذه النقاط الخلافية. ما يحصل من تعثر في قضية معروفة ومهمة بالنسبة للمواطن، وهي رواتب الموظفين، هذه إشكالات فنية وليست موقفاً سياسياً من بغداد أبداً.

الإشكالات الفنية على ضوء ارتباط موظفي الإقليم بالموازنة الاتحادية، وأن يكون الصرف من وزارة المالية الاتحادية على ضوء قرار المحكمة الاتحادية الأخير، الذي رسم آلية تتعلق بالتوطين وتسليم الإيرادات غير النفطية، ولذلك يُفترض على حكومة الإقليم ووزارة المالية الاتحادية أن تكمل الإجراءات التي شهدت تعثراً ومشاكل فنية، وقد تم تجاوزها مؤخراً وسلّمت رواتب الموظفين في يناير ٢٠٢٥، وأيضاً سوف نستمر إن شاء الله في بقية الأشهر بانسيابية على أمل أن يتم إكمال الملاحظات الفنية التي شخّصتها وزارة المالية الاتحادية، والمطلوب من الإخوة في الإقليم مراعاتها.

باقي القضايا تتعلق بالتشريعات، وخصوصاً قانون النفط والغاز. كنا كحكومة حريصين على البدء بهذا النقاش، لأنه ينهي الكثير من المشاكل. مؤخراً أيضاً تم التوافق على تعديل قانون الموازنة لاستئناف تصدير النفط عبر ميناء جيهان، وبالفعل صادق مجلس النواب على النص الحكومي، ومن المؤمل أن نستأنف قريباً إن شاء الله تصدير النفط.

توازن العلاقة مع واشنطن وطهران

بالانتقال إلى الشأن الإقليمي، كيف تقيمون العلاقة مع إيران بعد التطورات الأخيرة، ولا سيما في سوريا؟

إيران دولة جارة تربطنا بها علاقات سياسية، ثقافية، ودينية، واجتماعية، وقد ساندت العملية السياسية في مختلف المراحل، وتبقى دولة مؤثرة في المشهد الإقليمي، وتعاونها وتفاهمها مع العراق ودول المنطقة بالتأكيد يحافظ على مستوى الأمن والاستقرار.

وما حصل من تداعيات في المنطقة يستدعي إيجاد حوار وتفاهم يجمع كل الدول، والعراق يلعب هذا الدور بحكم علاقاته المتميزة مع أشقائه ومع الدول الجارة، سواء كانت إيران أو تركيا.

تربط العراق علاقات مع الولايات المتحدة وإيران، ولديه مصالح وعلاقات مع المحيط العربي. كيف يمكن أن يبتعد العراق عن صراع المحاور؟

هذا كان هدفنا. أن نبتعد عن سياسة المحاور، وأن نكون نقطة التقاء للجميع، وهذه ميزة تُحسب للعراق، أنه يتميز بعلاقة طيبة مع إيران وعلاقة طيبة مع الولايات المتحدة، التي نرتبط معها باتفاقية شراكة، بحكم العلاقة من عام ٢٠٠٣.

وإضافة إلى وصفي للعلاقة مع إيران قبل قليل، فهذا المبدأ وهذا الوصف لشكل العلاقة مع هذه الدول، هو قائم على المصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، واعتماد الحوار والتفاهم كوسيلة لتقريب وجهات النظر بين إيران

ودول المنطقة. وأيضاً نحاول بين إيران والولايات المتحدة. دائماً نتحدث بصراحة معهم، خصوصاً في هذه الفترة حول أهمية استئناف الحوار، وخصوصاً في الاتفاق النووي. هذا من شأنه أن يحافظ على منطقة مستقرة. الموقف المتوازن الذي اتبعته الحكومة خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة، أصبح سمة واضحة تميز الأداء الرسمي للعراق تجاه مختلف القضايا، وهو محل تقدير واحترام من قبل الجميع.

التواصل مع الإدارة السورية الجديدة

كيف تنظرون إلى مستقبل العلاقات العراقية السورية في ظل الأوضاع السياسية التي شهدناها مؤخراً؟

الكل يعرف طبيعة العلاقة بين العراق وسوريا كدولة شقيقة وأيضاً كجارة وكمشتركات. نحن عندنا قبائل عربية عراقية تنقسم إلى قسمين، في سوريا وفي العراق، فضلاً عن أن التنوع الموجود في سوريا هو شبيه لما هو موجود في العراق، من مكونات وأطياف. لذلك كان الموقف الرسمي للدولة العراقية تجاه المتغيرات الأخيرة هو الوقوف مع إرادة الشعب السوري، ومع قيام عملية سياسية شاملة لا تستثني أحداً من مكوناتها، وأيضاً ركزنا على مبادئ مهمة تُمثل مصدر قلق لنا، وأوضحناها من خلال التواصل مع الإدارة الجديدة.

ما أبرز المسائل التي تُثير قلق العراق بالنسبة لسوريا؟

أبرزها التخلي عن العنف والتطرف والإرهاب. نريد أن نرى موقفاً صريحاً في اتجاه محاربة «داعش». موقف واضح تجاه التوغل الإسرائيلي في الأراضي السورية. الموقف من وحدة وسلامة الأراضي السورية، إذ لا نريد لسوريا أن تكون محطة لصراع الإرادات الأجنبية والدخول والتواجد، لأن هذا يؤثر علينا. كنا حريصين أن تستفيد سوريا ممّا واجهنا من أخطاء ومشاكل طيلة العقدين الماضيين منذ ٢٠٠٣، خصوصاً في ظل تشابه التغيير والأنظمة السابقة. هذا هو موقفنا، ونحرص بشكل كبير على استقرار سوريا وازدهارها بعد طول معاناة.

كيف ترون دور الدول المؤثرة في الشأن السوري مثل تركيا وإيران وروسيا؟

هو ذات المبدأ. أن يترك الأمر للسوريين بدون تدخل من أي طرف آخر. الدول العربية والعراق كان لهم دور رائد في هذا الأمر، في أن تكون حاضنة لعملية التغيير التي حصلت.

كان لدينا تنسيق متواصل مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، والأردن، ومصر، وقطر، أن نرعى كحاضنة عربية عملية سياسية تجمع كل السوريين. ونتحدث مع أصدقائنا وحلفائنا الذين كانوا يشاركوننا نفس التوجه في أن يجدوا الأمن والاستقرار بعيداً عن التدخلات الخارجية. ولغاية أمس، كنا نتحدث مع مبعوث الرئيس الروسي في هذا الإطار. تواصلنا مستمر أيضاً مع الإخوة في إيران وكذلك مع تركيا.

هل هناك تنسيق بين بغداد ودمشق فيما يتعلق بإعادة اللاجئين من العراق إلى سوريا؟

نعم هناك تنسيق على مستوى اللاجئين، وكذلك على مستوى تأمين الحدود، وأيضاً على مستوى احتياجات سوريا. العراق أبدى استعداده لدعم سوريا في عدة مجالات. نحن حريصون على إعادة الوضع الطبيعي وتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب السوري.

تنسيق عراقي سعودي في الأمن والطاقة

كيف تقيمون علاقة العراق بالدول العربية والخليجية، وتحديداً السعودية على مستوى التنسيق وفي ضوء أزمات المنطقة؟

بالتأكيد تربطنا علاقة متميزة مع أشقائنا في الدول العربية، وبالأخص المملكة العربية السعودية، حيث هناك تنسيق وتواصل مستمر في مختلف القضايا، منها ما يتعلق بالأمن الإقليمي وكذلك ما يتعلق بسوق الطاقة، وأيضاً الاستثمارات العراقية-السعودية المشتركة، والفرص التي تبحث من قبل الهيئات والمؤسسات المعنية. علاقتنا مع المملكة السعودية هي في أفضل حالاتها، فيها أجواء الأخوة والحرص على كل المصالح المشتركة بين الدولتين الشقيقتين وللمنطقة.

المملكة العربية السعودية أعلنت أنه لا علاقات مع إسرائيل دون إقامة دولة فلسطينية، وجدّدت رفضها لأي محاولات تهجير من قطاع غزة. ماذا عن موقف العراق في هذا الأمر؟

موقف العراق ثابت تجاه القضية الفلسطينية، وهو أن الفلسطينيين أصحاب الأرض والقضية، وهم من يقررون مصيرهم في إقامة دولتهم الفلسطينية وعاصمتها القدس، وفي نفس الوقت نرفض أي دعوات أو خطط لتهجير الفلسطينيين من غزة. هذا خلاف للأعراف والقوانين، وخلاف رغبة الفلسطينيين أنفسهم، فالكل شاهد الشعب الفلسطيني وهو يتوجه في غزة نحو شمال القطاع رغم الآثار المدمرة. هذه حقيقة واضحة يجب أن يعيها الجميع، لا يمكن اقتلاع هذا الشعب من أرضه التي دافع عنها وتواجد فيها طيلة عقود من الزمن.

تستعد بغداد لاستضافة القمة العربية المقبلة. ماذا سيكون عنوان هذه القمة؟

عقد القمة العربية في بغداد حدث مهم، ويكتسب أهميته لأنه يأتي في ظرف عصيب تمر به المنطقة، ويُمثل استحقاقات مهمة أيضاً، حيث المطلوب من الجامعة العربية والدول العربية أن تبين موقفها من مختلف القضايا كما يحصل في غزة ولبنان وسوريا، إضافة إلى باقي الدول العربية.

نحن نعد العدة لكي يكون هناك مضمون حقيقي في هذه القمة وتخرج بقرارات فاعلة تعالج كل القضايا التي تحصل وما يترتب عليها من استحقاقات، ولعل في مقدمتها الحفاظ على موقف موحد تجاه القضية الفلسطينية، وإعمار غزة ولبنان، وكذلك دعم العملية السياسية في سوريا.

هل يسعى العراق للعب دور الوسيط في أي من هذه الأزمات؟

هذا هو الدور الطبيعي للعراق دائماً عبر التاريخ. هو دور ريادي ونقطة ارتكاز في المنطقة بحكم ثقله السياسي وموقعه الجغرافي وموارده وتاريخه وحرصه على مختلف القضايا العربية والقضايا التي تخص أمن واستقرار المنطقة، لذلك استثمرنا هذه المبادئ وعناصر القوة في بناء حوار وتفاهم بين كل الفرقاء، واستطعنا إلى حد كبير أن ننجح في ذلك. كنا أحد الأسباب المهمة التي ساهمت في التهدئة وعدم توسعة الصراع بعد ٧ أكتوبر. كذلك يعلم الجميع أننا أساس في التقريب بين الأشقاء في المملكة العربية السعودية والجارة إيران، وهكذا مع باقي دول المنطقة.

مستقبل الوجود الامريكي في العراق

هل العراق متأثر سلباً أو إيجاباً بسلسلة قرارات الإدارة الامريكية الجديدة؟

طبيعة العلاقة بين العراق والولايات المتحدة أنها مبنية على مصالح مشتركة، ولدينا اتفاقية وحيدة مغطاة بقانون اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، وشاملة في كل المجالات.

نحن شركاء في محاربة الإرهاب. وحتى بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي، لدينا مسار للعلاقة الأمنية الثنائية، وفرص مشتركة، وهناك شركات امريكية مهمة تعمل في مجال الطاقة، ولدينا فرص أيضاً قيد البحث مع هذه الشركات لاستثمار النفط والغاز. هناك رغبة جادة من الحكومة العراقية، ووجدنا لها صدى إيجابي أيضاً لدى الجانب الامريكي في التفاهم على مختلف هذه المبادئ.

هناك عقوبات امريكية على الصين. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر على العراق؟

المسار الذي اتبعته الحكومة العراقية في بناء علاقاتها الاقتصادية والتجارية هو التنوع مع مختلف الدول، حتى لا نرهن السوق العراقية لدولة محددة. بالنتيجة قد يؤثر حصول عقوبات أو أزمات دولية، لذلك نحاول قدر الإمكان عدم التأثر ونتفادى حصول خلل في نوعية العلاقات الاقتصادية وتأثيرها على السوق العراقية من خلال هذا التنوع والتواصل مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في استثمار ما لدينا من فرص لتغطية احتياجاتنا.

هل تواصلتم مع الإدارة الامريكية ومع الرئيس ترمب بعد توليه السلطة؟

كان هناك اتصال إيجابي، قمنا بتهنئة الرئيس ترمب، وأيضاً هناك تواصل مع بعض أطراف الإدارة.

ماذا عن مستقبل الوجود الامريكي في العراق، هل هناك مشاورات مع واشنطن في هذا الشأن؟

نعم، هذا كان ضمن ما تبنّاه البرنامج الحكومي الذي صوت عليه مجلس النواب، وبالفعل بدأنا في أغسطس ٢٠٢٣ بمحادثات مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، ووصلنا إلى اتفاق بأن يكون هناك جدول زمني لإنهاء مهمة التحالف الدولي على فترة سنتين تنتهي عام ٢٠٢٦، ومن ثم ننتقل إلى علاقات أمنية ثنائية، وفعلاً بدأنا بحوار ثنائي مع الولايات المتحدة وبقية دول التحالف الدولي كالمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا.

تأثير العقوبات على إيران

تفرض واشنطن عقوبات اقتصادية على إيران، إلى أي مدى لها تأثير على العراق؟

في الحقيقة، التأثير سيكون في مسألة الغاز الإيراني الذي نستخدمه لتشغيل محطات الكهرباء. كانت الإدارة (الامريكية) السابقة تعطينا استثناءً من هذه العقوبات. حكومتنا لم تكتفِ بطلب الاستثناء، إنما بادرنا أيضاً إلى استثمار الغاز المصاحب.

كما ذكرت الآن العراق لديه رؤية واضحة. في سنة ٢٠٢٨ سينتهي استيراد الغاز، وسيكون هناك استقلال للطاقة بشكل واضح. بالمحصلة نحتاج إلى استمرار هذا الاستثناء طيلة هذه الفترة. في الوقت نفسه بدأنا عملية ربط للطاقة مع دول الجوار حتى نغطي احتياجاتنا، وهذا جزء من مفهوم التكامل الذي نسعى إليه مع الأشقاء.

تم تنفيذ الربط مع الأردن وحالياً يُجهّز غرب العراق بالطاقة، ومن المأمول خلال هذا العام أن يتم إكمال الربط مع الكويت والمجموعة الخليجية، وأيضاً بدأنا بالتعاقد على الربط بين العراق والسعودية، إضافة إلى أن هناك ربط تم تنفيذه وبدأنا باستلام الطاقة من تركيا وبالنتيجة من الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن الحكومة أوجدت حلولاً، وننتظر بالتأكيد من الأصدقاء في الولايات المتحدة تفهم خطط الحكومة حتى يسمحوا لنا بالاستمرار في الاستعانة بالغاز الإيراني لحين إكمال مشاريعنا، والتي سوف يتم الاستغناء فيها عن أي غاز مستورد.

«مشروع طريق التنمية»

يسعى العراق منذ سنوات لتعزيز مكانته الجيوسياسية باعتباره ممراً للتجارة العالمية. من بين هذه المشاريع ما قمتم به بشأن نقل مشروع طريق التنمية، ماذا عنه؟

هو مشروع الحلم، مشروع الشعب، ويخلق بصراحة عراقاً جديداً. لأنه يُحول العراق من دولة حبيسة إلى دولة منفتحة على كل دول المنطقة والعالم، وهذا المشروع هو موجود في أدبيات الدولة العراقية منذ الثمانينيات، ويرتبط بميناء «الفاو» الكبير، إطلالة العراق على الخليج.

وقد قطع ميناء «الفاو» شوطاً كبيراً في التنفيذ، خصوصاً في زمن هذه الحكومة، حيث افتتحنا قبل فترة المرحلة الأولى من أرصفة الميناء، والعمل متواصل في باقي مراحل المشروع. وفي الوقت نفسه أطلقنا مشروع طريق التنمية وجعلناه لكل دول المنطقة والأصدقاء، وهذه حالة تحصل لأول مرة، خصوصاً أن المشروع داخل العراق، ويربط بين ميناء «الفاو» والحدود العراقية التركية ذهاباً إلى أوروبا، ومنهجية الحكومة في خلق شراكات اقتصادية مع الأشقاء ودول المنطقة تساهم في استقرار العراق، وتخلق مصالح متبادلة بين شعوبها.

كما بادرت الإمارات وقطر وتركيا إلى الاتفاق معنا، والباب مفتوح لباقي الأشقاء والأصدقاء. قطعنا شوطاً كبيراً في إكمال تصاميم سكك الحديد والطريق البري، وحالياً نناقش النموذج الاقتصادي مع دول الرباعية.

قفزة استثمارية بـ٦٢ مليار دولار

هناك شركات وعقود دولية ضخمة قمتم بتوقيعها على مدى أعوام. هل نستطيع القول إن بيئة الاستثمار الآن أصبحت جاهزة؟

بكل ثقة نعم، في ظل ما لدينا من فرص، من موارد طبيعية وبشرية لم تستثمر بسبب الحروب والحصار ومواجهة الإرهاب، وأيضاً بحكم ما أجريناه من إصلاحات على مستوى النظام المالي والمصرفي، على مستوى النظام الضريبي والجمركي، وتسهيل دخول الشركات. اليوم فعلاً لدينا بيئة جاذبة لهذه الاستثمارات، فضلاً عن أن العراق بسبب هذه الظروف تأخر كثيراً بتنفيذ أي استثمار في مختلف القطاعات، ويمكن أن نشاهد أن دول المنطقة قطعت شوطاً في خلق هذه الاستثمارات، لكن العراق الآن بدأ للتو.

إصلاح الاقتصاد كان أحد الأولويات، لذلك انطلقنا بقوة بهذا الاتجاه وبفكر جديد، بإعطاء ضمانات سيادية للقطاع الخاص، هذا الشيء يحصل لأول مرة، أن تقدم الدولة ضمانة سيادية لقطاع خاص عراقي يجلب مصانع ينشئ فيها مشاريع في داخل العراق. ننفتح في صندوق العراق للتنمية مع الصناديق الموجودة، وخصوصاً مع الصندوق السعودي للاستثمار في خلق فرص استثمارية، وتمكين القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي من الدخول للسوق.

هذا كله واضح أمامنا من خلال المؤشرات التي تثبت أننا تجاوزنا حجم الاستثمارات العربية والأجنبية بحدود ٦٢

مليار دولار خلال عامين. وفي ظل وجود فرص أخرى أيضاً يمكن أن يرتفع هذا الرقم ليتجاوز ١٠٠ مليار دولار. هذه قفزة مهمة تؤكد على أن العراق فعلاً يمتلك اليوم بيئة جاذبة لكل الاستثمارات.

ماذا عن تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط؟

هذا جزء أساسي من العمل والتوجه. لا يمكن للعراق الاعتماد فقط على إيرادات النفط كمصدر وحيد لتغطية نفقاته، لذلك ذهبنا إلى تنمية القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة، والزراعة، والتجارة. نتحدث هنا عن طريق التنمية، نتحدث ليس فقط عن ممر تجاري لنقل البضائع، وإنما عن ممر سنُنشئ على طول مساره مدناً صناعية.

وعندما نتحدث عن الزراعة، اليوم وصلنا إلى اكتفاء ذاتي في تأمين احتياجات العراق من محصول القمح. عندما نتحدث عن الصناعة، في بعض الصناعات مثل الإسمنت والحديد والأسمدة، وصلنا إلى مرحلة تغطية احتياجات السوق المحلية. إذاً هناك توجه حقيقي. حتى مسألة إعلان بغداد عاصمة للسياحة العربية، يأتي ضمن سياق تنويع الاقتصاد. والعراق عندما نتحدث عن السياحة، يمتلك الآثار والحضارة والتاريخ والمراقد الدينية إضافة إلى البيئة الطبيعية، سواء في إقليم كردستان أو في الأهوار، هذه كلها نقاط جذب لنشوء سياحة تكون رافداً للاقتصاد الوطني.

كيف تقيمون العلاقة مع «أوبك بلس»؟ وكيف تقارب أيضاً بغداد بين مصالحها ومتطلبات السوق؟

العراق مثلما يعرف الجميع دولة وعضو أساسي في هذه المنظمة التي تمتلك نحو ٤٠٪ من إنتاج العالم من الطاقة، وحريص كل الحرص على التواصل والتنسيق والعمل المشترك مع الأعضاء في ضمان معادلة كنا حريصين عليها في التوازن بين حقوق المستهلكين والمنتجين. وطيلة الفترة الماضية، واجهنا كل المحطات بروح الفريق الواحد والحفاظ على هذا المبدأ، وفي آخر الاجتماعات كان العراق حاضراً وأيد كل السياسات والقرارات التي اتخذت.

«من الفتنة إلى الوحدة الوطنية»

قرأت أكثر من مرة في الصحافة وسمعت من زوار العراق بأنه يتغير. ماذا يعني ذلك؟

يتغير لأن العراق والعراقيين، فضلاً عن أنهم مقاتلون أشداء انتصروا على الإرهاب، لكن أيضاً هم بناة حقيقيون ساهموا في بناء بلدهم وسوف يساهمون أكثر فأكثر. انتقلنا من الحروب والصراعات وذهبنا إلى البناء والإعمار والتنمية. انتقلنا من فتنة طائفية قومية كانت تفتك بنسيج المجتمع بأجندة خارجية، خلافاً للطبيعة الحقيقية للمجتمع العراقي الذي عاش طيلة عقود بأجواء الأخوة والتسامح. انتقلنا إلى الوحدة الوطنية التي اليوم يعبر عنها أبناء شعبنا بكل مكوناتهم وأطيافهم.

اليوم العراق بلد متسامح محب للحياة، كل مدنه تنبض بهذه المظاهر، مظاهر التفاؤل والتنمية والتعايش السلمي. هذا هو مفهوم التغيير. قوتنا في شعبنا. في التماسك، في اعتزازه بهذا البلد الذي أراده الله سبحانه وتعالى أن يكون بهذا التنوع ليكون عامل قوة وليس عامل ضعف.

أخيراً، بماذا تعدون الشعب العراقي؟

سوف نكون أوفياء لما تعهدنا به منذ أول يوم دخلنا فيه مجلس النواب الموقر للإعلان عن تشكيلتنا الحكومية والإعلان عن البرنامج الحكومي. سنضع في أولوياتنا خدمة الشعب العراقي، وتغليب المصالح العليا للعراق فوق أي اعتبار

أحمد حسن:

إشكالية العلاقة بين الدين والديمقراطية في ظل النظام العراقي المتقلب

لطالماكان الجدل حول العلاقة بين الدين والديمقراطية أحد أبرز المواضيع التي أثارت الأسئلة في الفكر الإسلامي، إلا أن نقل هذا النقاش من سياق إيران إلى العراق يفتح أفقًا جديدًا من التحديات الفكرية والسياسية.

بين ثنايا هذا النقاش، تظهر بوضوح صورة متشابكة بين الدين الإسلامي والسياسة، حيث لا يعد هذا الموضوع مجرد إشكالية سياسية بحتة، بل هو أيضًا معركة من أجل تحديد هوية المجتمع والسلطة.

التوفيق بين الحرية والدين ليس مجرد إمكانية نظرية

في مقاله المثير للجدل في صحيفة «اعتماد» الإيرانية (٢٠ يناير ٢٠٢٥)، يفتح عباس عبدي، الكاتب الإصلاحي البارز، حوارًا نقديًا مع التصورات المتصلبة التي تبناها بعض رجال الدين، مثل الشيخ مصباح يزدي، الذي يرى في الديمقراطية خصمًا للإسلام. في مواجهة هذه الرؤية، يقدم عبدي تصوره الفلسفي الذي يسعى للتوفيق بين العقل الإنساني والروحانية الدينية، قائلاً إن الحكم الإلهي لا يلغي دور البشر في صياغة قوانينهم الخاصة.

في نظر عبدي، الديمقراطية ليست مجرد بديل لسلطة الدين، بل هي الأداة التي تساهم في تنظيم المجتمع ودرء الصراعات، بما يتوافق مع جوهر الدين الاسلامي الذي لا يعترف بالإكراه.

ويُبرز بذلك التعددية الفقهية بين المسلمين، مشيرًا إلى أن الاجتهادات الفقهية ليست ثابتة بل متغيرة، مما يفتح الباب أمام التنوع الديني والفكري.

وعندما ننتقل إلى العراق، نجد أن هذه المناقشة تأخذ منحى أكثر تعقيدًا. هنا، حيث تختلط جذور الطائفية والتاريخ الديني العميق مع الحاجة الماسة لتأسيس ديمقراطية حديثة. دستور العراق لعام ٢٠٠٥، الذي ينص على أن «الإسلام دين الدولة والشريعة مصدر رئيسي للتشريع»، يضع البلاد في مواجهة بين إرث ديني طويل الأمد ومتطلبات الديمقراطية التي تدعو للحرية والمساواة. لكن، ورغم هذا التوازن النصي، فإن الواقع السياسي في العراق يظهر أن الطائفية قد تحولت إلى أداة لاحتكار السلطة، مما يعقد من تحقيق الوحدة الوطنية.

منذ عام ٢٠٠٣، بدأ العراق يواجه تصاعدًا حادًا في التوترات الطائفية والسياسية التي أدت إلى تشويش مفهوم الدولة الحديثة.

القوانين التي تعتمد على التفسير الديني، مثل قانون «الأحوال الشخصية» أو التشريعات التي تمنع بيع الكحول، تكشف عن التوتر المستمر بين الدولة المدنية ومتطلبات الشريعة.

هذه الظواهر تطرح تساؤلات منطقية حول الحدود بين حرية الفرد وحكم الدين، وحول مدى قدرة المجتمع على التعايش مع قوانين دينية قد تفرض قيودًا على الحريات الشخصية.

وإذا كانت الديمقراطية تتيح للأفراد الحرية في اختيار من يمثّلهم، فإنها تواجه في العراق معركة فكرية حول تفسير الدين وطريقة فرضه في المجال العام.

عبدي، في مقاله، يثير نقطة محورية: هل يمكن فرض الدين بالقوة على الناس، أم أن الديمقراطية، التي تحترم حرية الاختيار، هي السبيل الأرقى للتعايش بين المعتقدات؟

يرى عبدي أن الدين في جوهره يرفض الإكراه، وأن

> الدين الحقيقي ليس قوة تفرض ذاتها بالقسر والإكراه، بل نبع يلهم القيم

فرض الشريعة بمعزل عن إرادة الشعب يناقض جوهر الحرية التي يدعو إليها الإسلام.

في ظل هذه الإشكالات المعقدة، يُطرح الحل في تعزيز الهوية الوطنية العراقية فوق الاعتبارات الطائفية. الهوية الوطنية، التي تتجاوز الانتماءات الدينية والمذهبية، هي السبيل الوحيد لبناء دولة ديمقراطية حقًا، قادرة على تجاوز التحديات المذهبية والتوفيق بين الدين والدولة.

هذا يتطلب إصلاحًا عميقًا في الخطاب الديني، بحيث يُركّز على قيم التسامح والتعايش، ويُعزز من مفهوم الدولة المدنية التي تحترم التنوع الديني والثقافي.

النموذج الذي نجحت فيه دول كثيرة في تحقيق ديمقراطيات مستقرة يعتمد على تنظيم العلاقة بين الدين والدولة، لا من أجل إقصاء الدين، بل لضمان عدم استغلاله كأداة سياسية.

هذا التنظيم يكفل حرية العبادة ويضمن في الوقت نفسه أن يبقى النظام السياسي في إطار احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد.

عبدي، في طروحاته، يعيد التأكيد على أن الديمقراطية ليست ضد الـديـن، بل هي وسيلة لتنظيم الحياة الاجتماعية وتحقيق العدالة بين الناس. وان القبول برأي الأغلبية لا يعني التخلي عن القيم الدينية، بل هو محاولة لإدارة الاختلافات البشرية بواقعية، حيث يدرك الجميع أن رفض قواعد التفاهم الجماعي يجعل الحياة مستحيلة.

وهنا تظهر أهمية العقل الذي منحه الله للبشر كأداة لفهم العالم وتنظيمه. عبر العصور، نجح العقل البشري في تطوير نظم حكم متوازنة تحقق قدرًا كبيرًا من العدالة والاستقرار.

وإذا كان هناك نقص في بعض الجوانب، فإن التجربة الإنسانية في تطور دائم، كما يظهر بوضوح في نجاح الدول التي اعتمدت على العقل النقدي والمؤسسات الديمقراطية، مقارنة بالدول التي وقعت في أسر الأيديولوجيات المطلقة.

وان الاستشهاد بآية «إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ»، كما نبه لها عبدي في مقالته فقد كان شعارًا رفعه الخوارج في مواجهة الإمام علي، ظانين أنهم بذلك يحتكرون الحق الإلهي. لكن الإمام علي رد عليهم برد بليغ قائلاً: «كلمة حق يراد بها باطل». هذا الموقف التاريخي يعكس إشكالية تأويل النصوص الدينية وتحويلها إلى شعارات سياسية تُستخدم لتبرير مواقف أيديولوجية.

ومن خلال هذا التصور، يمكن للعراق أن يتقدم نحو تأسيس نموذج سياسي جديد يتماشى مع مبادئ الحرية والدين في ذات الوقت.

إن المسار الذي يطرحه، رغم صعوبته وتعقيداته، يمثل الخيار الوحيد الممكن لبناء دولة مدنية تُحترم فيها حقوق

> **العراق قادر على أن يكون نموذجا جديدا لعلاقة متوازنة بين الدين والدولة**

الجميع وتُعزز من قيم التعايش والتسامح بين مكونات المجتمع العراقي.

ومن خلال هذا التصور، يمكن للعراق أن يتقدم نحو تأسيس نموذج سياسي جديد يمزج بين القيم الإنسانية الكونية والمبادئ الروحية التي لطالما كانت جزءًا من وجدان المجتمع العراقي.

إن التوفيق بين الحرية والدين ليس مجرد إمكانية نظرية، بل ضرورة عملية تستجيب لطبيعة التعدد الثقافي والديني الذي يميز العراق.

فالحرية، بما تحمله من دعوة إلى الكرامة الإنسانية والتنوع الفكري، ليست نقيضًا للدين، بل هي شرط لاستعادة جوهره الأخلاقي والروحي بعيدًا عن التوظيف السياسي الذي شوه صورته في عيون الكثيرين.

في هذا المسار، لا يعني السعي إلى الدولة المدنية إقصاء الدين من الفضاء العام، بل إعادة وضعه في سياقه الطبيعي كمصدر للقيم الأخلاقية والمعنوية، لا كأداة للهيمنة أو الإقصاء.

فالدين الحقيقي ليس قوة تفرض ذاتها بالقسر والإكراه، بل نبع يلهم القيم التي تعزز من قوة المجتمع وتماسكه. ومن جهة أخرى، تمثل الحرية التجسيد الأسمى لقدرة الإنسان على تقرير مصيره والارتقاء بذاته، وهي لا تتحقق إلا من خلال نظام سياسي عادل يضمن الحقوق للجميع ويمنع انزلاق الدولة إلى أيديولوجيات الإقصاء والطغيان.

إن هذا التصور، رغم تعقيداته، يحمل في طياته رؤية فلسفية عميقة لبناء مجتمع متماسك تتآلف فيه المكونات المختلفة تحت مظلة وطنية جامعة. هو تصور يطالب الأفراد والجماعات بالتخلي عن عقلية الصراع التي مزقت أوصال البلاد لعقود طويلة، لصالح ثقافة الحوار التي تضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

وفي ظل هذه الرؤية، يصبح الدين والحرية شريكين في بناء نظام جديد يضمن العدالة، ويجعل من الإنسان محورًا لكل السياسات والتوجهات، ويعيد للعراق مكانته كمهد للحضارات الإنسانية.

قد يبدو هذا المسار شاقًا ومليئًا بالعقبات، لكنه الخيار الوحيد الذي يمنح العراق فرصة للخروج من متاهة الطائفية والانقسامات، نحو مستقبل تُحترم فيه حقوق الجميع، ويُصان فيه التعدد بوصفه ثروة لا تهديدًا.

إن العراق، بكل ثقله التاريخي وقوة روحه، قادر على أن يكون نموذجًا جديدًا لعلاقة متوازنة بين الدين والدولة، تنبثق منها دولة مدنية تُعزز قيم التعايش والتسامح، وتُعيد بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الفرد والمجتمع، وبين العراق والعالم.

*المدى

عبدالمنعم الأعسم:

8 شباط 1963.. «داعش» كان هناك

من زاوية تحليلية تطبيقية يمكن اعتبار انقلاب شباط العام ١٩٦٣، بشعاراته وهوس القتل الذي رافقه، بمثابة انتصار مبكر لطلائع مشروع الارهاب في البيئة السياسية العراقية، إذ توّج مسيرته بالطور الداعشي عام ٢٠١٤، فلا غرابة هنا ان يتحالف ورثة انقلاب شباط الصداميون مع قطعان «داعش» الارهابية، فان النزعة الدموية للفصيلين والمصاهرة الايديولوجية بينهما بائنة كفاية في اكثر من واقعة وممارسة ووثيقة واعلان.

لكن مناسبة سقوط ثورة ١٤ تموز تحت بساطيل انقلابيي شباط ينبغي ان توضع، وحدها، تحت بصيرة التحليل والمراجعة، فلا ينبغي هنا ان نتردد امام السؤال: ما الذي اضاع الجمهورية الاولى، ومن الذي قدمها لقمة سائغة للانقلابيين المهووسين بإباحة القتل وشعارات الثورة والجهاد ؟ فالمراجعة النقدية لما حدث اكثر من ضرورية، الآن وفي المستقبل، اخذا بالاعتبار، مثلا، ان ضياع اول تجربة عالمية لدولة عمالية عام ١٨٧١ باسم «كومونة باريس» بقي موضوعا على طاولة التحليل والمراجعة والنقد اكثر من مئة عام حتى عقدت حلقة بحث في باريس العام ١٩٧١ لاعادة قراءة الحدث من زوايا منهجية نقدية، علما بان كارل ماركس سبق الجميع في تسجيل ملاحظات انتقادية على تلك التجربة، وبخاصة في ما تعلق بممارستها العنف والردع المنفلت.

اقول، ومن باب المعاينة الموضوعية بان الصراع على سلطة الجمهورية بين فرقاء الثورة.. الاستفراد بها والتآمر عليها.. هو الذي اضاع ثورة ١٤ تموز من بين اسباب اخرى، رئيسية وتفصيلية وجزئية. وبالنتيجة، أضاعت البلاد (في ذلك الصراع) فرصة بناء جمهورية دستورية مستقرة تتمتع ملايينها بالرخاء والحياة الآمنة والحرية، وقومياتها وطوائفها وعقائدها بالاحترام والحرية، ويجد بيانها الاول ووعوده مدى للترجمة الى الواقع، حيث كان المستفردون والمتآمرون (وبعض اتباعهم ومريديهم الان هم في قلب المشهد السياسي) يبررون موقفهم، آنذاك، بشعارات المصلحة الوطنية من جهة والمصلحة القومية من جهة اخـــرى، وإذ تمادى فريق منهم في التآمر والتجييش والغدر، فقد وجدت الجمهورية الاولى نفسها في بركة دم ومسلخ بشري، وصراعات مديدة ومدمرة متناسلة لم تتوقف عند حد حتى اليوم..

وصحيحٌ القول، في علم الاجتماع والسياسة، بان الصراع على السلطة، صراع اجتماعي في جوهره، بما يمثل من ارادات وتصورات لمستقبل البلد، وما يستقطبه من شرائح اجتماعية تتوزع بين هذا القطب او ذاك، وعلى هذا الخيار او سواه، لكن المتصارعين على حكم الجمهورية كانوا سيجنبون العراق هذا الضياع وتلك الفظائع لو انهم احتكموا الى الاسلوب الديمقراطي، والى فسح المجال امام الملايين لتتدرب على الديمقراطية واختيار النظام السياسي المناسب عبر الانتخابات.

وصحيح القول، ايضا، بان الشريحة العسكرية التي قادت الجمهورية الاولى، كانت تحت تأثير زخم الحركات الوطنية التحررية العالمية من الاستعمار والتبعية في مطلع وأواسط القرن العشرين، وانها (وربما غالبيتها) لم تكن مشبعة بافكار الديمقراطية واحترام الحريات وتداول السلطة سلميا وحسن ادارة بلد متعدد الاطياف والعقائد، وانها وُضعت منذ الايام الاولى للثورة تحت ضغط التآمر والتدخل الخارجي المتعدد والمعقد الاشكال، لكن المحصلة النهائية لتجربة الثورة، كشفت عن خلل قاتل لدى الطبقة العسكرية الانقلابية يتمثل في نمو نزعة الديكتاتورية الفردية، ثم الفئوية، بمديات واسعة وخطيرة، من جانب، وانحسار الفعالية الشعبية، والتباس وعي النخب لضرورات كبح الاندفاع في الصراع على السلطة ولضمان تحقيق خيار الديمقراطية والحيلولة دون اغتيال الثورة، من جانب آخر..

> **وهكذا، ضاعت الفرصة على مشروع الدولة الوطنية العراقية**

وصحيح القول، اخيرا، بان ثورة ١٤ تموز، حدثت في ظل (بل وفي ذروة) الحرب الباردة بين الشرق والغرب.. بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.. وانها راحت ضحية هذا الصراع واحكامه وامتداداته وتعقيداته في الاقليم العربي، غير ان ضيق صدر وافق المتصارعين على سلطة المستقبل وانانية وخطايا و»جرائم» ابطال الصراع عمق هو الاخر من بصمات الحرب الباردة، بل وجعل العراق ساحة لتصفيات الحساب بين القوى الدولية والاقليمية النافذة.

وهكذا، ومرة اخرى، ضاعت الفرصة على مشروع الدولة الوطنية العراقية لكي يعبر الى ضفاف السلامة باقل الخسائر، وانتصرت في الثامن من شباط ١٩٦٣ طلائع «داعش».

غزوة البعث الداعشي

حسين علي الحمداني:

ما بين شباط ١٩٦٣ ويومنا هذا تاريخ طويل وفاصل من الأحداث التي تتشابه في أشياء كثيرة وفيها من القواسم المشتركة ما يجعلنا ندرك جيدا أن العدو واحد وإن تغيرت الأسماء وتلونت الرايات، وما قادني لهذا هو ذلك التشابه الكبير بين (غزوة ٨ شباط ١٩٦٣) التي نفذتها زمرة البعث الداعشي وبين غزواتها في القرن ٢١ حيث الهدف واحد ويتمثل بالانقضاض على الدولة أو بعبارة أدق عدم السماح ببناء دولة عادلة غايتها الإنسان العراقي.

لهذا نحن لا نتجنى عندما نقول إن داعش الإرهابي هو بقايا البعث، فهؤلاء أثبتوا لنا وللتاريخ أنهم هكذا في تفكيرهم وتصرفهم ودمويتهم والجميع يعرف أن الثامن شباط عام ١٩٦٣، هو بالتأكيد أشد أيام العراق قسوة في التاريخ الحديث والمعاصر لكونه يمثل نهاية الجمهورية العراقية الأولى التي رأت النور فجر ١٤ تموز ١٩٥٨ لتؤسس لنظام سياسي وطني في العراق بعيد عن التبعية للأجنبي وحريص على مصالح وآمال الشعب العراقي الذي وجد في قاسم ورفاقه من يمثلهم ويمثل مصالحهم وينتقل بهم من حالة لأخرى.

وأيضا يمثل الثامن من شباط وضع حد لطموحات وطنية كانت تنظر للمستقبل بأفق كبير، وتدعم الشعب وتحقق نجاحات كبيرة في ميادين مهمة ذات مردود إيجابي كبير ليس للمواطن العراقي فقط بل لاقتصاد البلد الذي بدأ يخرج من دوامة (الإسترليني) ويتحرر من تبعية ذلك ويحاول تأسيس اقتصاد وطني قائم على ركائز قوية تدعمه الزراعة وقانون الإصلاح الزراعي الذي يعد من القوانين المهمة جدا التي اتخذتها ثورة ١٤ تموز وشرعت بها بوقت مبكر مما منحها قوة شعبية لا يستهان بها.

لذا دخل العراق بعد الثامن من شباط في متاهات لم تكن سوى متاهات مظلمة كرست الإنفراد بالحكم ومهدت الطريق لأن يتعرض العراق لمنحدرات كبيرة جداً سواء في السياسة الخارجية أو الاقتصادية أو حتى في فرض الحلول الأمنية والعسكرية والبوليسية على مجمل الأحداث في العراق لدرجة أن النظام كان يتعامل مع الجميع على أنهم أعداء، وهذا ما أغرق البلد ببرك دائمة من الدماء العراقية امتدت لعقود طويلة.

من هنا يمكننا القول بأن استذكار العراقيين لهذا اليوم من تاريخهم إنما هم يستذكرون ملامح وشكل الدولة التي تأسست بعد تموز ١٩٥٨ والتي كانت تهدف لبناء مواطن عراقي بغض النظر عن قوميته ودياناته وجهويته، وهي دولة تركت أشياء عديدة في ذاكرة الشعب وأيضاً تركت إنجازات لا زالت شاخصة أمامنا رغم عمرها القصير، بينما نجد ان من قام بالانقضاض على عبد الكريم قاسم لم يترك للعراقيين سوى الدمار والخراب وإرث الحروب وفواتيرها الباهظة، ومئات المقابر الجماعية التي ملأت الجغرافية العراقية، وليته اكتفى بهذا بل لا زال يمثل رأس الرمح الإرهابي عبر جرائمه العديدة في كل يوم.

« الكردستاني» يوقف عملياته قبل دعوة أوجلان «المرتقبة»

قيادة الحزب في شمال العراق تشترط عقد مؤتمر عام

الشرق الاوسط: سعيد عبد الرازق:يتصاعد الحديث عن دعوة من المرتقب أن يصدرها زعيم حزب «العمال الكردستاني» السجين في تركيا عبد الله أوجلان لمسلحي الحزب لإلقاء أسلحتهم، وبدء مرحلة من السلام تهدف لحل المشكلة الكردية.

وبعدما جـرى الحديث عن حضور أوجـلان إلى البرلمان لإطلاق الدعوة لإلقاء السلاح وحل حزب «العمال الكردستاني»، المصنف منظمةً إرهابية، من جانب تركيا وحلفائها الغربيين، قال مسؤولون ونـواب في حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكرد إنه سيوجه الدعوة عبر «مكالمة فيديو» في ١٥ فبراير (شباط) الحالي، أو بعد ذلك التاريخ.

قيادات «الكردستاني» ودعوة أوجلان

وفي هذه الأثناء، أعلن جميل بايبك، الذي يتولى حالياً قيادة حزب «العمال الكردستاني» من جبل قنديل

في شمال العراق، الجمعة، أنه تم اتخاذ قـراراً بوقف العمليات العسكرية لمسلحي الحزب في تركيا، لكنه لمح إلى أن إلقاء الحزب أسلحته أو حل نفسه لا يمكن أن يتم عبر «مكالمة فيديو» من أوجلان، وأنه يجب الدعوة لعقد مؤتمر عام للحزب يُلقي فيه رسالته حتى لو لم يكن حاضراً.

وقال كارايلان، في بيان نقلته وكالة «فرات» للأنباء القريبة من الحزب،: «أدعو جميع قواتنا التي تقوم بأعمال عسكرية: أوقفوا أنشطتكم العسكرية في المدن الكبرى»، مضيفاً أن القرار سيظل سارياً حتى تخفيف معاناة الشعب وشفاء جراحه».

وعن الدعوة التي من المنتظر أن يوجهها أوجلان إلى مسلحي الحزب عبر مكالمة فيديو خلال اجتماع المجموعة البرلمانية لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، قال كارايلان: «لنفترض أن أوجلان أجرى اتصالاً، حسناً، هل يمكن أن ينتهي الأمر بمكالمة واحدة؟ يجب اتخاذ القرار بإلقاء السلاح من خلال مجلس الحزب».

وأضـاف: «لقد تحدث مسؤولون في حزب (العدالة والتنمية)، وآخرهم المتحدث باسم الحزب، عمر تشيليك، قائلاً إنه يجب على أوجلان أن يدعو إلى إلقاء السلاح، لنفترض أنه دعا إلى ذلك، هل سينتهي هذا الأمر بدعوة واحـدة؟ نحن حركة تضم عشرات الآلاف من القوات المسلحة، وهذه القوة ليست قوة جاءت من أجل المال ستُلقي أسلحتها فوراً عندما يخفضون رواتبهم ويطلبون منهم العودة إلى ديارهم، هناك حاجة إلى قرار من المؤتمر العام للحزب».

رسالة أوجلان

والثلاثاء الماضي، قال الرئيس المشارك لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكرد والذي تولى الحوار مع أوجلان والبرلمان والأحزاب السياسية، تونجر بكيرهان، إن أوجلان، القابع في سجن انفرادي في جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة غرب تركيا، سيطلق «دعوة

> **رسالة أوجلان بمثابة دعوة تاريخية لتركيا وحزب العمال الكردستاني**

تاريخية» قريباً، قد يكون يوم ١٥ فبراير أو بعد هذا التاريخ.

ويحمل يـوم ١٥ فبراير أهمية رمزية لـ«العمال الكردستاني»؛ كونه اليوم الذي أُلقي فيه القبض على أوجلان في كينيا عام ١٩٩٩.

وقـال نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، سيزائي تملي، إن رسالة أوجلان، التي من المرجح أن تكون عبر مقطع فيديو، ستكون بمثابة «دعوة تاريخية» لتركيا وحزب «العمال الكردستاني» لإنهاء الصراع المستمر منذ عقود واستئناف المفاوضات الديمقراطية بشأن الحل الديمقراطي للقضية الكردية الشاملة متعددة الأبعاد.

وأضاف تملي، في مؤتمر صحافي بمقر البرلمان التركي، الأربعاء: «ننتظر إجراء السيد أوجلان هذه المكالمة، سيتم إجراؤها في أقرب وقت ممكن، لم يتم تحديد التاريخ بشكل نهائي بعد، ولكننا نتوقع الإعلان عنه قريباً. وسوف نعلم جميعاً محتواها، لكن من المؤكد أنه سيكون تاريخياً».

وتابع إننا «نتوقع أن يصدر السيد أوجلان بيانه في بيئة يتم فيها رفع العزلة المفروضة عليه، وأن يحصل على حريته، بالطبع، هذا هو توقعنا، لكن الجهة التي ستقرر الشكل الذي سوف يتخذه هذا الأمر هي، بطبيعة الحال، الحكومة. ولذلك أعتقد أن الحكومة ستصدر بياناً خاصاً بها بشأن هذه المسألة، لم يتم الإعلان عن أي تاريخ حتى الآن، نحن ننتظر». ويصر إردوغان وحكومته على أن أي دعوة من أوجلان لإلقاء السلاح يجب ألا تكون مشروطة.

«نداء أوجلان التاريخي».. ماذا سيتضمن ولماذا الآن؟

تقرير خاص- الحرة: ١٥ فبراير ٢٠٢٥، في هذا التاريخ ستكون تركيا على موعد استثنائي تشهد فيه إطلاق «نداء تاريخي» ربما يرسم ملامح مرحلة ما قبلها لن يكون كما بعدها على صعيد القضية الكردية.

الرجل الذي سيطلق «النداء» هو عبد الله أوجلان، مؤسس «حزب العمال الكردستاني»، المعتقل في سجنٍ بداخل جزيرة «إمرالي» في بحر مرمرة، منذ تسعينيات القرن الماضي.

والحزب المذكور تصنفه أنقرة وواشنطن وعواصم أوروبية عدة إرهابيا.

وجاء الكشف عن موعد «النداء»، الذي قد يكون أشبه برسالة ضمن خطاب يُلقى عن بعد، من جانب الرئيس المشارك لـ«حزب المساواة وديمقراطية الشعوب» (ديم) الكردي، تونجر باكيرهان.

وبعدما رجّـح باكيرهان، الثلاثاء، أن يطلق أوجـلان النداء يـوم الخامس عشر من فبراير الذي يصادف الذكرى الـ٢٦ لاعتقاله، قال: «نهتم بهذه الدعوة وندعمها ونقف وراءها، ونطالب الحكومة بأن تقوم بدورها وفقا لهذا النداء التاريخي».

لا يعتبر ما تترقبه تركيا مفاجئا، بل سبقته سلسلة تحركات مهدت له، واتخذ أولها زعيم حزب «الحركة القومية»، دولت باهتشلي، في أكتوبر العام الماضي.

في الشهر المذكور كان باهتشلي قدم «مبادرة استثنائية وتاريخية»، واستهدف بها أوجلان الذي يقبع بالسجن. وقامت هذه المبادرة على معادلة من شقين.

وتتخلص وفق حليف الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان بقوله، في أكتوبر الماضي، «إذا تم رفع العزلة عن زعيم الإرهابيين (أوجلان)، فليأت ويتحدث في اجتماع الحزب الديمقراطي (المؤيد للكرد) في البرلمان. وليصرخ بأن الإرهاب انتهى تماما، وأن منظمته تم حلها».

وقال إنه في حال ألقى أوجلان مثل هذا الخطاب فقد يكون هناك سبيل لإطلاق سراحه من السجن بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تعرف باسم «الحق في الأمل».

ما فحوى «النداء التاريخي»؟

ويخوض حزب «العمال الكردستاني» الذي أسسه أوجلان عام ١٩٧٨ منذ عقود تمردا مسلحا ضد الدولة التركية. ودخل هذا التمرد في عدة محطات تصعيدية ودامية أشدها خلال التسعينيات.

في عام ١٩٩٩، ألقت الاستخبارات التركية القبض على أوجلان في كينيا، وأدين الرجل منذ تلك الفترة بالخيانة والتحريض على الإرهاب، وحكم بالسجن المؤبد داخل سجن «إميرالي» ببحر مرمرة.

رغم اعتقال أوجلان والتمرد الدامي الذي خاضه حزبه ضد الدولة التركية، فإن الخيط المتعلق بالتفاوض غير المباشر لم ينقطع وراء الكواليس.

«في الفترات التي بلغ فيها الصراع بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني ذروته، وكانت تبعات الدمار متفاقمة على كلا الجانبين، دائما ما أحيت المبادرات التي اتخذها أوجلان ونهجه التوجيهي الآمال في الحل والسلام»، تقول المسؤولة في حزب «ديم»، إبرو جوناي.

وتضيف جوناي، وهي نائبة الرئيس المشارك للحزب الكردي المسؤولة عن الشؤون الخارجية لموقع «الحرة»: «منذ عام ١٩٩٩ يخضع أوجلان لنظام عزل صارم، وقد أكد في آخر اجتماعين له مع وفد حزب الشعوب للمساواة والديموقراطية على ضرورة عدم إهدار الفرصة»، في إشارة من المسؤولة إلى «الحل والسلام».

كان لافتا بعد مبادرة باهتشلي «الاستثنائية» أن السلطات التركية أتاحت لعائلة أوجلان زيارته، وانطبق هذا القرار أيضا على مسؤولي حزب «ديم» وهو أكبر الأحزاب الكردية في تركيا.

ولمرتين ذهب وفد من «ديم» إلى أوجلان ونقل رسائله للجمهور من هناك. وصبت هذه العملية في إطار «عملية الحل» صعبة التنبؤ على صعيد النتائج، والتي بات الحديث عنها يتردد بكثرة داخل الأوساط السياسية التركية.

توضح جوناي أنه لا يعرف محتوى ومدى «النداء» الذي من المقرر أن يطلقه أوجلان، لكنها تردف إن «جميع النداءات التي أطلقها مؤسس العمال الكردستاني حتى الآن كانت دائما صادقة وموجهة نحو الحل. ونتوقع أن يكون هذا النداء أيضا بنفس الاتجاه».

هل يلقي «العمال» السلاح؟

هل سيدعو أوجلان حزبه لإلقاء السلاح؟ وماذا لو اتخذ هذه الخطوة بالفعل؟ هي أكثر الأسئلة التي تثار التكهنات حولها الآن في تركيا.وفي حين لا يعرف ما إذا كان مؤسس «العمال الكردستاني» سيحذو بهذا الاتجاه يتوقع صحفيون ومراقبون أن يفعلها.

وقالت مديرة مكتب صحيفة «ديلي صباح» في أنقرة، ديلارا أصلان، إن «الخطوات التي أطلقها حزب الحركة القومية تعتبر حاسمة وتاريخية كمسار جديد لإنهاء الإرهاب الذي مارسته حزب العمال، والذي ابتليت به تركيا لأكثر من ٤٠ عاما».

وأردفت قائلة، لموقع «الحرة»، إن « أهمية الدعوة للسلام التي أطلقها (الحركة القومية) تكمن في أنها تأتي من هذا الحزب تحديدا وليس من أي طرف أو شخصية أخرى».

وتجدر الإشارة إلى أن المحاولات السابقة لعملية «السلام» كانت قد عرقلتها بشكل رئيسي القاعدة الوطنية في تركيا، وفقا لأصلان.

وتابعت أن «قيام الحركة القومية بهذه الدعوة حال دون حدوث أي صراع كبير أو احتجاجات في الشوارع. ولذلك كان حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان في البداية في الخلفية، حيث أن هذه الخطوة تحمل أيضا مخاطر سياسية».

وبدروها، قالت المسؤولة في حزب «ديم» جوناي إن «باهتشلي والبنية السياسية القومية المتطرفة التي يمثلها كانوا يتبنون نهجا عنصريا تجاه القضية الكردية حتى قبل تأسيس حزب العمال الكردستاني، معتبرين الكرد تهديدا».ولذلك قالت جوناي إن «الادعاء بأن القضية الكردية ستحل بمجرد إلقاء حزب العمال الكردستاني للسلاح يبقى غير كافٍ في هذا السياق».

ورأت المسؤولة جوناي، في حديثها لموقع «الحرة»، أن «اعتراف باهتشلي بعد ذلك بأوجلان كطرف محاور في خطابه في ٢٢ من أكتوبر شكّل تطورا إيجابيا».

وأضافت: «هذا يدل على وجود تقاسم للأدوار بين إردوغان وباهتشلي، حيث إنه ليس من صلاحيات الأخير وحده تخفيف العزل المفروض على أوجلان في جزيرة إمرالي، إذ لا يمكن لأحد مقابلته دون موافقة الرئيس التركي».

ومن المؤكد أن «نداء أوجلان» سيكون أيضا ردا على هذا النهج الجديد الذي برز منذ ١ أكتوبر، حيث أصبح إردوغان في الخلفية وباهتشلي في الواجهة، بحسب جوناي.

ومع ذلك، رأت أنه «من المحتمل جدا أن هذا النداء لن يكون موجها فقط إلى تحالف حزب الحركة القومية وحزب العدالة و التنمية».

ماذا عن أجنحة «العمال الكردستاني»؟

للمرة الأولى «نرى أن جميع الأطراف في تركيا تتعامل مع العملية بشكل إيجابي - الأحزاب السياسية

الرئيسية، إردوغان، أوجلان، وصلاح الدين ديميرتاش»، تقول الصحفية أصلان.

وأضافت أن «الطرف الوحيد الذي يرسل إشارات مختلطة في الوقت الحالي هو قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل».

وقد يكون ما سبق نتيجة لتزايد الضغوط أو لأن الشخصيات البارزة في حزب «العمال الكردستاني» أيضا لديهم خلافات داخلية فيما بينهم، بحسب مديرة مكتب «ديلي صباح» في أنقرة.

الكاتب التركي، أرطغرل أوزكوك، كتب مقالة نشرها موقع «T٢٤» الأربعاء، وجاء فيها أن «مسؤول حكومي رفيع المستوى كان التقى وجها لوجه مع أوجلان في إمرالي».

وجرى خلال اللقاء مناقشة فحوى «النداء» الذي سيوجهه أوجلان وأن يكون «هناك دعوة واضحة للغاية لإلقاء السلاح».

ينقل أوزكوك أيضا أنه وعندما يتعلق الأمر بنزع السلاح تتبادر إلى الأذهان عدة ممارسات مختلفة (دفنه، عدم الصراع، وقف إطلاق النار).

ويضيف أن اللقاء في إمرالي شدد على أن يقوم «حزب العمال بإحضار الأسلحة التي بحوزته وتسليمها دون قيد أو شرط».

لن يكون هناك شيء في الأيام المقبلة مثل أن يأتي أوجلان إلى البرلمان ويتحدث، كما لن يكون هناك أي مجال للعفو أو الإقامة الجبرية خارج إمرالي، بحسب الكاتب.

وقال إن «أوجلان أوضح خلال لقائه المسؤول أنه خائفا» من قضية تتعلق بالأجنحة المشكلة لـ«حزب العمال»، وصعوبة إقناع الجميع.

كما نقل أوزكوك أن مؤسس «حزب العمال» أشار إلى أنه يستطيع إقناع ثلاثة من الأجنحة الموزعة ما بين سوريا وتركيا وأوروبا، وأنه ليس متأكدا من «الإجابة التي سيحصل عليها من جبال قنديل».

ما يمكن توقعه؟

«من الضروري في هذه المرحلة إنهاء ظروف العزل المفروضة على السيد أوجلان لبدء عملية تفاوضية تركز على الحل»، كما ترى المسؤولة في حزب «ديم» جوناي.

وأضافت: «من خلال تجارب حل النزاعات في العالم يتضح أن الظروف التي تواجهها الأطراف المعنية تحدد مدى نجاح العملية».

وتابعت: «أوجلان يسعى بدل تقسيم تركيا الذهاب باتجاه ترتيبات دستورية تضمن التعايش بين الكرد والأتراك على قدم المساواة.. وبحيث يشعر الجميع بالانتماء للدولة».

وأعربت عن اعتقادها، في المقابل، بأن «التصريحات الأخيرة الصادرة عن التحالف الحاكم «لا تزال لا تدعم سلاما مستداما ولا تتضمن خطابا يعزز الثقة».

وما يُتوقع في أنقرة حاليا من «نداء أوجلان» هو دعوة لـ«حزب العمال الكردستاني» لترك السلاح. وقد يكون ذلك في شكل إلقاء السلاح فقط ضد تركيا، مما يعني استمرار أنشطته الأخرى، كما تقول الصحفية أصلان.

وحتى وإن لم يطلب أوجلان بشكل مباشر إلقاء السلاح، فإنه قد يعطي الرسالة بطريقة غير مباشرة من خلال دعوته للديمقراطية، وفقا للصحفية.

وأوضحت أنه «من المؤكد أن الحكومة كانت تتبع سياسة حوار غير معلنة مع الأطراف المعنية وأوجلان. وبدون وجود بعض الحقائق الملموسة على الأقل، لن يخوض إردوغان المخاطرة السياسية علنا، وهو يعلم أنه سيخرج من العملية خالي الوفاض».

لماذا الآن؟

ما يحصل على صعيد القضية المتعلقة بـ»حزب العمال» والكرد في تركيا سبق وأن ربطه مراقبون في حديث سابق لهم لموقع «الحرة» بمتغيرات إقليمية وداخلية.

الداخلية تتعلق بالسباق الدائم المرتبط بالانتخابات ومساعي الحظي بتأييد الجمهور.

ويذهب الإقليمي باتجاه ما جرى بعد حرب غزة، وسلسلة التغيرات الكبيرة التي طرأت على مستوى الإقليم.

وفي أكتوبر ٢٠٢٤، كان الصحفي المقرب من الحكومة التركية، راغب صويلو أشار إلى تلك المتغيرات الداخلية.

وأضاف صويلو في المقابل أنه وفي حين تفكر الولايات المتحدة في سحب قواتها من سوريا، تريد أنقرة أن تحل بشكل استباقي أي دولة كردية تنشأ بالقرب من حدودها، خاصة إذا فاز دونالد ترامب في الانتخابات الامريكية.

ولتحقيق ذلك عليها «معالجة مظالم الديمقراطيين وبالتالي تحييد حزب العمال الكردستاني استراتيجيا، على الأقل في الوقت الراهن»، بحسب الصحفي.

وأعربت جوناي عن اعتقادها بأنه «كان من الممكن مناقشة مسألة نزع السلاح بالتوازي مع اتخاذ خطوات ملموسة تجاه الحل».

وقالت إن «خلق توقعات بإلقاء السلاح دون تقديم أي التزامات أو اتخاذ خطوات تجاه المفاوضات وخارطة الطريق يزيد من خطر تعثر العملية قبل أن تبدأ».

«الحكومة تدرك جيدا الخطوات التي يجب اتخاذها لإثبات جديتها في هذا المسار. وفي مقدمة هذه الخطوات رفع العزل المفروض على أوجلان والإفراج عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين الذين لم يتورطوا في أي أعمال عنف»، تضيف المسؤولة في حزب «ديم».

وقالت إن «الحكومة عليها أيضا مواءمة القوانين التي تقيد حرية التعبير وخاصة قانون مكافحة الإرهاب مع معايير الاتحاد الأوروبي وإجراء تعديلات دستورية بمشاركة جميع الأحزاب تحت سقف البرلمان وغير ذلك من المبادرات التي تقع ضمن نطاق صلاحيات الحكومة».

جوناي تعتقد في ختام حديثها أن «للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مسؤوليات في هذه العملية، التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الاستقرار الإقليمي».

وترى أن «يمكنهم لعب دور فعال في تشجيع الحكومة التركية على اتخاذ خطوات أكثر بنّاءة، وكذلك في الاعتراف بالإرادة الكردية كجزء من الحل».

قسد: قادرون على إدارة مناطقنا وتركيا تحاول إفساد حوارنا مع دمشق

شامي: انضمام قوات «قسد» إلى الجيش السوري سيكون عامل قوة لهذا الجيش

قال مدير المركز الإعلامي لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) فرهاد شامي، اليوم الخميس، إن تركيا تسعى لعرقلة «الحوار الإيجابي» مع الإدارة السورية الجديدة، مشيراً إلى ضغط تركي على الحكومة في دمشق.

وأضاف شامي، في تصريحات صحافية، أن

> القوات الامريكية تظهر عزماً متواصلاً لمواصلة العمل مع قسد

الحوارات مع دمشق مستمرة وهي «ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار»، مشيراً إلى أن «سكان شمال سوريا قادرون على إدارة أنفسهم».

وقال شامي: «هناك أطراف خبيثة لا تعجبها تلك الحوارات، وتعمل على إفشالها. حيث كنا في مرحلة متقدمة لحل القضايا المتعلقة بالأحياء ذات الغالبية الكردية في حلب، والإدارة في دمشق كانت راضية بالحوار، ونقاط الاتفاق كانت قوية، لكن تركيا تدخلت ومنعت توقيع الاتفاقية بيننا والإدارة في دمشق».

وأشار القيادي في «قوات سوريا الديمقراطية» إلى أن انضمام قوات «قسد» إلى الجيش السوري سيكون عامل قوة لهذا الجيش، مشدداً على أن تركيا لن تبني جيشاً في سوريا إنما «ميليشيات» تابعة لها.

وتطرق شامي للأنباء حول إعداد خطط انسحاب امريكي من سوريا، وقال إن القوات الامريكية الموجودة في المنطقة «تُظهر عزماً متواصلاً لمواصلة العمل مع (قوات سوريا الديمقراطية) لمحاربة تنظيم (داعش)»، و«لم نتلق منهم أي تقرير بالانسحاب».

وأضاف شامي في تصريح كتابي، إن الحوارات مع دمشق مستمرة، وهي مفيدة وضرورية، "نعمل أن تكون تلك الحوارات سلسلة، نتلمس الاحترام المتبادل، وهي ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار".

وقال مدير المركز الإعلامي لـ "قسد": "هناك أطراف خبيثة بطبيعة الحال لا تعجبهم تلك الحوارات ويعملون على إفشالها. حيث كنا في مرحلة متقدمة لحل القضايا المتعلقة بالأحياء ذات الغالبية الكردية في حلب والإدارة في دمشق كانت راضية بالحوار ونقاط الاتفاق كانت قوية، ولكن، بحسب ما نُقل إلينا أن تركيا تدخلت ومنعت توقيع الاتفاقية بيننا والإدارة في دمشق".

وتحدث شامي عن الضغط التركي على دمشق وقال، "نريد أن نساعدها في الوصول إلى القرار السوري المستقل، ولتحقيق ذلك نحن بحاجة إلى جميع الأصوات الوطنية التي ترفض الهيمنة التركية".

"جيش وطني مدرب"

وأشار القيادي في "قسد" إلى أن انضمام قواتهم إلى الجيش السوري سيكون عامل قوة لهذا الجيش، ودخول "قسد" للجيش لن يكون عسكرياً فقط إنما شعبياً واجتماعياً واقتصادياً سيكون تأثيره كبيراً على حاضر ومستقبل سوريا، بحسب تصريحه.

وذكر شامي أن "تركيا لن تبني جيشاً في سوريا، إنما مليشيات تابعة لها، وأفضل ما ستقدمه هو جيش كالفصائل التي تتقاتل بشكل يومي فيما بينها على

> التوجه نحو الدول العربية سيحقق جيشاً وطنياً مدرباً

السرقات وإذلال الناس وقتلهم وترويعهم، لم تقدم تركيا طيلة الأعوام الماضية سوى فصائل فوضوية ومرتزقة".

عن اجتماع "خطاب النصر"

وأشار فرهاد شامي إلى أن التوجه السوري نحو الدول العربية الفاعلة كالسعودية والأردن والإمـارات على سبيل المثال يمكن أن يحقق جيشاً وطنياً مدرباً. "يجب الحذر من المحاولات التركية في تحويل سوريا إلى جبهة مواجهة ضد البلدان العربية ولا سيما دول الخليج".

وتحدث عن اجتماع "خطاب النصر" الذي عُين بموجبه الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية بسوريا، قائلاً إن بعض الأشخاص الحاضرين "مجرمي حرب وكان يجب اعتقالهم ومحاكمتهم بدل ترفيعهم، هؤلاء ارتكبوا المئات من الجرائم الموثقة من قتل وسرقة واغتصاب وهم على اللوائح الدولية للعقوبات، المجتمع الدولي يعرف ويوثق إجرامهم وإرهابهم، وسنواصل ملاحقتهم".

"قسد والقوات الامريكية"

وتطرق مدير المركز الإعلامي لـ "قسد" إلى الأنباء حول إعداد خطط انسحاب امريكي من سوريا، وقال إن القوات الامريكية المتواجدة في المنطقة تظهر عزماً متواصلاً لمواصلة العمل مع قوات سوريا الديمقراطية لمحاربة "داعش"، "ولم نتلقى منهم أي تقرير بالانسحاب".

واعتبر أن الأنباء الهامة التي لا تصدر عن مؤسسات رسمية تعتبر "أخباراً وهمية ومختلقة"، وأضاف أنهم سيتلقون تحديثاً بالخطط الأمريكية خلال الفترة المقبلة، "لدينا الكثير من الأصدقاء الذين يظهرون الاحترام لقواتنا ولشعبنا خلال الكفاح ضد "داعش" وهم منزعجون من الهجمات التركية ومرتزقتهم على مناطقنا ويحاولون إيقافها".

وفي سياقٍ آخر اعتبر فرهاد شامي، أن منطقة شمالي سوريا باتت تمتلك مستوىً سياسياً عالياً وقادرين على إدارة أنفسهم ومواجهة التهميش الـذي كـان سائداً بحقهم من قبل السلطات المتعاقبة في دمشق التي كانت تنظر إلى المنطقة كمنطقة نائية وليس لها قدرة على التطور.

وذكر أن الإدارة الانتقالية في دمشق "يجب أن ترى هذا التغيير وتتقرب من المنطقة بهويتها الحقيقية وتمثيلها العادل في السياسة والإدارة".

واشنطن: لا أوامر محددة تتعلق بوضع قواتنا في سوريا

أهمية حرمان الجهات الأجنبية الخبيثة من استغلال الانتقال في سوريا

قال مسؤول في وزارة الدفاع الامريكية البنتاغون، إنه لم يتم تلقي أية أوامر محددة بشأن وضع القوات الامريكية في سوريا.وأضاف المسؤول أن البنتاغون يدرس خيارات متعددة تتعلق بوضع القوات الامريكية في سوريا، بالإضافة إلى التداعيات والمخاطر المرتبطة بذلك.

وأكد أنه لم يتم بعد الوصول إلى مرحلة التخطيط لأي سيناريو محتمل.

وأشار المسؤول إلى أن البيت الأبيض لا يزال يقوم بتقييم الوضع في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على تحديد الأولويات العالمية وكيفية إعادة نشر القوات الامريكية في أماكن أخرى.

من جهة اخرى قال مسؤول بوزارة الخارجية الامريكية لنورث برس، الأربعاء، إنه من المهم منع سوريا من أن تصبح مصدراً للإرهاب الدولي.

وشدد المسؤول الامريكي على أهمية حرمان الجهات الأجنبية التي وصفها بـ"الخبيثة" من استغلال عملية الانتقال في سوريا لتحقيق أهدافها الخاصة.

وأوضح أنهم يتابعون التطورات الأخيرة في سوريا، وأن الولايات المتحدة تواصل الدعوة إلى انتقال سياسي شامل.

واستعرض بتصريحه قول وزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو، "إذا كانت هناك فرصة في سوريا لإنشاء مكان أكثر استقراراً مما كان عليه تاريخياً، خاصة تحت حكم الأسد، حيث هيمنت إيران وروسيا وعملت داعش دون رادع، فعلينا اغتنام هذه الفرصة ومعرفة ف إلى أين ستقودنا".

الإليزيه:ماكرون اكد للشرع وفاء فرنسا لقوات سوريا الديمقراطية

دعا إلى اندماجها الكامل في العملية الانتقالية السورية

كشف القصر الجمهوري لرئيس فرنسا "الإيليزية"، الخميس، فحوى الاتصال الذي دار بين الرئيس إيمانويل ماكرون ونظيره السوري أحمد الشرع.

ويوم الاربعاء، تلقى الشرع اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حسبما أفادت الرئاسة السورية وتلقى خلاله دعوى بزيارة باريس.

وقال الإيليزية في بيان رسمي، إنه "استكمالاً لالتزامه التاريخي تجاه الشعب السوري، بادر رئيس الجمهورية، يوم الأربعاء ٥ فبراير/شباط ٢٠٢٥، إلى إجراء اتصال هاتفي مع الرئيس المؤقت للسلطات الانتقالية السورية السيد أحمد الشرع، في إطار الاستعداد للمؤتمر الدولي حول سوريا المزمع عقده في ١٣ فبراير/شباط ٢٠٢٥ في باريس".

وأضاف البيان أن ماكرون أعرب عن أمله في أن تلبي العملية التي بدأتها حكومة تصريف الأعمال السورية بشكل كامل تطلعات الشعب السوري.

وذكر أن الرئيس الفرنسي تحدث عن ضرورة استمرار مكافحة الإرهاب لصالح الشعب السوري وأمن الأمة الفرنسية.وأوضح البيان أن ماكرون أكد وفاء فرنسا لقوات سوريا الديمقراطية، ودعا إلى اندماجها الكامل في العملية الانتقالية السورية.

وأنه أعرب عن استعداد فرنسا لدعم عملية الانتقال في سوريا على هذا الأساس، سواء على المستوى الوطني أو في الإطار الأوروبي والدولي.

وأشـارت إلى أن الرئيسان اتفقا في نهاية الاتصال على البقاء على اتصال وثيق لمواصلة النقاش الإيجابي.

شورش درويش:

الحرب على شرق الفرات خطأ حسابي أكيد

*المركز الكردي للدراسات

ينكشف الحديث حول مستقبل سوريا على أصوات تدعو للحرب على شمال شرقي البلاد. وفوق الهياج والكراهية اللذان يتحكّمان بهذه الأصوات، فإنه يصح القول فيها بأنها فاقدة لكل إحساس بالمخاطر التي تنطوي عليها فكرة الحرب التي لا تدخل في مصلحة السوريين، ذلك أن الحرب تعني هتك المتبقي من النسيج الوطني الذي حطمته حرب دامت أكثر من ثلاثة عشر عاماً، وتعني أيضاً فقدان المزيد من السوريين لأرواحهم وسبل عيشهم وتدمير ما تحقّق من نصر سلس وهادئ أفضى للإطاحة بحكم بشار الأسد في نهاية المطاف. كما تعني الحرب أيضاً تعطيل استحقاق الانتقال لبناء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتأجيل رفع العقوبات الدولية عن دمشق وتوقيف مشاريع إعادة النظر في أوضاع أعضاء هيئة تحرير الشام المصنّفين على قوائم الإرهاب.

إلى ذلـك، فإن أحـوال سوريا الفقيرة والمعوزة والمدمّرة لا تشير إلى حتمية اللجوء لخيار الحرب الجديدة. فالحرب، وفق ما اختبرناه طيلة السنوات السابقة، تستنزف خزينة الدولة الفارغة أصلاً وتساهم في تدخل الخارج في الداخل. فبعد أن شارفت سوريا على بلوغ عتبة التخلّص من الحضور الخارجي مع انسحاب الإيرانيين وتلاشي النفوذ الروسي، فإن الحرب قد ينجم

> ثمة حكم قائم باسم شرعية ملتبسة في هذه الأثناء

عنها، حال وقوعها، حضور خارجيّ جديد يضيف لحاضر البلد طبقة جديدة من الأزمات ذات طابع الإقليمي وربما الدولي.

يتغذّى دعاة الحرب على فكرة مؤدّاها أنه أصبح للسوريين نظام حكم ورئيس «شرعيَّين»، وأن من حق هذه السلطة الناشئة بسط كل سلطتها على كل الأراضي السورية سواء برضا المحكومين أم رغماً عنهم. ومن جملة ذلك، إلحاق شرق الفرات بالقوّة العارية بسلطة دمشق، مستفيدين في ذلك من حالة العداء التركية المديدة للإدارة الذاتية ومن طاقة إعلامية مهولة كارهة للكرد ومشروع العيش المشترك الذي تتبنّاه قوى سياسية واجتماعية في الجزيرة السوريّة.

على أن مسألة «الشرعية» وأحقية التسلّط على قرار بقية السوريين، قد تدفعنا للمقارنة بأحوال النظام البائد حين كان يبرّر حروبه على السوريين باسم السيادة والشرعية وحق الدولة الحصري في اللجوء للعنف لبسط الأمن واستعادة النظام العام. ويضاف إلى ذلك، استناد الأسد لأحكام دستوره الذي خوّله إعلان الحرب بوصفه القائد العام للجيش والقوات المسلّحة، وهو ما يفتقر إليه الشرع في الوضع الراهن، أي الوضع الدستوري اللازم للخوض في مغامرة عسكرية.

واقعياً، ثمة حكم قائم باسم شرعية ملتبسة في هذه الأثناء، إذ لم يوقّع على ورقة تعيين الشرع رئيساً مؤقّتاً لسوريا سوى رهط من الفصائل المسلّحة، وكأن الأمر جرى في إطار موافقة تركية على منح الشرع الشرعية اللازمة حيث حضر اجتماع «التتويج» يوم ٣١ يناير/كانون الثاني الماضي الفصائل الموالية لأنقرة، إلى جانب هيئة تحرير الشام وبعض الفصائل محدودة الأثر، في ظل غياب تام أو استبعاد موجّه لقادة الجبهة الجنوبية وحركة «رجال الكرامة» و«قسد»، الأمر الذي يجعل الموضوع أقرب لفرض صيغة أمر واقع للتخلّص من الشروط والواجبات التي قد تفرضها تلك الفصائل المستبعدة. فوق أن شكل التعيين العسكري للرئيس يشي بملامح حكم فصائلي على الطراز المملوكي. فبعد أن كانت الجيوش الانقلابية مصدراً للسلطة غير المنتخبة، فإن الفصائل أصبحت مصدر الشرعية، ما يعني انحدار الأوضاع في سوريا نحو وضع ترسم ملامحه الفصائل بدل الجيوش، لتصبح أحد مصادر شرعية الحكم وما تنطوي عليه هذه الشرعية الفصائلية من التحكّم بقراري الحرب والسلم ورسم سياسات الدولة الاقتصادية وإعادة تشكيل مؤسساتها وصورتها العامة.

لكن ما لا يدركه المتحلّقون حول الشرع من دعاة الحرب وتكرارهم لمعزوفة «أهلاً بالمعارك» أن الرجل ليس بمقدوره الذهاب إلى الحرب في الوقت الراهن خاصّة أن لديه خزّان من الجهاديين العالميين الذين إذا جرى تفعيل دورهم القتالي قد يصار إلى استعادة العالم لذكريات «خلافة داعش» وما استوجبه حضور الجهاد الأجنبي على الأراضي السوريّة من تنادٍ عالميّ موازٍ لبناء تحالف دوليّ أفضت جهوده بالشراكة مع قوات سوريا

> الحرب خطأ جسيما لا يمكن أن ترتكبها سلطة مؤقتة تريد كسب العالم

الديمقراطية إلى التخلّص من دولة الخلافة الواقعة. ولعلّ الحديث عن المقاتلين الأجانب يذكّر بوجود زهاء ١٥ ألف مقاتل أجنبي منضوٍ في هيئة تحرير الشام أو يقف إلى يمينها. رضخ بعض أولئك الجهاديين لمشيئة الهيئة وعطّل فكرة الجهاد خـارج الحدود السورية. وبعضهم يعتكف في المناطق النائية بسوريا يقلّب رأيه الفقهيّ. والبعض الآخر قرر الالتحاق بالسلطة الجديدة بشكل نهائيّ. والحال، قد يتسبّب إشعال الحرب على شرقي الفرات في قيام سلطة جهادية على قاعدة «المغرم والمغنم».

من المفيد الإشارة إلى عامل مضاعف لا يجعل الحرب خياراً مناسباً. فمن بين المشكلات التي تؤرّق حكّام دمشق، يظهر ملف تنظيم داعش الذي بدأ نشاطه يتنامى في البادية وما يزال الآلاف من عناصره يقبعون في مرافق الاحتجاز التي تديرها «قسد». من منظور عملي، يمثّل التنظيم أحد الأشباح التي تقلق هيئة تحرير الشام. فمن شأن ارتخاء قبضة «قسد» أو انفلات الأوضاع في مرافق الاحتجاز أن تدفع التنظيم لمواجهة أكيدة مع الحكومة المؤقتة (الهيئة)، إذ ثمة تاريخ من المواجهات الدامية بين الطرفين كانت مدن الجزيرة مسرحها الأساسي. ولا يخفى أن قدرات هيئة تحرير الشام ما تزال محدودة في مجال ملاحقة فلول «داعش» أو تأمين مرافق الاحتجاز. وعليه، فإن التفاهم حول إدارة هذا الملف يمثّل صمغ العلاقة بين «قسد» ودمشق، بالعكس تماماً مما يصوّره دعاة الحرب بأن «داعش» مجرّد تفصيل صغير لا يستوجب الوقوف عليه.

ما لا يدركه دعاة الحرب أيضاً أن التفاوض بين السلطة الجديدة و«قسد» يمكن أن يثمر نتائج معقولة شريطة توافر الإرادة المشتركة والرعاية الدولية اللازمة. فقبل قليل من تولّي دونالد ترامب سلطاته الفعلية، دأبت إدارة سلفه جو بايدن على تكثيف اللقاءات بين «قسد» والهيئة لأجل تحقيق غايتين: التخلّص من الفيتو التركي المفروض على دمشق والذي يحظر عليها أي تعاطٍ بنّاء مع «قسد»، وثانياً اعتياد دمشق و«قسد» على فكرة اللقاءات المباشرة كطريقٍ وحيد للوصول إلى تفاهمات مستقبليّة. ولعل ما رشح من تلك اللقاءات، إن كان وصف بأنه إيجابي لجهة تبريد الخيار العسكري، فإنه يعكس قبولاً لفكرة الوساطة الامريكية التي قد تتجدّد في وقت لاحق.

ثمة إشارات يطلقها «إعلاميون» مقرّبون من سلطة دمشق ومتظاهرون يدعون إلى حرب عاجلة بأن الحرب على شمال شرق سوريا آتية لا محالة، مستندين في ذلك على ما يقوله الشرع وكبار مسؤوليه في السرّ بأن الحرب «مسألة وقت». لكن الاعتبارات أعلاه لا تشير إلى جدّية مثل هذه التهديدات التي تدخل في باب الحرب النفسية وتحريض مكوّنات شرقي الفرات ضد سلطة الإدارة الذاتية. وفي مجمل الأحوال، تبقى مسألة إعلان الحرب خطأً حسابياً جسيماً لا يمكن أن ترتكبه سلطة مؤقّتة تسعى لإقناع العالم بأنها باتت أكثر براغماتية وأقل عقائدية.

حسني محلي:

إردوغان في سوريا.. ماذا حققت تركيا؟

منذ اليوم الأول لتغيير النظام في دمشق، في الـ٨ من كانون الأول/ديسمبر يتحدث الجميع، وفي مقدمتهم الرئيس ترامب، عن الدور الرئيس الذي أدته أنقرة في عملية التغيير. وأثبتت التطورات اللاحقة أن الرئيس إردوغان خططها بدءاً من مسار أستانا واتفاقيات سوتشي، بل قبل ذلك عندما وافق الرئيس بوتين على دخول القوات التركية لسوريا في الـ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، أي في الذكرى السنوية الـ ٥٠٠ لمعركة مرج دابق، التي دخل بعدها السلطان سليم سوريا، ومنها توجّه إلى فلسطين ثم القاهرة في الـ٢٢ من كانون الثاني/يناير ١٥١٧.

وجاءت تطورات الشهرين الماضيين، وأخيراً زيارة أحمد الشرع لأنقرة في الـ ٤ من شباط/فبراير ومباحثاته مع إردوغـان، مدة ثلاث ساعات ونصف ساعة، لتؤكد صحة المعلومات التي تتحدث عن استمرار الدور التركي الرئيس في مجمل تطورات سوريا الآن ومستقبلاً.

وسيحقق ذلك لتركيا مكاسب استراتيجية في كل الأصعدة الداخلية، سورياً وتركياً، والإقليمية والدولية، بسبب ما لسوريا من مكانة استراتيجية في الخريطة الجيوسياسية. ويمكن تلخيص مكاسب تركيا في سوريا، أو ما تسعى له أنقرة في هذا البلد العربي، كما يلي:

سيتبنى الجنرالات الأتراك الجيش السوري ويشرفون على عملية تشكيله مع أجهزة الاستخبارات السورية الجديدة، وخصوصاً أن الاستخبارات التركية كانت على تواصل مكثّف مع كل الفصائل السورية المسلّحة، بما فيها هيئة تحرير الشام، ومنذ تدخلها في سوريا صيف غام ٢٠١٦، وهو ما اعترف به وزير الخارجية هاكان فيدان الشهر الماضي.

بهذا الدور المباشِر في دمشق سيكون في يد أنقرة ورقة مهمة تساوم بها كل الأطراف الإقليمية والدولية،

معالجة الوضع الكردي شرق الفرات، مهم لتكون تركيا اللاعب الأساسي

بعد أن اعترف أحمد الشرع لقادة المسلحين من الأويغور والشيشان والأوزبك والألبان والمصريين والأردنيين وغيرهم بدور مهم في القرارات العسكرية المستقبلية، وكلهم دخلوا سوريا عبر الحدود التركية بعد عام ٢٠١١.

كما سيكون الإسـلام السياسي، المطعَّم «تركياً وعثمانيا»، ورقة قد تلوّح بها أنقرة ضد كل من يعترض على مخططاتها ومشاريعها في المنطقة، والتي قد تلتقي مع حسابات البعض من دولها أو تختلف معها، كما هي الحال مع إيران؛ الهدف المستقبلي لامريكا والكيان الصهيوني وحلفائهما في المنطقة.

ويريد الرئيس إردوغان لانتصاراته «العقائدية» هذه أن تدعم مشاريعه ومخططاته لأسلمة الدولة والأمة التركيتين، بعد أن حقق «انتصارات» مماثلة عبر الوجود، عسكرياً واستخبارياً واقتصادياً وثقافياً، في ليبيا والصومال والعراق والسودان وقطر وتشاد، وبصورة غير مباشرة في دول أخرى في المنطقة.

تخطط تركيا، التي لها عدد من المعسكرات البرية شمالي سوريا منذ عام ٢٠١٦، إقامةَ عدد من القواعد الجوية والبحرية في مختلف المناطق السورية. ستشكل سوريا، عبر حدودها مع تركيا، وهي بطول ٩١١ كم، عمقاً استراتيجياً لمجمل الحسابات التركية في المنطقة، لتصبح جاراً لكل من الأردن ولبنان والعراق و»إسرائيل». وحينها سنرى كيف سيكون رد فعل «إسرائيل» على هذا الوجود، وهي التي سبق لها أن هددت وتوعدت إيران بسبب وجود مستشاريها قرب الجولان المحتل.

تعتقد أنقرة أنها الأكثر حظاً في عملية إعادة اعمار سوريا بسبب قربها من سوريا، وبالتالي خبرة الشركات التركية في هذا المجال عالمياً، وهو ما سيحقق لها عشرات المليارات، إن لم نقل مئات مليارات الدولارات من هذه الفعاليات المهمة. كما تعقد أنقرة آمالاً كبيرة على حساباتها لاستغلال الموارد الطبيعية في سوريا، وأهمها الغاز والبترول والفوسفات، وحتى الحبوب، كالقمح والشعير وغيرهما.

وتبيّن الدراسات الجدية أن احتياطي الغاز الطبيعي في سوريا ليس أقل من ٨ تريليونات متر مكعب، تُضاف إليها نحو ٧ مليارات برميل من البترول. أمّا الغاز في المياه الإقليمية السورية فهو الأهم بالنسبة إلى أنقرة، لأن الساحل السوري يُقابل قبرص، المتنازع عليها مع القبارصة اليونانيين، وهم حلفاء «إسرائيل». كما أن هذا الساحل هو امتداد للساحل التركي في منطقة إسكندرون، وستستفيد منه تركيا في مجمل حساباتها الخاصة بشرق الأبيض المتوسط، ليس فقط اقتصادياً وتجارياً، بل عسكرياً واستراتيجياً.

ويجب التذكير بأن المفاعلات النووية، التي تبنيها روسيا جنوبي تركيا، تقع قرب هذه المنطقة، وفيها قاعدة إنجيرليك الامريكية الشهيرة. وسيساهم الوجود التركي في سوريا، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، في تحقيق مزيد من المكاسب في مساوماتها مع روسيا أولاً في نقل الغاز الخليجي إلى سوريا عبر الأردن، ومنها إلى تركيا، وهو ما سبق أن رفضه الرئيس السابق بشار الأسد عام ٢٠٠٨. ووصول الغاز الخليجي إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، سيضع أنقرة في موقع أقوى في مجمل مساوماتها مع كل دول الاتحاد الأوروبي.

كما أن التغيير في موازين القوى في لبنان، مع انتخاب جوزاف عون رئيساً، واختيار نواف سلام رئيساً للحكومة، وفق المزاج الامريكي والأوروبـي، وبالتالي الخليجي والإسرائيلي، تتمنى له أنقرة أن يخدم

حساباتها في سوريا وشرقي الأبيض المتوسط، انطلاقاً من أن لبنان يجاور «إسرائيل»، ويقع مقابل سواحل قبرص، حيث يوجد الجيش التركي، براً وجواً وبحراً.

إذا نجحت أنقرة، عبر تحالفها مع دمشق، في معالجة الوضع الكردي شرق الفرات، قبل الانسحاب الامريكي من المنطقة أو بعده، فإن ذلك قد يساعد تركيا على أن تكون اللاعب الأساسي في مجمل تطورات الملف الكردي إقليمياً، وخصوصاً أنها على علاقة وطيدة بعائلة البرزاني، التي تحكم في إقليم كردستان العراق.

ويتحدث الإعلام الموالي لإردوغـان باستمرار عن «حقوق ثلاثة ملايين تركماني في سوريا»، وهو ما سيزيد في حماسة الأوساط القومية التركية للحديث عن حقوق «٤-٥ ملايين تركماني في العراق» وآخرين في لبنان، ونحو مليون في ليبيا، وقال عنهم الرئيس إردوغان «إنهم من بقايا الحكم العثماني في ليبيا، والذي استمر نحو ٣٥٠ عاماً».

باختصار، إن ما كانت تخططه أنقرة، ولو عبر صيغ متعددة، عبر علاقاتها بالرئيس الأسـد، نجحت في تحقيقه عبر أحمد الشرع، بعد أن أدّت الدور الرئيس في التخلص من الأسد، وبعد أن نجحت في استغلال الظروف العربية والإقليمية والدولية، التي ساعدتها بعد العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان وإيران وسوريا واليمن، برضا تقليدي من أنظمة الخليج.

ويبقى الرهان، في نهاية المطاف، على سياسات الرئيس ترامب خلال معالجته مجمل القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها فلسطين، التي بات واضحاً أنها ستكون الهدف الرئيس لهذه السياسات، التي ستكون في خدمة «تل أبيب»، التي تريد لواشنطن أن تكون إلى جانبها في حربها المقبلة ضد إيران.

وقد يكون مثل هذا الاحتمال هو الامتحان الأصعب بالنسبة إلى أنقرة، التي ستجد نفسها أمام تحديات صعبة ومعقّدة، وخطيرة في حال نجح الثنائي المجنون،

> **واشنطن ترى في إردوغان عمقا قوميا وتاريخيا وعقائديا لأحلامه العثمانية**

نتنياهو وترامب، في جرّ المنطقة برمتها إلى حرب إقليمية مدمّرة بالنسبة إلى الجميع، ما دام أن لامريكا العشرات من القواعد البحرية والجوية والبرية في جميع دول المنطقة، وأهمها تركيا، التي تضم قاعدة إنجيرليك، وفيها أكثر من خمسين قنبلة نووية، كان هدفها الاتحاد السوفياتي، والآن ربما إيران بعد خروجها من سوريا ولبنان، وكذلك روسيا بعد إغـلاق قواعدها الجوية والبحرية في سوريا.

وهو ما سيكون قريباً بناءً على طلب واشنطن و«تل أبيب»، ومن دون أن يكون واضحاً كيف سيكون ردّ إردوغان على ذلك، ما دام صديقاً للرئيس بوتين، على الأقل حتى الآن!

فالجميع يعرف أن واشنطن، منذ انضمام أنقرة إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢، وحلف بغداد عام ١٩٥٥، كانت تريد لتركيا أن تكون المخفر المتقدم للدفاع عن الغرب في مواجهة الخطر الشيوعي، كما تريد لها أن تكون الآن رأس حربة ضد روسيا في حديقتها الخلفية، أي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، ويرى فيها الرئيس إردوغـان عمقاً قومياً وتاريخياً وعقائدياً لأحلامه العثمانية، وهو يعتقد أنه بات قريباً من تحقيقها بعد أن قال الإعلام الموالي إنه «فتح العاصمة الأموية دمشق، وسيصلي في جامعها قريباً، ويتوجه بعدها إلى الأقصى الشريف»!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

روبرت ساتلوف :

خطة ترامب للتعامل مع الشرق الاوسط

صحيفة «ذا هيل» التابعة للكونغرس الأمريكي/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

عند ترحيب الرئيس ترامب برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض يوم الثلاثاء، ركزت محادثتهما على الشرق الأوسط حيث أدت البراعة العسكرية المذهلة لإسرائيل - بدعم من راعيها الأمريكي - إلى إمالة ميزان القوى بشكل أكبر لصالح الولايات المتحدة وحلفائها أكثر من أي وقت مضى منذ عقود. والتحدي الذي يواجه ترامب هو كيفية الاستفادة من هذه اللحظة.

من الصعب المبالغة في تأثير الضربات التي وجهتها

إسرائيل في الأشهر الأخيرة إلى عدونا المشترك، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وما يسمى «محور المقاومة».

حـزب الله اللبناني، الجوهرة في تـاج وكـلاء إيـران الإقليميين، في حالة يرثى لها، وقيادته مقطوعة الرأس.

لقد تعرضت حماس، التي شنت الحرب ضد إسرائيل قبل ستة عشر شهراً، لضربات شديدة حتى أصبح من المستحيل التعرف عليها. وهي لا تزال على قيد الحياة كظل لما كانت عليه في السابق فقط لأن السياسة الداخلية الإسرائيلية تمنع ظهور بديل سياسي.

لقد أنهت سوريا، التي كانت ذات يوم حلقة الوصل الرئيسية التي تربط طهران بلبنان، رعب طغيان عائلة الأسد بعد أن توقفت إيران الضعيفة وروسيا المشتتة عن دعمها. والواقع أن النظام الجديد في دمشق، بصرف النظر عن عيوبه الأخرى، يعتبر آيات الله أعداء مريرين.

كما ارتكبت إيران نفسها الخطأ المشؤوم المتمثل في شن هجمات مباشرة ضد إسرائيل.

وقد شرع هذا العمل المتهور مشاركة العرب في الدفاع الصاروخي الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة والذي ساعد في حماية إسرائيل. كما دفع إسرائيل إلى شن هجمات انتقامية كشفت عن نقاط ضعف هائلة في الدفاعات الإيرانية.

باختصار، هـذه لحظة نـادرة في الشرق الأوسـط. فالفرصة تفوق المخاطر، والقوة والنفوذ الامريكيان المطبقان بذكاء قد ينتجان اختراقات كان من المتصور أن نتصورها في السابق.

لقد بنى ترمب بالفعل على هذه اللحظة المفعمة بالأمل من خلال دفع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة الذي طال انتظاره إلى خط النهاية بتهديده «بدفع ثمن باهظ». والآن لديه القدرة على بناء نظام إقليمي جديد يرتكز على أندر سلعة في الشرق الأوسط ــ السلام.

خمس جبهات

على مدى السنوات الأربـع المقبلة، هناك إمكانية حقيقية لترامب لتحقيق اتفاقيات سلام مع شركائنا

> **هذه لحظة نادرة في الشرق الأوسط. فالفرصة تفوق المخاطر**

الإسرائيليين على خمس جبهات: مع سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والدول العربية والإسلامية الأوسع والفلسطينيين. وبقدر ما قد يبدو هذا مذهلاً، فإنه ليس حلماً بعيد المنال.

فيما يتعلق بسوريا ولبنان، فإن المهمة الأولى تتمثل في تعزيز الأسس القومية لحكومتيهما الجديدتين حتى لا تتمكن القوى الخارجية، مثل إيران أو تركيا، من الاحتفاظ بالسلطة خلف الكواليس.

في بيروت، يعني هذا تحذير القيادة الجديدة للرئيس جوزيف عون ورئيس الـوزراء نواف سلام من «الوحدة الوطنية» إلى الحد الذي يسمح لحزب الله بتعويض بعض خسائره من خلال السيطرة على بعض الوزارات الرئيسية وبالتالي العودة إلى الاحترام.

وفي سوريا، يعني هذا تقديم الحوافز للقيادة الجديدة بقيادة السُنّة لإكمال طرد القوات الروسية من القواعد العسكرية الروسية على البحر الأبيض المتوسط والترحيب بالكورد والدروز والمسيحيين والعلويين كشركاء كاملين في سوريا حرة وموحدة ولكن لامركزية.

ورغـم أن الطريق إلـى السلام بين إسرائيل وكل من سوريا ما بعد الأسد ولبنان ما بعد حزب الله شاق للغاية، فإنه ليس مستحيلاً.

ويتعين على واشنطن أن تشجع الخطوات التدريجية ــ بما في ذلك اتفاقية ترسيم الحدود ومراقبتها بين إسرائيل ولبنان، وتحديث اتفاقية فك الارتباط في الجولان التي مضى عليها نصف قرن بين إسرائيل وسوريا ــ قبل السعي إلى إبرام اتفاقيات عدم الاعتداء، وفي نهاية المطاف،

> **هدف ترامب في الشرق الأوسط: خمس اتفاقيات سلام عربية إسرائيلية**

التوصل إلى معاهدات سلام كاملة. وبالابتكار والالتزام، يصبح تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل ممكناً.

وسوف يصبح كل ذلك أسهل إذا ما تم إحراز تقدم مع المملكة العربية السعودية، حيث تنتظر مجموعة ثلاثية من اتفاقيات الدفاع والتطبيع مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تفاوضت عليها إدارة بايدن، التوقيع عليها.

وسوف يكون هذا الحدث هائلا، حيث يفتح الأبواب أمام مجموعة أوسع من الدول العربية والإسلامية ــ من شركاء الرياض في مجلس التعاون الخليجي إلى دول أكثر بعدا مثل إندونيسيا وموريتانيا ــ للتوصل إلى اتفاقياتها الخاصة مع إسرائيل، والتي تريد الرياض أن تراها بمثابة إقرار بقرارها بالمصالحة مع الدولة اليهودية.

إن المحفز لكل هذا يتألف من جزأين. الأول هو الهدوء المستدام في غزة، على أساس اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الذي يمر الآن بمرحلته الأولى.

والثاني هو التزام إسرائيل بعملية سياسية مع الفلسطينيين تكون مقيدة بالوقت (وهـو مصدر قلق سعودي) ومبنية على الشروط (وهو ضرورة إسرائيلية). إن إيجاد حل لهذه المشكلة أمر معقد ولكنه ممكن.

وسوف يكون الجزء الصعب بشكل خاص هو إقناع نتنياهو بالاستثمار في عملية سياسية لا يمكن تحقيقها دون تخصيص دور جوهري للسلطة الفلسطينية التي تعرضت لانتقادات شديدة. وهذه هي الإدارة الحاكمة التي ــ بكل عيوبها العديدة ــ تقدم البديل العملي الوحيد لاستمرار سيطرة حماس على غزة.

وإذا تُـرِك نتنياهو للاختيار بين تمكين السلطة الفلسطينية التي لم يتم إصلاحها بعد أو العودة إلى الحرب مع حماس، فمن المرجح أن يختار الخيار الأخير. ولكن إذا أضاف ترامب إلى المعادلة احتمال السلام مع جميع جيران إسرائيل الآخرين، بما في ذلك السعوديون، فقد يتحول التوازن. إن سياسة الطاقة التي ينتهجها نتنياهو في التعامل مع قضية «الحفر يا صغيري، الحفر» تشكل، على الأقل جزئياً، رسالة إلى الرياض لكي تقوم بدورها ــ وليس المبالغة في تقدير قدراتها.

لا شك أن هذه الحديقة الوردية المحتملة في الشرق الأوسط لا تزال مليئة بحقول الألغام. فقد تنتهك حماس وقف إطلاق النار، فتعيد بدء الحرب. وقد يفسد الساسة اللبنانيون فرصة إعادة بناء دولتهم، مما يمهد الطريق أمام عودة حزب الله إلى الظهور. وقد تستسلم القيادة السورية الجديدة لأصولها الجهادية، مما يؤدي إلى خسارة الدعم الدولي وتجدد الحرب الأهلية.

وقد تطالب المملكة العربية السعودية على الجبهة الفلسطينية بما هو أكثر مما قد يقبله أي زعيم إسرائيلي في عالم ما بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفشال هذه الصفقة التحويلية. وقد يشعل اليمين المتطرف في إسرائيل، خوفاً من فقدان حلمه المسيحاني بإسرائيل الكبرى، عاصفة من الصراع في الضفة الغربية.

والأسوأ من كل هذا أن إيران قد تعوض عن نقاط ضعفها العسكرية التقليدية من خلال السعي إلى تحقيق اختراق نووي من شأنه أن يقلب آفاق السلام رأساً على عقب ويطلق العنان بدلاً من ذلك لسباق تسلح نووي إقليمي.

إن منع كل هذه النتائج السيئة يتطلب المهارة والمثابرة والإبداع وجرعة كبيرة من سياسة حافة الهاوية.

ولكن في المخطط الأكبر للأمور، فإن هذه مجموعة من المشاكل أفضل بكثير مما واجهته المنطقة قبل ستة أشهر، قبل أن تبدأ القوة الإسرائيلية في إعادة تشكيل ما هو ممكن. إن ترجمة الإمكانية إلى واقع يبدأ بمحادثة ترامب ونتنياهو.

*روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن.

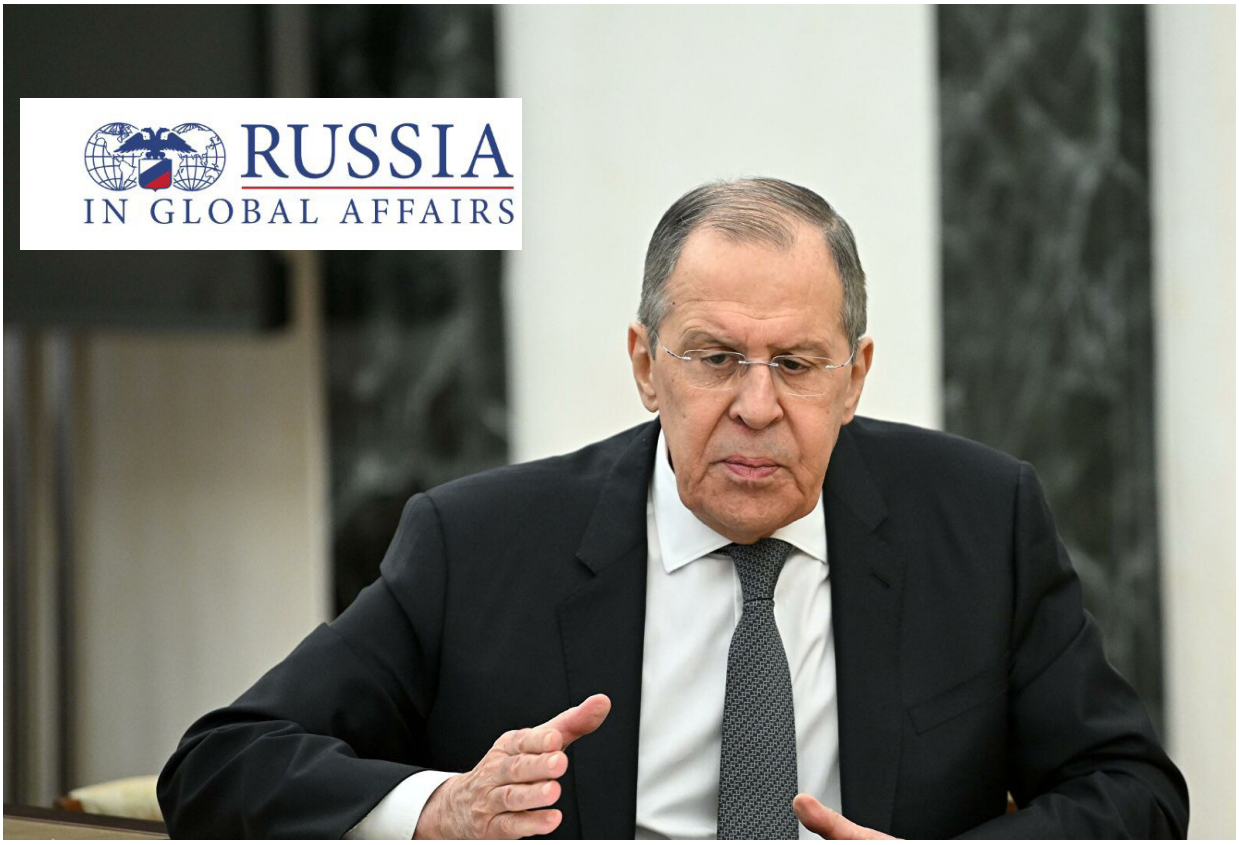

سيرجي لافروف:

ميثاق الأمم المتحدة، كأساس قانوني لعالم متعدد الأقطاب

مجلة «روسيا في الشؤون العالمية» /الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

قبل ثمانين عاما، في الرابع من فبراير/شباط ١٩٤٥، افتتح زعماء الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ــ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا ــ مؤتمر يالطا لتحديد معالم العالم بعد الحرب.

وعلى الرغم من الاختلافات الإيديولوجية، اتفقوا على القضاء على النازية الألمانية والعسكرية اليابانية.

وأعيد تأكيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في شبه جزيرة القرم وشرحها في مؤتمر بوتسدام في يوليو/تموز وأغسطس/آب ١٩٤٥.

كانت إحدى نتائج المفاوضات إنشاء الأمم المتحدة والموافقة على ميثاقها، الذي يظل حتى يومنا هذا المصدر الرئيسي للقانون الدولي. حدد الميثاق أهدافًا ومبادئ للسلوك الدولي للدول، والتي صُممت لضمان التعايش السلمي والتنمية المستدامة،وضع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأساس لنظام يالطا- بوتسدام: لا يجوز لأي دولة أن تدعي الهيمنة، حيث أن الجميع متساوون رسميًا بغض النظر عن الأراضي أو السكان أو القدرات العسكرية أو غير ذلك من المقاييس.

> الغرب لم يشف قط من متلازمة الاستثنائية، وهو يحتفظ بعاداته الاستعمارية

وعلى الرغم من نقاط القوة والضعف التي يتمتع بها نظام يالطا- بوتسدام، والتي لا يزال العلماء يتجادلون حولها، فقد وفر على مدى ثمانية عقود الإطار المعياري والقانوني للنظام الدولي.

ويحقق النظام العالمي القائم على الأمم المتحدة مهمته الرئيسية ــ حماية الجميع من حرب عالمية جديدة. والحقيقة أن «الأمم المتحدة لم تجلبنا إلى الجنة، بل أنقذتنا من الجحيم».

إن حق النقض المنصوص عليه في الميثاق ــ والذي لا يشكل «امتيازا»، بل يشكل عبئا من المسؤولية الخاصة عن حماية السلام ــ يعمل كحاجز قوي ضد القرارات المتهورة، ويوفر مساحة لإيجاد حل وسط قائم على توازن المصالح.

وباعتبارها النواة السياسية لنظام يالطا- بوتسدام، عملت الأمم المتحدة كمنصة عالمية فريدة من نوعها لتطوير استجابات جماعية للتحديات المشتركة، سواء فيما يتصل بالسلام والأمن الدوليين أو بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد تم إرساء الأساس للعالم المتعدد الأقطاب الذي بدأ يتشكل أمام أعيننا الآن في الأمم المتحدة، وذلك بفضل الدور الرئيسي الذي لعبه الاتحاد السوفييتي.

وعلى وجه الخصوص، تم تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار بشكل قانوني من خلال إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، الذي تم اعتماده في عام ١٩٦٠ بمبادرة من الاتحاد السوفييتي.

في تلك الحقبة، حصلت العشرات من الشعوب، التي كانت مضطهدة في السابق من قبل القوى الاستعمارية، لأول مرة على الاستقلال وفرصة إقامة دولتها الخاصة.

واليوم، يمكن لبعض هذه المستعمرات السابقة أن تدعي أنها مراكز قوة في العالم المتعدد الأقطاب، في حين تنتمي دول أخرى إلى اتحادات فوق وطنية ذات نطاق حضاري إقليمي أو قاري.

وكما لاحظ الباحثون الروس بحق، فإن أي مؤسسة دولية هي، قبل كل شيء، «وسيلة للحد من الأنانية الطبيعية للدول». والأمم المتحدة، بميثاقها الذي تم تبنيه بالإجماع، ليست استثناءً.

إن النظام الذي يتمحور حول الأمم المتحدة يرتكز على القانون الدولي ـ العالمي الحقيقي ـ ومن ثم فإن كل دولة ينبغي لها أن تلتزم بهذا القانون.

إن روسيا، مثل أغلبية المجتمع الدولي، لم تواجه أي صعوبة في القيام بذلك ولكن الغرب لم يشف قط من متلازمة الاستثنائية، وهو يحتفظ بعاداته الاستعمارية الجديدة، أي العيش على حساب الآخرين.

إن العلاقات بين الدول القائمة على احترام القانون الدولي لم تكن، منذ البداية، على ذوق الغرب.

في مقابلة لها، اعترفت وكيلة وزارة الخارجية الامريكية السابقة فيكتوريا نولاند بصراحة بأن «يالطا لم تكن صفقة جيدة بالنسبة لنا، ولم تكن صفقة كان ينبغي لنا أن نبرمها».

إن هذا النوع من الموقف يقطع شوطا طويلا في تفسير سلوك امريكا الدولي؛ ففي عام ١٩٤٥، أُرغِمت واشنطن عمليا على الموافقة على مضض على النظام العالمي بعد الحرب، والذي كان يُنظَر إليه بالفعل على أنه عائق من قِبَل النخبة الامريكية، التي سرعان ما سعت إلى مراجعته.

بدأ التعديل بخطاب الستار الحديدي سيئ السمعة الذي ألقاه ونستون تشرشل في فولتون عام ١٩٤٦، والذي أعلن في الأساس الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي.

وباعتبارها اتفاقيات يالطا- بوتسدام تنازلا تكتيكيا،

لم تتبع الولايات المتحدة وحلفاؤها أبدا المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة في السيادة بين الدول.

لقد أتيحت للغرب فرصة مصيرية لتصحيح مساره، وإظهار الحكمة والتبصر، عندما انهار الاتحاد السوفييتي مع المعسكر الاشتراكي العالمي.

ومع ذلك، سادت الغرائز الأنانية. في خطابه أمام الكونجرس في ١١ سبتمبر ١٩٩٠، تحت تأثير «النصر في الحرب الباردة»، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ظهور نظام عالمي جديد، وهو النظام الذي فهمه الاستراتيجيون الأمريكيون على أنه هيمنة أمريكية كاملة على الساحة الدولية، كنافذة فرصة للتصرف من جانب واحد دون أي اعتبار للقيود القانونية المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة.

كان أحد مظاهر «النظام القائم على القواعد» هو سياسة واشنطن الرامية إلى استيعاب أوروبا الشرقية جيوسياسياً. وقد اضطرت روسيا إلى التخلص من عواقب هذه السياسة المتفجرة من خلال العملية العسكرية الخاصة.

في عام ٢٠٢٥، ومع عودة إدارة دونالد ترامب الجمهورية إلى السلطة، اكتسب تفسير واشنطن للعمليات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية بعدًا جديدًا، كما وصفه بوضوح وزير الخارجية الجديد ماركو روبيو أمام مجلس الشيوخ في ١٥ يناير/كانون الثاني: ليس فقط أن النظام العالمي بعد الحرب أصبح عتيقًا، بل إنه تحول إلى سلاح ضد المصالح الامريكية بعبارة أخرى، ليس نظام يالطا-بوتسدام غير مرغوب فيه فحسب؛ وكذلك «النظام القائم على القواعد» الذي بدا وكأنه يجسد أنانية وغطرسة الغرب بقيادة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. إن شعار «امريكا أولاً» يشبه بشكل مثير للقلق الشعار الهتلري «ألمانيا فوق كل شيء»، وقد يكون الرهان على «السلام من خلال القوة» الضربة النهائية للدبلوماسية. ناهيك عن أن مثل هذه التصريحات والتصورات الإيديولوجية لا تظهر

> **روسيا تسعى إلى جعل مجلس الامن أكثر ديمقراطية بتوسيع التمثيل العالمي**

حتى أدنى قدر من الاحترام لالتزامات واشنطن القانونية الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولكن اليوم ليس عام ١٩٩١ أو حتى عام ٢٠١٧، عندما تولى الرئيس الامريكي الحالي زمام الأمور للمرة الأولى.

ويشير المحللون الروس بحق إلى أنه «لن يكون هناك عودة إلى الوضع السابق، الذي لا تزال الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون إلى تحقيقه، لأن الظروف الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية تغيرت بشكل لا رجعة فيه».

وربما يكون هناك أيضا حقيقة في التنبؤ بأن «الولايات المتحدة سوف تفهم في نهاية المطاف أنها لا ينبغي لها أن تفرط في توسيع نطاق مسؤوليتها في الشؤون الدولية، وسوف تعيش بانسجام تام كواحدة من الدول الرائدة، ولكن ليس كقوة مهيمنة».

إن التعددية القطبية تكتسب زخما، وبـدلاً من معارضتها، قد تصبح الولايات المتحدة في المستقبل المنظور مركز قوة مسؤولاً إلى جانب روسيا والصين ودول أخرى في الجنوب العالمي والشرق والشمال والغرب.

في الوقت الحالي، يبدو أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستشن غارات رعاة البقر لاختبار حدود النظام القائم الذي يركز على الأمم المتحدة ومتانته في مقابل المصالح الأمريكية ، لكنني متأكد من أن هذه الإدارة أيضًا ستفهم قريبًا أن الواقع الدولي أكثر تعقيدًا بكثير من الصور الكاريكاتورية التي تتمتع بحرية نشرها أمام الجماهير الأمريكية الداخلية أو الحلفاء الجيوسياسيين المطيعين.

وبينما ننتظر أن يفيق الامريكيون ويدركوا ذلك،

> المحاولات الوقحة لإعادة ترتيب العالم ، قد تؤدي إلى الكارثة

سنواصل العمل بضمير حي مع شركائنا من ذوي التفكير المماثل لتكييف آليات العلاقات بين الدول مع التعددية القطبية، والإجماع القانوني الدولي في يالطا وبوتسدام الذي يتجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر إعلان قازان لمجموعة البريكس الصادر في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، والذي يؤكد بوضوح على «التزام الأغلبية العالمية الموحدة بالتعددية ودعم القانون الدولي، بما في ذلك الأغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره حجر الزاوية الذي لا غنى عنه والدور المركزي للأمم المتحدة في النظام الدولي».

وقد صاغ هذا النهج الـدول الرائدة التي تشكل العالم الحديث وتمثل غالبية سكانه. نعم، لدى شركائنا في الجنوب والشرق رغبات مشروعة تمامًا فيما يتعلق بمشاركتهم في الحوكمة العالمية. وعلى عكس الغرب، فإنهم، ونحن، مستعدون لإجراء مناقشات صادقة ومنفتحة حول جميع القضايا.

إن موقفنا من إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة معروف للجميع. فروسيا تسعى إلى جعل هذا المجلس أكثر ديمقراطية من خلال توسيع تمثيل الأغلبية العالمية: آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية. ونحن ندعم طلبات البرازيل والهند للحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن، في حين نعمل في الوقت نفسه على تصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على القارة الأفريقية ـ بالوسائل التي اتفق عليها الأفارقة أنفسهم.

إن تخصيص مقاعد إضافية لدول الغرب الجماعي، التي تتمتع بالفعل بتمثيل زائد في مجلس الأمن، أمر غير منتج. فألمانيا واليابان، اللتان فوضتا قدراً كبيراً من سيادتهما إلى راعيهما في الخارج، وبدأتا في إحياء أشباح النازية والعسكرة في الداخل، لا تستطيعان أن تقدما أي شيء جديد لعمل مجلس الأمن.

إننا نتمسك بقوة بحماية امتيازات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ونظراً للسياسة غير المتوقعة التي تنتهجها الأقلية الغربية، فإن حق النقض وحده قادر على ضمان مراعاة قرارات المجلس لمصالح جميع الأطراف.

إن سياسة موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة تظل مهينة للأغلبية العالمية، حيث لا يزال الغربيون يهيمنون على جميع المناصب الرئيسية. ولا يمكن تأخير مواءمة بيروقراطية الأمم المتحدة مع الخريطة الجيوسياسية العالمية، كما ورد بشكل لا لبس فيه في إعلان قازان لمجموعة البريكس المذكور أعلاه.

وسوف نرى مدى استجابة إدارة الأمم المتحدة، التي اعتادت خدمة مصالح مجموعة ضيقة من البلدان الغربية، لهذه الدعوة.

أما فيما يتصل بالإطار المعياري لميثاق الأمم المتحدة، فأنا مقتنع بأنه يلبي على النحو الأمثل احتياجات عصر التعددية القطبية، وهو العصر الذي يتعين على الجميع فيه أن يلتزموا ــ ليس فقط بالقول بل وبالفعل ــ بمبادئ المساواة في السيادة بين الـدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وغير ذلك من المبادئ الأساسية.

وتشمل هذه المبادئ حق الشعوب في تقرير المصير، والذي يتجسد تفسيره بالإجماع في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي: فلابد من احترام سلامة أراضي الدولة إذا كانت حكومتها تمثل سكانها بالكامل.

وغني عن القول إن نظام كييف لم يعد يمثل شعب شبه جزيرة القرم أو دونباس أو نوفوروسيا منذ الانقلاب الذي وقع في فبراير/شباط ٢٠١٤، كما لم تعد القوى الغربية

تمثل شعوب الأراضي الاستعمارية التي استغلتها.

إن المحاولات الوقحة لإعادة ترتيب العالم بما يخدم مصالح الطرف الآخر، وانتهاك مبادئ الأمم المتحدة، قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والمواجهة، بل وحتى الكارثة. ونظراً للمستوى الحالي من الصراع الدولي، فإن رفض نظام يالطا- بوتسدام، الذي تتمحور حوله الأمم المتحدة وميثاقها، من شأنه أن يؤدي حتماً إلى الفوضى.

إننا نسمع كثيراً أن الحديث عن النظام العالمي المنشود سابق لأوانه في وقت ما زلنا نناضل فيه لقمع القوى المدعومة من الغرب للنظام العنصري في كييف. ونحن نرى أن هذا النهج ضار.

فقد ناقش الحلفاء في ذروة الحرب العالمية الثانية الخطوط العريضة للنظام العالمي بعد الحرب، والنقاط الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية ومؤتمر طهران لرؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٤٣، وخلال اتصالات أخرى بين القوى المنتصرة في المستقبل، حتى مؤتمري يالطا وبوتسدام في عام ١٩٤٥.

ورغم أن حلفاءنا كانوا لديهم بالفعل أجندة سرية، فإن هذا لم ينتقص من الأهمية الدائمة للمبادئ العليا للمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات، و»احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين».

من الواضح أن الغرب تبنى هذه المبادئ بدوافع خفية، ثم انتهكها بشكل صارخ في يوغوسلافيا والعراق وليبيا وأوكرانيا، ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نحرر الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية من المسؤولية الأخلاقية والقانونية، أو أن نتخلى عن الإرث الفريد الذي خلفه مؤسسو الأمم المتحدة كما تجسد في ميثاق الأمم المتحدة. وإذا حاول أحد، لا قدر الله، إعادة صياغته (بذريعة التخلص من نظام يالطا-بوتسدام «العفا عليه الزمن»)، فلن يتبقى للعالم أي قيم توجيهية مشتركة.

> **الواقع الدولي أكثر تعقيدا بكثير من الصور الكاريكاتورية**

روسيا مستعدة للعمل المشترك الصادق لتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف وتعزيز المبادئ القانونية للعلاقات الدولية.وإن مبادرة الرئيس فلاديمير بوتن لعام ٢٠٢٠ لعقد اجتماع لقادة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الذين يتحملون «مسؤولية خاصة عن الحفاظ على الحضارة»، سعت إلى إقامة حوار عادل بشأن كل هذه القضايا. ولأسباب معروفة خارجة عن سيطرة روسيا، لم تذهب هذه المبادرة إلى أبعد من ذلك. لكننا نحافظ على آمالنا، على الرغم من أن المشاركين وشكل مثل هذه الاجتماعات قد يكونان مختلفين الآن.

إن أهم شيء، وفقًا لبوتن، هو «استعادة فهم ما تم إنشاء الأمم المتحدة من أجله، واتباع المبادئ المنصوص عليها في وثائقها التأسيسية». يجب أن يكون هذا هو المبدأ التوجيهي الأول لتنظيم العلاقات الدولية في عصر التعددية الأقطاب الذي بزغ فجره.

إن الوقت لم يفت بعد لمنح الأمم المتحدة فرصة جديدة للحياة. ولكن هذا لا ينبغي أن يتم من خلال القمم والتصريحات الوهمية، بل من خلال استعادة الثقة استناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المنصوص عليه في الميثاق. ولكن من المؤسف أن هذا لا يحدث.

***وزير الخارجية الروسي منذ عام ٢٠٠٤**

***عن المجلة : تُنشر مجلة «روسيا في الشؤون العالمية» باللغة الإنجليزية كل ثلاثة أشهر منذ نوفمبر ٢٠٠٢.**

العلم الكردستاني بين الحقوق الدستورية والازدواجية في مفهوم السيادة

د. يوسف گۆران

لا يزال الجدل قائمًا حول رفع علم إقليم كردستان في المناسبات الرسمية داخل العراق، خاصة في المناطق المتنازع عليها. وبينما يؤكد الدستور العراقي الفدرالي على الاعتراف بإقليم كردستان ككيان دستوري له مؤسساته الخاصة، فإن بعض الأطراف تحاول تصوير رفع علم الإقليم وكأنه تحدّ للوحدة الوطنية، متناسية أن الفدرالية تعني التعددية واحترام مكونات البلاد.

الحقوق الدستورية لعلم كردستان

يقر الدستور العراقي في المادة (١١٧) بشرعية إقليم كردستان وسلطاته، وهذا الاعتراف يشمل العلم الكردستاني كرمز رسمي للإقليم، مما يعني أن وضعه بجانب العلم العراقي في المناسبات الرسمية لا يتعارض مع القانون. بل على العكس، فإن هذا الأمر يعزز مفهوم التعددية السياسية والإداريـة التي يقوم عليها النظام الفدرالي.

إضافة إلى ذلك، فإن رفع علم كردستان في المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك، أمر طبيعي، لأن هذه المناطق تخضع للمادة (١٤٠) من الدستور، التي لم تُنفذ بشكل كامل حتى اليوم. لذلك، فإن أي محاولة لمنع رفع علم كردستان في هذه المناطق تعكس موقفًا سياسيًا أكثر من كونه التزامًا بالدستور.

المفارقة أن الأصوات التي تعارض رفع علم كردستان في العراق هي نفسها التي تتغاضى عن انتشار الأعلام غير العراقية في الساحات العامة والمقرات الحزبية. فلا نجد هذه الأصوات تحتج على رفع أعلام دول أخرى أو شعارات تنظيمات خارجية، رغم أن ذلك يمثل خرقًا للسيادة الوطنية بشكل مباشر.

إن كان البعض حريصًا على مفهوم السيادة الفدرالية، فعليه أن يكون موقفه وطنيا ضد الاعلام الأجنبية المرفوعة وليس ضد الاعلام المعترفة بها دستوريا.

الفدرالية تعني الاعتراف بالتنوع، ورفع علم إقليم كردستان في المناسبات الرسمية ليس تجاوزًا للسيادة بل هو تأكيد على الطبيعة الدستورية لهذا الكيان داخل العراق.

أما من يتحدثون عن السيادة بانتقائية، فعليهم أولاً معالجة مظاهر التدخل الأجنبي قبل الاعتراض على حق دستوري واضح.